دليل النقل

- الإجماع عليه
- تعريفه

«كلام عربى فصيح»

«منقول نقلا صحيحا»

«خارج عن حد القلة»

- موقعه من القياس خاصة

نظرة فى أدلة النقل

أولا: القرآن وقراءاته

ثانيا: الحديث النبوى الشريف

ثالثا: كلام العرب

دليل النقل

لا خلاف فى اعتبار النقل دليلا من أدلة النحو، بل هو مقدم عليها جميعا ـ كما سبق أن بينا.

ويعرفه ابن الأنبارى بقوله:

«هو الكلام العربى الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، وعلى هذا يخرج ما جاء شاذا من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم، وما جاء شاذا فى كلامهم..»[1]

وهذا التعريف مفتاح لكل مايخص دليل النقل من أحكام، وخطة لحديثنا عن هذا الدليل المعتمد والمقدم على غيره.

* * *

«كلام عربى فصيح»

فى أعلى مراتبه قرآن كريم وحديث شريف ثم كلام العرب شعرا ونثرا.

القرآن

هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به فى اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، فليس هناك شك فى أنه ذروة الفصاحة العليا فى أنقى أصالتها، ثم هو النص الموثق، وبغير الضرورات الشعرية.

(١) لمع الأدلة فى أصول النحو ف ٣ – ص ٣٠، ٣١.

وفى سبيل تلبية الدعوة إلى خدمة القرآن نفسه جمع تراث العربية لاستنباط معجم ألفاظها وقواعد نحوها واشتقاقها، وقد كثر الاعتماد عليه، وإن كانوا قد قصروا وحادوا عن النهج الواجب اتباعه[1] إلى الحد الذى دفع المستشرقين إلى تسجيل هذا القصور فى دراساتهم.

وقراءات القرآن جميعها حجة فى النحو، «فكل ماورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به فى العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا»[2].

* * *

والحديث الشريف وهو كل ماروى عن النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، وتشتمل كتب الحديث على أقواله ﷺ، وعلى أقوال الصحابة تحكى فعلا من أفعاله عليه الصلاة والسلام أو حالا من أحواله، بل يوجد فى كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض الصحابة والتابعين.

والمنهج الحق أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب فى باب الاحتجاج فى اللغة وقواعد الإعراب، إذ لا تعهد العربية فى تاريخها – بعد القرآن الكريم – بيانا أبلغ من البيان النبوى، ولا أروع تأثيرا ولا أفعل فى النفس، ولا أقوم معنى، والرسول أفصح من نطق بالضاد.

* * *

كلام العرب: شعرا ونثرا:

لم يحاول النحاة القدماء الفصل بين الشعر والنثر فى تقعيدهم القواعد، واستدلالهم على صحتها، بل إنهم فى كثير من الأحيان كانوا يبنون قواعدهم على الشعر وحده، وللشعر لغته الخاصة به..[3]

---

(١) وصف صنيعهم بأنهم وضعوا القواعد بعيدا عن القرآن، ثم لما عرضوها عليه لجأوا إلى التأويل والتقدير فيما لم يطابق. ويلتمس لهم العذر إذ كان لابد من وضع القواعد أولا، لأنها الوسيلة لفهم الأساليب وأولها وأهمها أسلوب القرآن الكريم.

(٢) الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى ص ٨٣.

(٣) نناقش هذه القضية بالتفصيل عند تناول الدليل الشعرى من أدلة النقل.

وللتوصل إلى «الكلام العربى الفصيح» كان لابد من تحديد عصر لهذا المنقول: فقد عنى القدماء بأقوال الشعراء فى العصور التى صفت فيها اللغة من لوثة العجمة وطغيان الدخيل من الأساليب، فالمعروف أن اللحن ظهر على ألسنة الجيل الأول من المولدين، ونقرأ كثيرا من الأخبار التى جمعها المرزبانى فى كتابه «الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء» تؤيد أن اللحن ظهر فى عهد مبكر.

ولذلك رأى القدماء أن يقتصروا من ناحية الزمن على شعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، وفى شعراء الطبقة الأخيرة مجال لاختلاف العلماء حول الاستشهاد بشعرهم.

وإذا قسنا هذه الطبقات بالمقياس الزمنى كانت الطبقة الأخيرة من شعراء الدولة الأموية وآخرهم بشار[1]، ومعنى هذا أن لايحتج بشاعر بعد بشار.

و يذهب السيوطى مستندا إلى مارواه ثعلب عن الأصمعى إلى أن إبراهيم بن هرمة آخر من يحتج به[2].

* * *

وعلماء العربية لم يسووا بين الجاهليين كل الجاهليين والإسلاميين، بل كانوا فى الاستشهاد يتحاشون المروى من قبائل معينة لمخالطتها أمما أخرى.

قال السيوطى: «إن الذين نقلت عنهم العربية وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل فى الغريب، وفى الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين...

---

(١) يستشهد للزمخشرى فى الكشاف بشعر لأبى تمام (تفسير سورة البقرة)

(٢) الاقتراح للسيوطى ص ٢٧.

«ولم يؤخذ عن حضرى قط ولاعن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، وهذه القبائل التى عزلت عن الاستشهاد هى: لخم وجذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، الحيرة لمخالطتهم أهل فارس، قضاعة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام، بكر لمجاورتهم للقبط والفرس، عبد القيس وأزدعمان كانوا بالبحرين مجاورين للهند والفرس، اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة»[1].

كما حاول علماء اللغة فى عصر التدوين أن يتجنبوا بنى حنيفة وسكان اليمامة وأهل الطائف وحاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم.

* * *

ويذكرنا هذا بما أثير حول الرواية بين البصرة والكوفة:

نحن نقبل فى أول الأمر بقولة البصريين: نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها من أكلة الشوارىز والكواميخ» .

ونقرأ ما يشبه الاتفاق من القدماء على أن «البصريين أصح قياسا، لأنهم لايلتفتون إلى كل مسموع، ولايقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية»[2].

ونستمع إلى قولهم: «الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحد فيه جواز شىء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه، بخلاف البصريين».

فالكوفيون وسعوا مجالهم اللغوى حتى شمل كل القبائل العربية، أما البصريون فقد عزلوا جانبا كبيرا من اللهجات واللغات، فلم يعتدوا إلا بما كان فى كبد الصحراء من لهجات الأعراب الذين لم يجاوروا الأرياف والأمصار.

---

(١) المزهر للسيوطى.

(٢) الاقتراح للسيوطى ص ١٠٠، أخبار النحويين البصريين للسيرافى ص ٩٠.

وكأن السيوطى فى المزهر إنما كان يعبر عن منهج البصريين فى الجمع والنقل، والبصريون لأنهم حددوا الفصاحة وقصروها على قبائل بعينها رحلوا إلي أعماق نجد وبوادى الحجاز وتهامة يجمعون اللغة من ينابيعها الصافية.

وقد سأل الكسائى الخليل ـ فيما رواه صاحب إنباه الرواة [1] ـ من أين أخذت هذا ؟ فأجابه: من بوادى الحجاز ونجد وتهامة.

وأضاف البصريون إلى ماجمع من هذه الرحلات ما وفد إليهم من بوادى نجد عن طريق «نفر من الأعراب الكاتبين قدم إلى البصرة واحترف تعليم شبابها الفصحى السليمة وأشعارها وأخبار أهلها»[2].

ويشرح ابن جنى وجهة نظر البصريين فيقول فى «باب ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر»:

« علة ذلك ماعرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو علم أن أهل المدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر.

وكذلك أيضا لو فشا فى أهل الوبر ماشاع فى أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقى ما يرد عنها»[3].

إذن فقد وضع البصريون ـ خاصة ـ مقياسا للفصاحة وهو الانعزال وعدم الاختلاط، وهذا المقياس نراه لا ينطبق على لغة قريش التى أجمعوا على أنها أفصح لغات العرب.

قال ابن فارس: «أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أن قريشا أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة»[4].

---

(١) للقفطى جـ ٢ ص ٢٥٨.

(٢) الفهرست لابن النديم ص ٧١.

(٣) الخصائص لابن جنى جـ ٢ ص ٥.

(٤) الصاحبى فى فقه اللغة لابن فارس ص ٣٣.

ولم يقل أحد إن قريشا كانت منعزلة، فقد نص القرآن على رحلتى الشتاء والصيف لقريش، وأفاضت السيرة لابن هشام فى ذكر وفود القبائل إلى مكة فى الموسم، ونقل السيوطى قولا للفراء جاء فيه «كانت العرب تحضر الموسم فى كل عام، وتحج البيت فى الجاهلية، وقريش يسمعون لغات العرب فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت ألسنتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ»[1].

* * *

وبقدر مايروى عن الكوفة واهتمامها بالشعر واشتغالها به يروى أيضا أنها لم تتخذ منهجا سليما فى جمعه. ويروى صاحب مراتب النحويين عن سبب علم الكوفيين بالشعر وسبقهم فيه أهل البصرة أن المختار بن أبى عبيدة لما خرج بالكوفة قيل له: إن تحت القصر الأبيض الذى كان للنعمان كنزاً، فاحتفره، فوجد الطنح التى كان النعمان أمر أن ينسخ فيها أشعار العرب، فأخرجها، قالوا: «فمن ثم كان أهل الكوفة أعلم بالشعر»[2].

ويبدو أن هذا الاشتغال بالشعر كان ميراثا فى أهل الكوفة منذ نزلها العرب يدلنا على ذلك أن عليا - كرم الله وجهه - لما رجع بهم من قتال الخوارج على أن يستعدوا لقتال أهل الشام، فتخاذلوا عنه لم ير أبلغ فى ذمهم من صفة التشاغل بالشعر، فقال يخطبهم: «إذا تركتم عدتم إلى مجالسكم حلقا عزين تضربون الأمثال، وتناشدون الأشعار، تربت أيديكم، وقد نسيتم الحرب واستعدادها، وأصبحت قلوبكم فارغة من ذكرها وشغلتموها بالأباطيل والأضاليل»[3].

وفى معترك الخلاف المذهبى بين البصرة والكوفة كان ينظر إلى روايات الكوفيين نظرة الشك والريبة، ونقرأ فيما يروون قصة راويتهم الكبير: خلف، قال: أتيت الكوفة

(١) المزهر ص ١٣٣.
(٢) ص ١١٩.
(٣) نهج البلاغة جـ ١ ص ١٧٠.

لأكتب عنهم الشعر، فبخلوا على به، فكنت أعطيهم المنحول، وآخذ الصحيح، ثم مرضت فقلت: ويلكم، أنا تائب إلى الله تعالى، هذا الشعر لى، فلم يقبلوا منى وبقى منسوبا إلى العرب لهذا السبب»[1]. ومثل هذه الروايات يجب أن تصفى وتدرس لمعرفة مادس فيها لغرض الطعن فى مذهب معين.

ونقرأ فى نزهة الألبا[2]: «لايعلم أحد من علماء البصريين بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة إلا أبا زيد الأنصارى البصرى فقد روى عن المفضل الضبى الكوفى».

وكانوا إذا أرادوا المبالغة فى الثناء على عالم كوفى شبهوا روايته برواية أهل البصرة، جاء فى ترجمة ابن الأعرابى تلميذ المفضل الضبى: «ولم يكن أحد من الكوفيين أشبه رواية برواية البصريين منه»[3].

* * *

«منقول نقلا صحيحا»

هذا ينقلنا إلى موضوع التحرى فى الرواية، فقد كانت كل المعارف الإسلامية التى نشأت فى المصرين: البصرة والكوفة تعتمد على الرواية، وكان الدارسون فى هذه الفترة لا يملكون من مناهج الدراسة إلا المنهج الذى سمى منهج المحدثين من اعتماد كلى على النقل، واعتداد تام بالرواية.

و لكن رواية اللغة لم يوضع لها النظام الذى وضع لرواية الحديث من البحث فى تاريخ الرواة والتحقق من دقتهم والثقة بهم، ولم نعرف من طبقات رواة اللغة ما عرفنا عن طبقات المحدثين، وإن كانوا قد وصفوا بعض الرواة بالعدل والثقة وجرحوا آخرين.

وسمعنا من قصص رواتهم أن أبا عمرو بن العلاء أحرق مروياته حين علم أن فيها بيتا واحد منحولا. وحتى لو كانت هذه القصة غير صادقة ففيها إشارة إلى

(١) وفيات الأعيان

(٢) ص ١٧٥

(٣) بغية الوعاة ٤٢.

التحرى والدقة اللذين كان ينشدهما الراوى، ولكنها قصص فردية لا تدل على خطة ثابتة كتلك التى التزمت فى رواية الحديث.

وتتحدث د. عائشة عبد الرحمن[1] عن انتقال ضوابط علم الحديث إلى البيئة اللغوية فتقول إن هناك فرقا نشأ من خصوصية الحديث.

« فجامعو الشعر الجاهلى اكتفوا فى الإسناد إلى معاصريهم من أحفاد الشعراء وأبناء قبائلهم، وأجيال الدارسين بعد عصر التجميع والتدوين اكتفوا بإيصال سندهم إلى علماء الطبقة الأولى من الرواة، فتأتى كتب القرن الخامس مثلا بأسانيد تقف عن الأصمعى أو المفضل الضبى.

وفى نظير هذا التساهل من اتصال السند – وقد كان من المتعذر الوصول به إلى الشعراء الجاهليين – اهتموا بفحص المتن نفسه، وهو ما أعفى منه المحدثون، فتجد الطبقات الأولى من علماء الشعر لا تكتفى بالتثبت من مصدر النص المروى، بل تفحص المتن بخبرة مرهفة، وقد ترفض من الشعر ماصح إسناده واتصل.»[2]

«وكذلك اختلف علماء العربية عن علماء الحديث فى موقفهم من الجرح والتعديل، فالمحدثون يقدمون الجرح على التعديل، أما فى البيئة اللغوية والأدبية فإن الراوى إذا اجتمع فيه جرح وتعديل أخذ بروايته من عدلوه وردها من جرحوه»

وقد يقال أين هذه الضوابط ونحن نرى – كثيرا – الشاهد فى كتبهم منسوبا إلى غير قائله. كما نجده أيضا مرويا بروايات مختلفة ويبنى النحاة قواعدهم على موضع الخلاف فيه، وابن سلام نفسه يشير إلى هذا بقوله: «وجدنا رواة العلم يغلطون فى الشعر، ولايضبط الشعر إلا أهله»[3].

ويعزو أوليرى تشدد البصريين فى قبول المروى ورفضهم ما لا يتناسب منه مع المستوى المقبول إلى الاختلاف فى رواية الشواهد ثم يقول:

---

(١) مذكرات مناهج بحث التى كانت تلقيها على طلبة الليسانس والدراسات العليا.

(٢) ننقل هنا قصة ابن متمم بن نويرة.

(٣) طبقات الشعراء ٩٥.

« وتبدو طريقة البصريين أحسن عند النظرة الأولى، ولكن يجب أن نلاحظ فى مقابل هذا أنه بهذه الطريقة قد صيغت الشواهد لتلائم القاعدة على حين حور الكوفيون فى قواعدهم لتناسب الشواهد المسموعة وهذا أحسن[1]».

وواضح أنه يتجنى على البصريين بقوله: «صيغت الشواهد لتلائم القاعدة» فالأمر لم يصل إلى حد صياغة الشواهد، إلا إن كان يعنى توجيهها وتأويلها.

« لايجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لايعرف قائله[2]» هذا مبدأ نسب إلى البصريين، وقد صرحوا به كثيرا فى الإنصاف ردا على ما استشهد به خصومهم الكوفيون من أبيات غير معروفة القائل، بل لقد استشهدوا بشطر بيت لايعرف قائله، قيل: ولاتتمته[3]».

وسنرى فى دراستنا مدى التزامهم بهذا المبدأ، وإن سبقنا السيوطى فذكر أن ابن هشام لم يعتمد هذا، فقد جاء فيما نقله عنه أنه قال:

« طعن عبد الواحد الطواح فى كتابه: بغية الأمل فى الاستشهاد بقوله:

* لاتكثرن إلى عسيت صمائما * وقال: هو بيت مجهول لم ينسبه الشراح لأحد ولوصح ماقاله لسقط الاستدلال بخمسين بيت من كتاب سيبويه، فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين[4].

* * *

« خارق عن حد القلة»

كان ابن السراج موفقا فى تعبيره عن الشاذ على القياس أو القليل فى بابه،وذلك حيث يقول:

---

(١) مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب ص ٢١٩.

(٢) الاقتراح ص ٢٧٢.

(٣) * ولكننى من حبها لعميد ـ م ٢٥ جواز دخول اللام على خبر لكن.

(٤) الاقتراح ص ٢٨.

« اعلم أنه ربما شذ شيء من بابه، فينبغى أن تعلم أن القياس إذا أطرد فى جميع الباب لم يعن بالحرف الذى يشذ منه، وهذا مستعمل فى جميع العلوم، ولواعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى سمعت، حرفا مخالفا لاشك فى خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شذ، فإن كان قد سمع ممن ترضى عربيته فلابد أن يكون قد حاول به مذهبا أونحا نحوا من الوجوه أو استهواه أمر غلطه، وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه فى كلام ولافقه، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو، ومن لاحجة معه[1] ».

والكوفيون هم الذين يجعلون الشاهد الواحد الذى لم يجر على نمط عامة المروى من كلام العرب ولو كان شطر بيت يجعلونه أصلا يرجع إليه، أما البصريون فلم يقبلوا هذا، يقول المبرد: «إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها فى مقاييسك كثرت زلاتك»[2]، وفى موضع آخر يقول ـ المبرد ـ «القياس المطرد لاتعترض عليه الرواية الضعيفة[3] ».

ويرى د. شوقى ضيف أن خلافهم – خلاف البصريين والكوفيين – فى هذه الناحية حفظ لنا هذه الشواذ« فقد تعاون الطرفان المتعارضان على إثباتها مع اختلافهم فى الغاية، فريق اتخذها أصلا وقعد عليها القواعد،والآخر أراد أن يبين الهجنة فى استخدامها[4] .» .

ونرانا معه فى أن الفريق الأول ـ الكوفيين ـ اتخذها أصلا وقعد عليها القواعد، أما غاية الفريق الثانى فلم تكن دائما بيان الهجنة فى استخدامها إلا إن كان يعنى فى استخدامها أصلا يقاس عليه، لا فى استخدامها هى فى ذاتها.

ومن عجب أن نرى من المحدثين من يرى أن تهمل هذه الأمثلة والشواهد، وأنه

(١) السيوطى فى المزهر جـ ١ ص ٢٣٢.
(٢) الأشباه والنظائر جـ ٥٣ ص ٤٩.
(٣) الكامل جـ ١ ص ١٨٥.
(٤) المدارس النحوية ص ١٧٧.

لا داعى للاحتفاظ بها، فالأستاذ عبد الحميد حسن يعرض أمثلته من الشاذ الذى يحفظ ولايقاس عليه ويقول فى حديثه عن حذف الخبر وجوبا:

« وشذ قولهم: حكمك مسمطا، قيل هذا لرجل حكموه عليهم وأجازوا حكمه أى حكمك مثبتا أى نافذا، والخبر محذوف وجوبا، أى: لك، ومسمطا حال من الضمير المستتر فى الخبر ثم يعلق على ذلك بقوله:

«لا ندرى ماقيمة الاحتفاظ بعبارة كهذه العبارة، وماذا على النحاة لو أهملوها.»[1].

وإلى مثل هذا الرأى أيضا يذهب د. عبد الرحمن السيد إذ يقول: «أعتقد أنهم لم يكن يضيرهم مطلقا أن يهملوا هذه الكلمة أو الكلمات – يقصد المواضع التى وصفت بالشذوذ – التى لم يكن لها من القوة والحيوية مايجرى بها على ألسنة العرب، وما يجعلها تؤدى وظيفتها فى لغتهم[2]».

وأعتقد أنه بهذا الذى يقال نكون قد أهملنا جانبا من جوانب تراثنا اللغوى، ونحن نندب إهمالنا لجوانب أخرى منه، فكيف نطالب بمزيد! وقد يقال إنه فى مناقشة هذا الشاذ وفهمه وبيان وجه شذوذه فائدة تعليمية كبيرة لبيان الأصل المطرد، ولا أقول باعتماده أصلا فتتفرع المسائل ولانستطيع ضبطها.

* * *

ويتصل بهذا مايكون من هذا القليل أو الشاذ – كما يسمونه – ممثلا للهجة من اللهجات، فقد واجهت النحاة القدماء فى تقعيدهم للغة ووضع أصولها مشكلة تعدد اللهجات فيها مما يؤدى إلى صعوبة ضبطها فى قواعد محددة، فلم يجدوا وسيلة سوى أن يستنبطوا المنطق اللغوى الغالب أو الأفصح أو الأشهر، ثم يضعوا القاعدة العامة بمقتضاه مع الإشارة إلى ما تختلف فيه اللهجات إن دعت الضرورة.

---

(١) القواعد النحوية ص ٢٠٥.

(٢) مدرسة البصرة ص ١٩٤، ص ١٩٥.

ففى إعراب الأسماء الستة نقل النحاة أن بعض العرب يقول: هذا أَبُك ورأيت أَبَك ومروت بأبك، وحكوا عن بعضهم معاملة هذه الأسماء معاملة الاسم المقصور: يقولون هذا أباكَ ورأيت أباك ومررت بأباك، كما ذكروا أن لغة بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة استعمال المثنى بالألف دائما.

وأمثال هذا كثير فى كتب النحو القديمة، كإعمال (ما)، (إن) النافيتين وإعراب العلم المختوم بويه، ماقيل فى نون جميع المذكر السالم، إعراب المثنى.. وإن كان هناك بعض اللبس فيما يحمل على أنه لغة أو لهجة خاصة لقبيلة من القبائل وبين مايحمل على الشذوذ، فقد يكون ماكان يحمل على الشذوذ ممثلا للغة خاصة وقد وجدت فى دراستى لمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أن الكوفيين فى بعض المسائل كانوا يحكون خصائص لهجة من اللهجات ويأتون بالشاهد أو الشواهد عليها، فيأتى البصريون ويحملونها على الشذوذ أو الضرورة.

وكذلك فعل ابن الأنبارى فى تعريفه للنقل إذ يقول:« ... وعلى هذا يخرج ماجاء من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم، وماجاء شاذا فى كلامهم..» وذكر بين هذا الشاذ نصب خبر لعل وخبر ليت، وهما لغتان لبعض القبائل[1].

ومهما التمسنا لهم من أعذار، فهو عجز فى المنهج لاشك فيه ومهما كان مرجعه، هم يقعدون القواعد على الأعم الغالب كما هو متبع فى جميع العلوم، ولكن ليس معنى ذلك أن يلتبس ماهو لغة بما هو ضرورة، ففرق بين أن يلجأ الشاعر إلى صنيع ماتقتضيه ضرورة الشعر وبين كونه يصور لهجة خاصة لقومه أو لغة خاصة بهم.

وقد اعترفوا بوجود خصائص لكل لهجة، فلهجة قريش تختلف عن لهجة تميم، وهى بدورها تختلف عن لهجات قبائل طيىء وقيس وكنانة، وقد نقلوا لنا مزايا كل لهجة وفضلوا لهجة قريش على غيرها.

(١) فى المعنى أن نصب خبر لعل لغة لبعض بنى تميم، وفى الكتاب جـ ١ ص ٢٨٤ أن نصب خبر ليت لغة مسموعة (تعليقات الأعلم الشنتمرى).

موقع دليل النقل من القياس خاصة

كيف يعتبر بهذا الدليل فى الاحتجاج[1] والاستدلال أو موقعه من القياس خاصة.

* * *

نحتاج لبيان هذا إلى التعرض لموضوعين.

١ ـ موقعه من القياس من ناحية المقدار، أى مدى الاعتماد على كل منهما فى الاستدلال، وسنتعرض لهذا فى الحديث عن دليل القياس.

٢ ـ موقعه من القياس من ناحية كيفية الاعتماد عليه دليلا من أدلة النحو، أعنى إذا اجتمع مع غيره من الأدلة. القياس خاصة لأنه دائما أو غالبا يقترن – فأين يقع؟.

ونقول فى هذا الشأن:

(ا) إن النقل وحده يمكن أن ينهض دليلا مستقلا غير معتمد على غيره من الأدلة فى إثبات مسألة من المسائل، ونحن نرى أن الكوفيين اعتمدوا على النقل وحده فى إثبات خمس وعشرين مسألة من مسائل خلافهم من البصريين. كذلك اعتمد البصريون عليه وحده فى ست مسائل منها، ومن أمثلة هذه المسائل:

١ ـ نعم وبئس: اسمان أو فعلان؟. مشتركة بين البصريين والكوفيين[2].

٢ ـ إذا فصل بين كم الخبرية ومميزها، فهل يبقى التمييز مجرورا؟ خاصة بالبصريين[3].

٣ ـ هل تكون (سوى) اسما أو تلزم الظرفية؟ خاصة بالبصريين[4].

٤ ـ هل تأتى ألفاظ الإشارة أسماء موصولة؟ خاصة بالكوفيين[5]

٥ ـ هل يجوز فى الاختيار العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد؟ خاصة بالكوفيين[6].

* * *

(١) فى مواضع الخصومة خاصة.
(٢) الإنصاف م ١٤.
(٣) الإنصاف م٤١.
(٤) الإنصاف م ٣٩.
(٥) الإنصاف م ١٠٣.
(٦) الإنصاف م ٦٦:

(ب) إن النقل مقدم ـ غالبا ـ على غيره من الأدلة، والقياس فى مقدمتها، وفى هذا اعتراف بفضله على غيره، وإشارة إلى إمكان استقلاله دليلا من أدلة النحو. وقلنا ـ غالبا ـ لأنه قد يعرض من الأسباب مايجعل القياس مقدما على النقل، ونسوق من الأمثلة مايوضح كيف يكون ذلك:

١ ـ دار الخلاف حول ندبة الاسم الموصول، واستدل الكوفيون على جواز ذلك بقولهم:

الأسماء الموصولة معارف بصلاتها، كما أن الأسماء الأعلام معارف، وكما يجوز ندبة الأسماء الأعلام نحو: زيد وعمرو، فكذلك يجوز ندبة مايشبهها ويقرب منها.

و الدليل على صحة هذا التعليل ماحكى عنهم من قولهم: وامن« حفر بئر زمزماه»[1]. وكان المفروض أن يتقدم المنقول على القياس.

٢ ـ عن جواز ندب الصفة، قال الكوفيون:

« أجمعنا على أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه، نحو قولك: واعبد زيداه، واغلام عمراه». فكذلك هاهنا: لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه، فإذا جاز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه، فكذلك يجوز أن تلقى على الصفة.

« والذى يدل على ذلك ماروى عن بعض العرب أنه ضاع منه جمجمتان أى: قد حان، فقال: «واجمجمتى الشاميتيناه.»[2]

ويظهر أن هذا القول للأعرابى حكاه يونس، لأن البصريين فى ردهم يقولون: «يحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس»[3].

ونرى أن هذا الذى حكى عن الأعرابى يجب أن يتقدم الدليل القياسى.

٣ ـ قريب من هذا، فى استدلالهم ـ الكوفيين ـ على جواز نقل همزة الوصل

---

(١) الإنصاف م ٥١ ص ١٥٩.
(٢) الإنصاف م ٥٢ ص ١٦٠.
(٣)ص ١٦٢.

إلى الساكن قبلها، قدموا أدلتهم النقلية ـ كما هو متبع فى الغالب ـ وأتبعوها بدليلهم القياسى، ثم قالوا:

« والذى يدل على صحة ماذكرنا أنهم يقولون: واحد اثنان فيكسرون الدال من واحد، وأجمعنا وإياكم على أن كسرة الدال إنما كانت لإلقاء حركة همزة اثنان عليها لالتقاء الساكنين، ولاخلاف أن همزة اثنان همزة وصل[1] ».

كان الأولى أن يضم هذا إلى الأدلة النقلية التى قدموها، حقا هو لم يبلغ فى قوته مبلغ ما يحتج به، ولكنه على كل حال كان ينبغى أن يتقدم الدليل القياسى.

* * *

ربما يكون السبب فى هذا الذى أخذناه عليهم اعتقادهم أن قياسهم فى هذه المسائل أقوى، لأن المنقول رواية غير منسوبة، فرجح جانبه على النقل، فتقدم عليه. ولكن هذا يتعارض مع منهجهم العام فى الاعتداد بالنقل، فقد بنوا رأيهم فى «نعم وبئس» على قول جاء عن العرب: «مازيد بنعم الرجل»، وقول لأعرابى بشر بمولودة، فقال: «والله ماهى بنعم المولودة»[2]... فدخل حرف الخفض عليهما، فدل على أنهما اسمان.

* * *

وفى دليل النقل يمكن الاعتماد على فرع واحد منه فى الاستدلال، أعنى أن يعتمد على القرآن وحده أو الحديث وحده أو كلام العرب من الشعر أو النثر... وقد يجمع بين أكثر من فرع من هذه الفروع وسنتعرض لهذا عند تناول هذه الفروع بالتفصيل.

* * *

(١) الإنصاف م ١٠٨ ص ٤٣٩.
(٢) الإنصاف م ١٤ ص ٦٧.

نظرة فى أدلة النقل

أولا: القرآن وقراءاته

(أ) القرآن (الدليل القرآني)

القرآن الكريم والاعتماد عليه فى الاستدلال:

هو عماد الأدلة النقلية جميعها، وقد نزع النحاة جميعا إلى الاعتماد عليه وعلى قراءاته فى الاستدلال على قواعدهم وأصولهم، يظهر ذلك بوضوح عند كل من نتعرض له بالقراءة والدرس من النحاة على اختلاف مدارسهم واتجاهاتهم. ومنهم من توسع فى الاعتماد عليه كابن هشام وابن مالك الذى قيل عنه إنه كان يعول على اللفظة الواحدة تأتى فى القرآن ظاهرها جواز مايمنعه النحاة فيعول عليها، ويخالف الأئمة. فالاعتداد بالقرآن متفق عليه والخلاف بين النحاة فى مقدار هذا الاعتماد وكيفيته.

وفى دراستنا[1] لكتاب الإنصاف والخلاف بين المدارس النحوية أثبتنا ـ عن طريق استقراء المواضع ـ أنه لاخلاف بين مدرستى البصرة والكوفة فى اعتماد القرآن دليلا، ولكن الكوفيين كانوا يعولون على اللفظ أو الظاهرة، تأتى فى القرآن فيبنون عليها قاعدة، أما البصريون فكانوا يكثرون من تأويل ما يأتى من الآيات مخالفا لقواعدهم وأصولهم.

---

(١) رسالة دكتوراه نوقشت فى كلية البنات جامعة عين شمس، موضوعها: كتاب الإنصاف والخلاف بين المدارس النحوية.

كذلك اتضح أن الكوفيين والبصريين كانوا فى موقفهم هذا ينتهجون منهجهم العام فموقف البصريين امتداد لموقفهم إزاء ماخالف أصولهم، وموقف الكوفيين أيضا امتداد لموقفهم من الاعتداد بالنقل أيا كان، ولو شطر بيت غير منسوب.

وكانت هذه الدارسة معتمدة على مسائل الخلاف التى جمعها ابن الأنبارى للمدرستين فى كتابه: الإنصاف.

وبعدها درست الشواهد القرآنية فى كتاب سيبويه، وأثبتت الدراسة أن صاحب الكتاب اعتمد القرآن فى الاستدلال على قواعده، وبلغ ماقدمه منه أربعمائة وتسع آيات، «وإن بدا أنه عرض القرآن على ما استنبط من قواعد مأخوذة من القرآن وغير القرآن»[1].

ويسجل محقق كتاب المقتضب[2] فرقا طفيفا بين عدد مانقله من الشواهد القرآنية والشعرية التى استدل بها المبرد.

وإذا رجعنا إلى ابن هشام فى مغنى اللبيت مثلا أو شرح شذور الذهب، نلاحظ – اعتمادا على فهارس المحققين فى آخر الكتاب – تفوقا فى عدد ما نقل من آيات القرآن الكريم على غيرها من الأدلة.

والحال كذلك بالنسبة لمن عمم دراسته ووسع مجال بحثه إلى أن شمل الشواهد فى النحو العربى[3]، وقد أثبتت دراسته الإحصائية أن الفرق فى العدد بين شواهد القرآن والشعر ليس كبيرا.

وفى هذا بعض الرد على ما نسمع ونقرأ ونردد من إغفال الاعتماد على القرآن من قبل النحاة.

* * *

(١) رسالة ماجستير نوقشت فى كلية البنات الإسلامية. جامعة الأزهر، موضوعها: الشواهد القرآنية فى النحو من كتاب سيبويه.

(٢) مقدمة الكتاب مع الجزء الأول – تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة

(٣) رسالة دكتوراه نوقشت فى كلية اللغة العربية جامعة الأزهر: موضوعها: الشواهد فى النحو العربى.

كيفية تناوله فى الاستدلال:

انفراده بالاستدلال

والدليل القرآنى يمكن أن يقف منفردا لإثبات قاعدة أو تقرير أصل:

ـ جاء فى الكتاب[1] فى باب «ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع»:

« وهو أن يكون الشيئان كل واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه، وذلك قولك: ما أحسن رؤوسهما، وما أحسن عواليهما، وقال الله عز وجل»:

﴿ إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما ﴾[2]

﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾[3]

* * *

– جاء فى الجنى الدانى[4] فى الحديث عن معانى الباء مايلى:

« الأول: الإلصاق، ولم يقدم عليه دليلا، وإنما مثّل بـ: أمسكت الحبل بيدى.

الثانى: التعدية نحو:

﴿ ذهب الله بنورهم ﴾[5].

﴿ لذهب بسمعهم ﴾[6].

ويؤيد أن باء التعدية بمنزلة الهمزة قراءة اليمانى:

« أذهب الله نورهم»

---

(١) جـ ٢ ص ٢٠١.

(٢) سورة التحريم آية ٤.

(٣) سورة المائدة آية ٣٨.

(٤) فى حروف المعانى لابن أم القاسم المرادى حرف الباء من ص ٣٦ د ٤٥

(٥) سورة البقرة آية ١٧.

(٦) سورة البقرة آية ٢٠.

الثالث: الاستعانة، منه فى أشهر الوجهين:

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾[1]

الرابع: التعليل:

﴿ إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل ﴾[2]،

﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا... ﴾[3]،

﴿ فكلا أخذنا بذنبه ﴾[4]،

الخامس: المصاحبة:

﴿ قد جاء كم الرسول بالحق ﴾[5]،

﴿ يا نوح اهبط بسلام ﴾[6]،

السادس: الظرفية:

﴿ ولقد نصركم الله ببدر ﴾[7]،

﴿ وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل ﴾[8]

ونلاحظ أن كل ما قدم هنا أدلة نقلية قرآنية منفردة.

* * *

(١) فاتحة الكتاب

(٢) سورة البقرة آية ٥٤.

(٣) سورة النساء آية ١٦٠.

(٤) سورة النساء آية ١٧٠.

(٥) سورة هود آية ٤٨.

(٦) سورة العنكبوت آية ٤٠.

(٧) سورة آل عمران آية ١٢٣.

(٨) سورة الصافات آية ١٣٧.

ـ ويقف ابن هشام مستدلا بالقرآن – بقراءة من قراءاته – مؤيدا الأقلية من النحاة الذين قالوا بمجئ (لو) مصدرية، يقول:

« وأكثرهم لم يثبت ورود (لو) مصدرية، و الذى أثبته الفراء و أبو على وأبو البقاء والتبريزى وابن مالك» .

« ويقول المانعون فى نحو:

﴿ يود أحدهم لو يعمر ألف سنة ﴾[1]

إنها شرطية، وإن مفعول يود وجواب لو محذوفان، والتقدير: يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك، ولا خفاء بما فى ذلك من التكلف.

و يشهد للمثبتين قراءة بعضهم:

﴿ ودوا لو تدهن فيدهنوا ﴾[2] .

بحذف النون، نعطف تدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن»[3] .

ونرى ابن هشام هنا يعتمد على هذه القراءة ليقف إلى جانب القلة التى قالت بمجيء لو مصدرية، حتى يمنع التكلف الذى يترتب على تقديرها شرطية فهو ينحاز بهذه القراءة إلى جانب قليل من النحاة أثبتهم عدا واسما.

* * *

(١) سورة البقرة آية ٩٦.
(٢) سورة القلم آية ٩.
(٣) مغنى اللبيب لابن هشام، حرف اللام: (لو)

و بالقرآن وحده يرد ابن هشام «القول الجارى على ألسنة المعربين» ـ كما يقول ـ: «إنها ـ أى لو ـ تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا، وهذا هو القول الجارى على المعربين، ونص عليه جماعة من النحويين، وهو باطل بمواضع كثيرة، منها قوله تعالى:

«ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا ليؤمنوا».

« ولو أن مافى الأرض من شجره أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر مانفدت كلمات الله».

« وبيانه أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه، فإذا امتنع ما قام ثبت قام، وبالعكس وعلى هذا، فيلزم على هذا القول فى الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى وحشر كل شيء عليهم، وفى الثانية: نفاد الكلمات مع عدم كون كل مافى الأرض من شجرة أقلاما تكتب وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة وكون السبعة الأبحر مملوءة مداداً وهى تمد ذلك البحر، ويلزم فى الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف، وكل ذلك عكس المراد»[1]

* * *

و به أيضا ـ أى بالقرآن ـ يرد قول الزمخشرى وابن الحاجب، بل وابن مالك الذى استدل على رأيه بالشعر، وذلك عند الحديث عن وقوع إن بعد لو:

« قال الزمخشرى: ويجب كون أن فعلا[2] ليكون عوضا عن الفعل المحذوف، ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى:

---

(١) مغنى اللبيب، حرف اللام (لو).

(٢) هكذا جاءت فى نص الكتاب، وأعتقد أنه يقصد خبر أن، لأنه يقول بعد ذلك: «ليكون عوضا عن الفعل المحذوف» وذلك على رأى من ذهب إلى أن (أن) وما بعدها بعد لو فى موضع رفع على الفاعلية والفعل مقدر أى ولو ثبت أن..

﴿ ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام ﴾[1]

وقالوا: إنما ذاك فى الخبر المشتق لا الجامد كالذى فى الآية، وفى قوله[2]

ما أطيب العيش لو أن الفتى حجر تنبو الحوادث عنه ملموم

وقوله[3]:

ولو أنها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو عبيدا وأزنما

ورد ابن مالك قوله هؤلاء بأنه قد جاء اسما مشتقا كقوله[4]:

لو أن حيا مدرك الفلاح أدركه مُلاعب الرماح

وننظر إلى ابن هشام وكيف يعتمد على القرآن وجده فى الرد على هؤلاء، يقول:

«وقد وجدت آية فى التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا، ولم يتنبه لها الزمخشرى كما لم يتنبه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب وإلا لما منع من ذلك، ولا ابن مالك وإلا لما استدل بالشعر، وهى قوله تعالى:

﴿ يودوا لو أنهم بادون فى الأعراب ﴾[5]

ووجدت آية الخبر فيها ظرف لغو وهى[6]:

﴿ لو أن عندنا ذكرا من الأولين ﴾[7]

---

(١) سورة لقمان آية ٢٧.

(٢) متمم بن أبى بن مقبل: الديوان ٢٧٣ – الخصائص جـ ١ ص ٣١٨:

(٣) جرير. الديوان ٥٦٦ وفى العقد الفريد جـ ٥ ص ١٩٥ أنه للعوام ابن شوذب.

(٤) لبيد بن ربيعة – الديوان ٣٣٣.

(٥) سورة الأحزاب آية ٢٠.

(٦) سورة الصافات آية ١٦٨.

(٧) مغنى اللبيب. حرف اللام (لو).

وكذلك الفراء يعتمد أحيانا على القرآن وحده، ففى حديثه عن معانى (حتى) يذكر فى الوجه الثالث:

«أن يكون مابعد حتى مستقبلا، ولاتبال كيف كان الذى قبلها فتنصب، كقول الله عز وجل:

﴿ لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع ﴾[1].

وهو كثير فى القرآن»[2]

* * *

ونرى مما سبق الاكتفاء بالقرآن وحده ـ وهو جدير بهذا ـ دليلا من أدلة النقل. رأينا من النحاة ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ سيبويه يعتمده منفردا وكذلك الفراء، وابن أم القاسم وابن هشام، على التفاوت بينهم فى ذلك، فسيبويه شواهده القرآنية أقل من غيرها. على حين يعتمد ابن هشام كثيرا ـ بل غالبا ـ عليه ويتأرجح الفراء حسبما يحضره من قرآن أو شعر فيما يتعرض له من مسائل. ففى حديثه عن حتى ومعانيها، اكتفى فى المعنى الأول بمثال وهو: جئتك حتى أكون منك قريبا، وفى الثانى أنشد قول الشاعر:

وننكر يـوم الـروع ألـوان خيلـنـا من الطعن حتى نحسب الجـون أشقـرا

وفى الوجه الثالث الذى ذكرناه قدم لنا آية قرآنية.

اجتماعه مع غيره

إذا اجتمع أكثر من دليل نقلى يبدءون غالبا بالقرآن ثم الحديث ثم كلام العرب شعرا ونثرا.

قرآن ـ حديث[3]

من معانى عن البدل نحو:

﴿ واتقوا يوما لاتجزى نفس عن نفس شيئا ﴾[4]

(١) سورة طه آيه ٩١

(٢) معانى القرآن ص ١٩

(٣) نسوق مثالا واحدا أو مثالين، لبيان مانقصده، ومثلها كثير.

(٤) سورة البقرة آية ٤٨.

وفى الحديث:

« صومى عن أمك»[1]

* * *

قرآن ـ حديث ـ شعر

تقع هل بعد العاطف لا قبله وبعد أم نحو:

﴿ **فهل يهلك إلا القوم الفاسقون** ﴾[2].

وفى الحديث:

«وهل ترك لنا عقيل من رباع»

وقال:[3]

ليت شعرى هل ثم هل آتينهم أو يحولن دون ذاك حمام

وقال تعالى:[4]

﴿ **قل هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور** ﴾[5].

ولا يخفى أنه قدم على مجيئها بعد العاطف دليلا قرآنيا ثم حديثا نبويا ثم بيتا من الشعر، أما الأية القرآنية الأخيرة فهى للاستدلال على مجيئها بعد أم.

* * *

(١) مغنى اللبيب حرف العين (عن)

(٢) سورة الأحقاف آية ٣٥.

(٣) نسبة السيوطى للكميت بن معروف، وقال: يروى عجزه: أو يحولن من دون ذاك الردى ص ٢٦١ ـ وفى حاشية شرح المفصل جـ ٨ ص ١٥١ أنه للكميت بن زيد، والرواية فيه: دون ذاك حماى (الهاشميات ص ١٣)

(٤) سورة الرعد آية ١٦.

(٥) مغنى اللبيب لابن هشام (الهاء: هل)

قال سيبويه فى باب مايجوز فيه الرفع مما ينتصب فى المعرفة، «وذلك قولك: هذا عبد الله منطلق.. وزعم الخليل أن رفعه يكون على وجهين: فوجه أنك حين قلت: هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو كأنك قلت: هذا منطلق أو هو منطلق، والوجه الآخر أن تجعلهما جميعا خبرا لهذا. وقال الله عز وجل:

﴿ كلا إنها لظى نزاعة للشوى ﴾[1]

وقال الراجز:

من يك ذابت فهذا بتى مقيّظ مصيّف مشتىً[2]

سمعناه ممن يروى هذا الشعر عن العرب يرفعه[3]

ومثل هذا ماجاء فى باب مايجرى من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه.

وذلك قولك: أتانى زيد الفاسق الخبيث لم يرد أن يكرره ولايعرفك شيئا تنكره، ولكنه شتمه بذلك، وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا:

﴿ وامرأته حمالةَ الحطب ﴾[4].

لم يجعل الحمالة خبرا للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكر حمالة الحطب شتماً لها، وإن كان فعلا لايستعمل إظهاره، وقال عروة الصعاليك:

سقونى الخمر حتى تكنفونى عداةَ الله من كذب وزور

إنما شتمهم بشىء قد استقر عند المخاطبين..[5]

---

(١) سورة المعارج آية ١٦.

(٢) ينسب لرؤبة بن العجاج.

(٣) الكتاب جـ ١ ص ٢٥٨.

(٤) سورة المسد آية ٤.

(٥) الكتاب جـ ١ ص ٢٥٢، ومثل هذه المواضع فى الكتاب كثيرة.

وقد يكون الجمع بينهما أى بين القرآن والشعر فى المواضع التى يحتاج فيها المستدل إلى مزيد من الأدلة وهى مواضع الاختلاف والرد على الخصم المخالف:

« وأما قول ابن سيدة فى شرح الجمل: لايكون الفعل المستفهم عنه ـ بهل ـ إلا مستقبلا فسهو، قال الله سبحانه وتعالى:

﴿ فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا ﴾[1].

وقال زهير[2]:

فمن مبلغ الأحلاف عنى رسالةَ وذبيان هل أقسمتم كل مقسم[3]

وقد لا يكون ذلك فى مواضع الاختلاف، إنما لمزيد من تثبيت المعنى الذى يريد أن يدرجه:

« من معانى الباء المجاوزة، وذلك كثير بعد السؤال نحو:

﴿فاسأل به خبيرا﴾[4] بعد

﴿سأل سائل بعذاب واقع﴾[5].

و قال علقمه:

فإن تسألونى بالنساء فإننى خبير بأدواء النساء طبيب[6]

* * *

قرآن ـ شعر ـ قرآن

من معانى الباء: التبعيض« ... وفى هذا المعنى خلاف، وممن ذكره الأصمعى

(١) سورة الأعراف آية ٤٤.
(٢) شرح ديوان زهير ص ١٨، شرح الزوزنى ص ١٨٦.
(٣) مغنى اللبيب: الهاء (هل).
(٤) سورة الفرقان آية ٥٩.
(٥) سورة المعارج آية ١.
(٦) الجنى الدانى لابن أم القاسم المرادى (حرف الباء).

والفارسى فى التذكرة، ونقل عن الكوفيين، وقال به القتبى[1] وابن مالك، واستدلوا[2] على ذلك بقوله تعالى:

﴿ يشرب بها عباد الله ﴾[3] أى: منها

وقول الشاعر (أبى ذؤيب الهذلى)

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

وبقول الآخر (عمر بن أبى ربيعة)

فلثمت فاها، آخذا بقرونها شرب النزيف، ببرد ماء الحشرج

وجعل قوم من ذلك الباء فى قوله تعالى:

﴿ وامسحوا برؤوسكم ﴾[4].

وجعلها قوم زائدة، وجعلها قوم للإلصاق على الأصل»[5].

واضح أن الدليل القرآنى الأخير تأخر، لأنه مختلف فيه، غير متفق على معنى الباء فيه.

* * *

قرآن - شعر - قرآن - شعر

وأصدق مثل عليه ما جاء به ابن جنى فى حديثه عن تقدم المفعول على الفاعل، قال: «وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا؛ نحو قول الله عز وجل».

﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾[6].

---

(١) ابن قتيبة اللغوى النحوى.

(٢) حتى وهو ينقل عن غيره يتبع نفس الأسلوب.

(٣) سورة الإنسان آية ٦.

(٤) سورة المائدة آية ٦

(٥) الجنى الدانى لابن أم القاسم (حرف الباء).

(٦) سورة فاطر آية ٢٨.

وقول ذى الرمة:

أستحدث الركب من أشياعهم خبرا أم عاود القلبَ من أطرابه طرب[1]

وقول مقعر بن حمار البارقى:

أجد الركب بعد غدٍ خفوف وأمست من لبانتك الألوف[2]

وقول درنى بنت عبعبة:

إذا هبطا الأرض المخسوف بها الردى يخفض من جأشيهما منصلاهما[3]

وقول لبيد:

فمدافع الريان عرىً رسمها خَلَقا كما ضمن الوحىُ سِلامُها[4]

ومن أبيات الكتاب[5]:

اعتاد قلبك من سلمى عوائده وهاج أهواءك المكنونة الطللُ

فقدم المفعول فى المصراعين، وللبيد أيضا:

رُزِقت مرابيع النجوم وصابها ودق الرواعد جودها فرهامها

وله أيضا:

لمعفر قهد تنازع شلوه غبس كواسب ما يُمنُّ طعامها

---

(١) الديوان ـ شرح شواهد الشافية ص ١٨٩.

(٢) الخزانة جـ ٢ ص ٢٩٣، جـ٣ ص ١٥.

(٣) من بنى قيس بن ثعلبة. الكتاب جـ١ ص ٩٢.

(٤) من معلقته التى أولها: عفت الديار محلها فمقامها بمنى تأبد غولها فرجامها.

(٥) جـ١ / ص ١٤٢ شواهد المغنى للبغدادى جـ٢ ص ٩٢٦ ونسبه لعمر بن أبى ربيعة، وليس فى الديوان.

وقال الله عز وجل:

﴿ ألهاكم التكاثر ﴾[1].

وقال الآخر:

أبعدك الله من قلب نصحت له فى حب جمل ويأبى غير عصيانى

وقال المرقش الأكبر:

لم يشج قلبى ملحوادث إلـ لا صاحبى المتروك فى تغلم[2]

والأمر فى كثرة تقديم المفعول على الفاعل فى القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر»[3].

ونراه يقدم دليلا قرآنيا ثم شعريا ثم يعود إلى القرآن مرة أخرى ثم الشعر. وقد يفسر هذا بأن المواضع الأولى (قرآن ـ شعر) من مواضع جواز تقديم المفعول، والمواضع الثانية (قرآن ـ شعر) من مواضع الوجوب، وكأنه قال بعد ذلك: والأمر فى كثرة تقديم المفعول على الفاعل على سبيل الجواز أو الوجوب متعالم غير مستنكر.

وأضيف هنا بعض ملاحظ

أولها: كثرة الأدلة وتنوعها لأنه محتاج إلى ذلك فهو يريد أن يصل إلى أن تقديم المفعول أيضا أصل، كما أن تقديم الفاعل أصل، وهو محتاج لإثبات ذلك إلى أكبر قدر من الشواهد يستطيع أن يقدمه.

ثانيها: نراه قد نسب أبيات الشعر لقائليها ما عدا اثنين، اكتفى فى أحدهما بأنه من أبيات الكتاب، وكأنه بذلك ينسبه.

ثالثها: أنه لم يذكر الشاهد فى أى دليل، إلا فى بيت الكتاب، وقد يكون نصه على ذلك فى هذا الموضع، لأن الشاهد تكرر فى المصراعين معا.

---

(١) التكاثر الآية ١.

(٢) المفضليات ـ شرح ابن الأنبارى ص ٤٨٧.

(٣) الخصائص لابن جنى جـ١ ص ٢٩٥ ـ ص ٢٩٧.

الترتيب الغالب ـ والمفروض ـ أن يتقدم الدليل القرآنى الدليل الشعرى إذا اجتمعا، وقد يتخلف هذا الترتيب لسبب أو لآخر:

دار الخلاف حول جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والمجرور فى ضرورة الشعر، واستدل الكوفيون على إجازتهم ذلك بقولهم:

«إن العرب استعملته كثيرا فى أشعارها» قال الشاعر:

فـزججتـهـا بـمـزجـة زج القلوصَ أبى مـزادة[1]

ففصل بينهما بالقلوص، وهو مفعول...[2].

وقد حكى الكسائى عن العرب: هذا غلام والله زيد.

وقد قرأ ابن عامر أحد القراء السبعة:

﴿ **وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم** ﴾[3].

بنصب أولادهم وجر شركائهم، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: أولادَهم»[4].

حقا، كان الخلاف يدور حول جواز الفصل فى ضرورة الشعر، ولكن كان الأولى أن يتقدم استشهادهم بالقرآن ـ هذه القراءة لابن عامر ـ، لأنه ما دام جاء فى القرآن وليس فيه ضرورة، فمجيئه لضرورة الشعر أولى.

* * *

(١) العينى جـ ٣ ص ٤٦٨ ـ الخزانة جـ ٣ ص ٢٥١.

(٢) ينقلون بيتين آخرين.

(٣) الأنعام آية ١٢٩.

(٤) الإنصاف م ٦٠ ص ٢٤٩.

ومما يتوهم أنه من هذا القبيل ما قاله الكوفيون:

«إن (أو) تأتى بمعنى الواو وبمعنى بل:

وقد جاء ذلك كثيرا فى كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى:

﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾[1].

قيل فى التفسير: إنها بمعنى بل، وقيل: إنها بمعنى الواو، وقال الشاعر[2].

بدت مثل قرن الشمس فى رونق الضحى وصورتها أو أنت فى العين أملح

أراد: بل

وقال تعالى:

﴿ ولا تطع منهم آثما أو كفورا ﴾[3].

أى: وكفورا. ثم قال النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

أى: ونصفه[4].

يبدو أنهم فى دليلهم فصلوا بين ما تكون فيه (أو) بمعنى الواو، وما تكون فيه بمعنى بل، فجاءوا بكل منهما حسب الترتيب المتبع (دليل قرآنى ـ دليل شعرى)، ولكن ما دامت الآية الأولى تحتمل ـ كما قالوا معنى الواو أيضا، كان يجب تقديم القرآن دون اعتبار لهذا الفصل.

* * *

(١) سورة الصافات الآية ١٤٧.

(٢) ذو الرمة ـ الخزانة جـ ٤ ص ٤٢٣.

(٣) الإنسان الآية ٢٤.

(٤) الإنصاف م ٦٧.

ويمكن أن يكون من هذا القبيل أيضا ـ تقديم الشعر على القرآن فى الاستدلال ـ ما وجدته للفراء من قوله:

ولم يأت لقوله: ﴿ **أفمن كان على بينة من ربه** ﴾[1] جواب من، كقوله فى سورة محمد ـ ﷺ ـ «أفمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله» وربما تركت العرب جواب الشيء المعروف معناه وإن ترك الجواب، قال الشاعر:

وقال الله تبارك وتعالى وهو أصدق من قول الشاعر:

فأقسم لـو شيء أتـانـا رسـولـه سـواك ولكن لم نجد لك مدفعا

﴿ **ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض** ﴾[2].

فلم يؤت له بجواب[3].

وقد يكون سبب تخلف الترتيب بين القرآن والشعر أن القرآن ـ أى الجزء الذى يستدل به آية كان أو بعض آية ـ محتاج إلى تأويل أو مختلف فيه بينما يوافق الشعر القاعدة أو الرأى بوضوح، ولذلك يقدم.

مثال ما يحتاج إلى تأويل:

«من أقسام لو أن تكون حرف شرط فى المستقبل إلا أنها لاتجزم، كقوله[4].

ولو تلتقى أصـداؤنا بعد مـوتـنا ومن دون رمسينا من الأرض سبسب

لظل صـدى صـوتـى وإن كـنـت رمـة لصوت صـدى لـيـلـى يهـش ويطـرب

---

(١) هود الآية ١٧.

(٢) الرعد الآية ٣١.

(٣) معانى القرآن للفراء جـ ٢ ص ٦، ٧.

(٤) الشاعر أبو صخر الهذلى، ونسبا لقيس بن الملوح. السيوطى ص ٢٢٠.

وقول توبة[1]:

ولو أن ليلى الأخيلية سلمتْ على ودونى جندلٌ وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة أو زقا إليها صدًى من جانب القبر صائح

وقوله تعالى:

﴿ وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم ﴾[2].

أى: وليخش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا، وإنما أولنا الترك بمشارفة الترك، لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك، لأنهم بعده أموات»[3].

فالأبيات الشعرية كما نرى واضحة الدلالة على أن (لو) للمستقبل، أما الآية فقد احتاجت إلى تأويل أوضحه ابن هشام فى نصه المنقول.

ومثال: المختلف فيه:

فى الحديث عن (ماذا) قال:

«تكون ما استفهامية، وذا موصولة، كقول لبيد:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل[4]؟

فما مبتدأ بدليل إبداله المرفوع منها، وذا: موصول، بدليل افتقاره للجملة بعده، وهو أرجح الوجهين فى:

﴿ ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو ﴾[5].

---

(١) توبة بن حمير ـ فى شرح ابن عقيل جـ ٢ ص ١٣٨.
(٢) النساء الآية ٩.
(٣) مغنى اللبيب حرف اللام (لو).
(٤) ديوان لبيد ص ٢٥٤ ـ الخزانة جـ ٢ ص ٥٥٦.
(٥) البقرة الآية ٢١٨.

فيمن رفع العفو، أى: الذى ينفقونه العفو؛ إذ الأصل أن تجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية»[1].

فالدليل القرآنى هنا مختلف فيه: العفو بالرفع على وجهين تقدير أحدهما الذى ينفقونه العفو، والعفو بالنصب على تقدير: ينفقون العفو، وهو يريد وجها من الرفع لأنه مناط الدليل، وهذا التقدير فى (ماذا) فى الشعر أوضح.

* * *

تقديم الدليل القرآني:

أولا: (أ) غالبا يقدم الدليل بمثل: (كقوله تعالى)، (كقوله سبحانه)، (كقوله عز وجل).. إلى آخر ذلك عن الصفات.

أو مثل: (جاء فى التنزيل)، (وفى التنزيل).

* * *

(ب) أو يقدم بـ (نحو) وتذكر الآية أو جزؤها:

«وأكثر وقوع هذه ـ لو ـ بعد ود أو يود نحو:

(ودوا لو تدهن)،

(يود أحدهم لو يعمر)»[2].

أو بـ (ومنه):

«... أن تكون للتمنى، قيل ومنه (فلو أن لنا كرة)»[3].

* * *

(جـ) نادرا ما يذكر اسم السورة، يقال مثلا: كما فى آية الصافات أو كما فى سورة محمد.

«ولم يأت لقوله: ﴿ **أفمن كان على بينة من ربه** ﴾ جواب من كقوله فى سورة محمد ﷺ: (أفمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله)[4].

* * *

(١) مغنى اللبيب، الميم (ما).
(٢) مغنى اللبيب لابن هشام حرف الام (لو).
(٣) مغنى اللبيب لابن هشام حرف الام (لو).
(٤) معانى القرآن للفراء جـ ٢ ص ٦.

ثانيا: نص الآية

يقتصر فيه على موضع الشاهد منها، ويقتطع من أولها أو من آخرها أو منهما أو توصل بما بعدها:

﴿... هديا بالغ الكعبة ﴾[1]، **﴿... بالناصية ناصية كاذبة ﴾**[2]، **﴿ تالله تفتؤ ﴾**[3].

* * *

ثالثا: الشاهد

لاينص على الشاهد فى الآية كثيرا، ويأتى ـ إن ورد ـ فى صورة شرح أو تعليق:

« ... ضمن مرتو معنى كاف، لأن المرتوى يكف عن الشرب، كما جاء:

(فليحذر الذين يخالفون عن أمره).

لأن يخالفون فى معنى يعدلون ويخرجون».

« .. (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم» أى: وليخش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوها»[4].

* * *

«قال الله عز وجل:

(إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم).

فما ها هنا للآدميين،

(والسماء ومابناها)

أى: وبنائها

---

(١) المائدة الآية ٩٥.

«... يحكم به ذوو عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مسكين..»

(٢) العلق الآية ١٥ ، والآية ١٦.

«كلا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية. ناصية كاذبة خاطئة».

(٣) يوسف الآية ٨٥.

«قالوا تالله تفتؤا تذكر يوسف حتى تكون حرضا أو تكون من الهالكين».

(٤) مغنى اللبيب للام (لو).

وهذا الذى أسجله على النجاة ـ هنا ـ هو نقص فى المنهج ولاشك، فعدم تمييز كلامه سبحانه وتعالى عن غيره بتقديمه بعبارة تفرده، وعدم استكمال نص الاية ـ بل قد يستدعى الأمر معرفة ما قبلها وما بعدها حتى يتضح وجه الاستدلال بها ـ تقصير منهم، وهو ما نحاول أن نستكمله ونتحاشاه فيما ندرسه من موضوعات وفيما يحققه الباحثون من كتب، ولا يعفيهم منه اطمئنانهم إلى حفظه سواء من جهتهم أو من جهة من يقرءون كتبهم فى زمانهم.

تناول الدليل القرآني في الرد

إذا استدل المستدل على رأيه بدليل قرآنى ـ أو أكثر ـ فكيف يرد الخصم هذا الدليل؟

نلجأ فى بيان هذا إلى الإنصاف، لأنه كما يوضح وجهات النظر والأدلة المقدمة يبين أيضا كيفية تناول أدلة الخصم.

١ ـ ذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لايجوز أن يقال: (لولاى ولولاك) ويجب أن يقال: لولا أنا ولولا أنت، فيأتى الضمير المنفصل، كما جاء فى التنزيل:

﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾[1].

ولهذا لم يأت فى التنزيل إلا منفصلا.

رد عليه الكوفيون هذا بقولهم:

«وأما مجيء الضمير المنفصل بعده نحو لولا أنا ولو لا أنت، كما قال تعالى (لولا أنتم لكنا مؤمنين).

فلاخلاف أنه أكثر فى كلامهم وأفصح، وعدم مجيء الضمير المتصل فى التنزيل لايدل على عدم جوازه، ألا ترى أنه لم يأت فى التنزيل ترك عمل (ما) فى المبتدأ

(١) سبأ الآية ٣١.

والخبر نحو ما زيد قائم «ما عمرو منطلق، وإن كانت لغة جائزة فصيحة وهى لغة بنى تميم ثم لم يدل عدم مجيئها فى التنزيل على أنها غير جائزة ولا فصيحة، فكذلك هاهنا»[1].

انصب ردهم كما نرى على بيان أنه ليس من ضرورة أنه لم يأت فى القرآن أو لم يقرأ به ألا يكون كلاماً جائزا فصيحا، ونلاحظ أنه ورد فى ردهم: «لم يأت فى التنزيل ترك عمل ما فى المبتدأ والخبر» وليس من مذهب الكوفيين أنها تعمل فى الخبر وإنما هو منصوب عندهم على نزع الخافض. وقد يفسر هذا أن ابن الأنبارى يؤيدهم فى هذا المسألة فقد يكون ساق الرد بصياغته وأسلوبه بل وعلى مذهبه هو.

* * *

٢ ـ حول تقديم خبر ليس عليها دار الخلاف، فمنع الكوفيون تقديم خبرها عليها وأجازه البصريون، استدل البصريون بقوله تعالى:

﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ﴾[2].

«وجه الدليل من هذه الآية أنه قدم معمول خبر ليس على ليس، فإن قوله: «يوم يأتيهم» يتعلق بمصروف، وقد قدمه على ليس، ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها».

فماذا كان رأى الكوفيين فى هذه الآية وكيف كان ردهم عليها؟ قالوا: لاحجة لهم فيه، لأنا لانسلم أن يوم متعلق بمصروف ولا أنه منصوب، وإنما هو مرفوع بالابتداء، وإنما بنى على الفتح لإضافته إلى الفعل، كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى:

﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾[3].

---

(١) الإنصاف م ٩٧ ص ٤٠٥.
(٢) هود الآية ٨.
(٣) المائدة الآية ١١٩.

فإن (يوم) فى موضع رفع، وبنى على الفتح لإضافته إلى الفعل، فكذلك ها هنا. «وإن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه قوله تعالى (ليس مصروفا عنهم)، وتقديره: يلازمهم يوم يأتيهم العذاب»[1].

فقد حملوا موضع الشاهد (يوم يأتيهم) الذى استدل البصريون بتقدمه على جواز تقديم خبر ليس على وجهين آخرين لم يكن فيهما معمولا لخبر ليس ـ كما ذهب البصريون ـ وإنما هو مرفوع بالابتداء فى أولهما، منصوب بفعل مقدر فى الثانى.

ولا يخفى أن الوجه الأول منهما أفضل، لأنه لايحتاج إلى تقدير، ولأنه استقر الرأى على أن الزمن المبهم إذا أضيف جاز فيه الإعراب والبناء[2]. ثم إن اعتماد البصريين على مبدأ أن المعمول لايقع إلا حيث يقع العامل، هذا المبدأ قد تخلف، فالفعل المنفى بلم ولن لايجوز أن يتقدم على حرف النفى ويجوز تقدم معموله نحو: زيدا لن أضرب[3]، وخبر المبتدأ إذا كان فعلا رافعا للضمير المستتر لايجوز أن يتقدم على المبتدأ، فلا يقال: قام زيد، على أن (قام) خبر مقدم، وأجازوا تقديم معموله فنقول: زيداً عمرو ضرب.

* * *

٣ ـ أجاز الكوفيون العطف على موضع (إن) قبل تمام الخبر[4] واستدلوا بقوله تعالى:

﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى ﴾[5].

---

(١) الإنصاف م ١٨ ص ٧٣ ـ ٧٥.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (باب الإضافة).

(٣) الإنصاف م ٢٠ ص ٧٩.

(٤) وإن اختلفوا بعد ذلك، هل يجوز هذا العطف فيما لم يظهر فيه عمل إن فقط أم فيما عدا ذلك أيضا.

(٥) هذا جزء الآية كما جاء فى الدليل، وواضح اقتطاعه ـ، وتمامها «إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون» المائدة الآية ٦٩.

وجه الدليل أنه عطف (الصابئون) على موضع إن قبل تمام الخبر، وهو قوله تعالى: (من آمن بالله واليوم الآخر).

فكيف واجه البصريون هذا الدليل القرآني؟ قالوا:

«لاحجة لهم فيه من ثلاثة أوجه:

أحدها: في هذه الآية تقديم وتأخير، والتقدير فيها: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك.

الثاني: أن تجعل قوله تعالى (من آمن بالله واليوم الآخر) خبراً للصابئين والنصارى وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذى أظهرت.

الثالث: أن يكون عطفا على المضمر المرفوع في (هادوا) وهادوا بمعنى تابوا»[1].

نرى هنا أن الكوفيين حملوا رفع (الصابئون) على أقرب ظاهر وهو أن يكون معطوفا على موضع إن، وحمله البصريون على وجوه أخرى، الوجه الأول فيها أحسن، لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه له نظير في كلام الله تعالى:

﴿ **والذاكرين الله كثيرا والذاكرات** ﴾[2].

فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكر قبل، «ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم الأول».

ولأن الوجه الأول فيه تقديم وتأخير، والأصل في البيان القرآني أن يبقى على ماجاء به.

أما الوجه الثالث وهو الأخير فهو مخالف لرأى البصريين في عدم جواز العطف على الضمير المرفوع ـ إلا على قبح ـ في ضرورة الشعر.

---

(١) الإنصاف م ٢٣، ص ١١٩ ، ١٢١.

(٢) النساء الآية ٩٠.

وما قاله الكوفيون اعتمدوا فيه على مذهبهم فى أن (إنّ) لاتعمل فى الخبر[1] لضعفها وإنما ارتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها.

* * *

٤ ـ استدل الكوفيون بقوله تعالى:

﴿ أو جاءوكم حصرت صدورهم ﴾[2].

على أن الفعل الماضى يجوز أن يقع حالا، فحصرت فى الآية فعل ماض، وهو فى موضع الحال، وتقديره: حصرةً صدورهم.

قال البصريون فى ردهم على هذا الدليل القرآنى: «لاحجة لهم فيه من أربعة أوجه:

١ ـ تكون صفة لقوم المجرور فى أول الآية، وهو قوله: ﴿ إلا الذين يصلون إلى قوم ﴾.

٢ ـ تكون صفة لقوم مقدر والتقدير فيه: أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم، والماضى إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع.

٣ ـ أن يكون خبرا بعد خبر، كأنه قال (أو جاءوكم)ثم أخبر فقال (حصرت صدورهم).

٤ ـ أن يكون محمولا على الدعاء لا على الحال، كأنه قال: ضيق الله صدورهم، ومعناه من الله تعالى إيجاب ذلك عليهم.

ونراهم هنا قد بعدوا وتكلفوا ـ فى تقدير وجوههم ـ أكثر، ولا حاجة إلى ذلك

(١) على حين استدل البصريون على أن (إنّ) تعمل فى الاسم والخبر جميعا ـ الإنصاف م ٢٢ ص ١١٥.
(٢) النساء الآية ٩٠، وتمامها: «إلا الذين تصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أو جاءوكم حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم، ولو شاء الله لسلطهم عليكم فقاتلوكم فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا».

مادام الظاهر لا إشكال فيه[1] إلا كونه يخالف قاعدة قرروها، وقد حاولوا فى الوجه الثانى إدراجه فى هذه القاعدة «الماضى إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا».

وليست هذه الوجوه سواء، فتأويلها بالدعاء أقرب من تأويل موصوف مقدر أو حملها على الخبر؛ لأن تقدير محذوف لم يتعلق البيان القرآنى بذكره معطل لسر هذا البيان الأعلى، ولأن حمله على الخبرية يجوز على طمأنينة السياق.

* * *

٥ ـ ذهب الكوفيون إلى أن (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذى والأسماء الموصولة، وذهب البصريون إلى أنه لايكون بمعنى الذى.

استدل الكوفيون فقالوا:

« إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى:

﴿ **ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم** ﴾[2].

والتقدير فيه: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم، فأنتم مبتدأ، وهؤلاء خبره، وتقتلون صلة هؤلاء. وقال تعالى

﴿ **ها أنتم جادلتم عنهم فى الحياة الدنيا** ﴾[3].

والتقدير فيه: ها أنتم الذين جادلتم، فأنتم مبتدأ، وهؤلاء خبره، وجادلتم صلة هؤلاء وقال تعالى:

---

(١) فيه إشكال عند البصريين لأنهم قالوا إن الفعل الماضى لايدل على الحال.. وحول قصر دلالة كل صيغة من صيغ الفعل على زمن معين يتحدث د. إبراهيم أنيس فى كتابه من أسرار اللغة ص ١٥٥، ص ١٥٦ ويصل إلى الدعوة أن تفصل بين الفكرة الزمنية وبين تخصيصها بصيغة من صيغ الفعل ويبين عن طريق الأمثلة أن صيغة الماضى تدل أولا على الزمان الماضى وتدل على الزمان الحاضر، كما تدل على المستقبل».

(٢) البقرة آية ٨٥.

(٣) النساء الآية ١٠٩.

﴿ وماتلك بيمينك ياموسى ﴾[1].

والتقدير فيه: ما التى بمينك، فما: مبتدأ، تلك خبره ، بيمينك صلة تلك»

كيف رد البصريون هذا الدليل القرآنى؟

وجهوه توجيها إعرابيا آخر، وفقوا فى بعضه وبعدوا عن الظاهر فى الآخر. فى الآيتين الأولى والثانية ثلاثة وجوه:

١ ـ يكون هؤلاء باقيا على أصله من كونه اسم إشارة، ويكون فى موضع نصب على الاختصاص، والتقدير فيه: أعنى هؤلاء، وخبر أنتم هؤلاء تقتلون[2].

٢ ـ يكون هؤلاء توكيدا لأنتم، والخبر تقتلون.

٣ ـ أن يكون هؤلاء منادى مفردا والتقدير فيه: ثم أنتم ياهؤلاء، تقتلون هو الخبر[3].

و نجدهم لجئوا إلى التقدير، تقدير فعل فى الوجه الأول، وحرف نداء فى الوجه الثالث.

أما الآية الثالثة (وما تلك بيمينك ياموسى) فقد قالوا فيها:

« تلك معناها الإشارة وليس بمعنى التى، والتقدير: أى شىء هذه بيمينك، والجار والجرور فى موضع نصب على الحال.

و هذا الوجه وإن كان خاليا من التقدير، إلا أن رأى الكوفيين فى هذه المسألة أولى بالقبول يرجحه عندنا أمور:

١ ـ الدليل الذى قدموه حمله على أن اسم الإشارة فيه بمعنى الاسم الموصول أقرب مما خرجه عليه البصريون.

٢ ـ أن استعمال اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول مسلم به بعد (ما) و(من) ، تقول من ذا وماذا، فتكون ذا اسما موصولا [4]ـ فى أحد الوجهين.

---

(١) طه آية ١٧.

(٢) هذا تعبيرهم، إنما تقتلون خبر عن أنتم وهو المبتدأ فقط.

(٣) الإنصاف م ١٠٣ ص ٤٢٦..

(٤) شرح المفصل جـ ٤ ص ٢٣.

٣ ـ قد يؤنس إلى مذهب الكوفيين اتجاه لبعض المحدثين إلى أن الاسم الموصول فى الأصل اسم إشارة[١].

٤ ـ لعلى أضيف وجها آخر من وجوه الاستدلال يؤيد الرأى القائل بأن الاسم الموصول فى الأصل اسم إشارة:

فالاسم الموصول فى اللغة العربية يستعمل فى الأصل رابطة بين جملتين، كأن نصل مثلا بين جملتى: عندى قلم، هذا القلم نافع، فتقول: القلم الذى عندى نافع، فالاسم الموصول هو الذى قام بالربط بين هاتين الجملتين وجعلهما جملة واحدة.

و إذا قارنا بين الجملتين المنفصلتين وبين هذه الجملة التى نتجت عن ربطهما، نرى أن الاسم الموصول قد حل محل اسم الإشارة فى الربط بين الجملتين.

وليس من الضرورى أن يحل الاسم الموصول محل اسم الإشارة الصريح فى ربط الجمل، ففى مثل: خرج الولد من المدرسة، الولد ركب الترام، يقال: الولد الذى خرج من المدرسة ركب الترام. ليس هنا اسم إشارة كالمثال السابق، ولكن (أل) فى الولد فيها معنى الإشارة إلى المعهود الذكرى، مثلها مثل (أل) فى قوله تعالى:

﴿ فيها مصباح المصباح فى زجاجة ﴾[٢].

وتوسعت اللغة فى استعماله فأصبح يستعمل مبتدأ وخبرا وفاعلا ومفعولا ومجرورا..

* * *

(١) برجشتراسر فى التطور النحوى ص ٥٣، د. عبد الرحمن أيوب فى دراسات نقدية فى النحو العربى ص ١٠١، وإن اختلفا فى المنطلق، فبرجشتراسر قال إن اسماء الإشارة يشار بها إلى موجود حسى، والأسماء الموصولة يشار بها إلى معقول معنوى، والإشارة الحسية أسبق من الإشارة المعنوية، أما د. أيوب فمنطلقه إليها مافى العامية المصرية من مثل: اللى أو إل فى بعض أقاليم مصر.

(٢) النور آية ٣٥.

٦ ـ قال الكوفيون فى:

﴿ **كتاب الله عليكم** ﴾[١].

إن كتاب منصوب بعليكم، فقدم معمول اسم الفعل عليه.

فرد البصريون هذا الدليل بقولهم:

« كتاب الله ليس منصوبا بعليكم. وإنما هو منصوب لأنه مصدر، والعامل فيه فعل مقدر والتقدير فيه: كتب كتابًا الله عليكم، وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه، فلما قدر هذا الفعل ولم يظهر بقى التقدير فيه: كتابًا الله عليكم، ثم أضيف المصدر إلى الفاعل»[٢].

ونرى البصريين هنا يبعدون أكثر عن الظاهر، ويمكن أن نلاحظ أن:

١ ـ ما ذكروه يفتقر إلى تأويل وتقدير محذوف، ومالا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير وخصوصا فى كتاب الله عز وجل.

٢ ـ أن المعنى على اعتبار أن (كتاب الله) معمول لاسم الفعل (عليكم) تقدم عليه أوضح من المعنى على تقديرهم: كتب كتابًا الله عليكم.

٣ ـ على تقديرهم لمعنى الكلام، يحتمل أن يكون (عليكم) اسم فعل أو أن يكون جارا ومجرورا متعلقا بالفعل المحذوف أو بـ (كتاب) الذى قام مقام الفعل المحذوف.

فإذا كان الأول، فما الذى يطلب منهم التزامه؟ بعبارة أخرى: أين معمول اسم الفعل[٣]؟

---

(١) النساء الآية ٢٤، سياقها: «والمحصنات من النساء إلا ماملكت أيمانكم كتاب الله عليكم وأحلّ لكم ماوراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة».

(٢) الإنصاف م ٢٧.

(٣) لأن عليك ودونك من أسماء الأفعال التى تتعدى، قال سيبويه: أما ما يتعدى المأمور إلى مأمور به فهو نحو قولك: عليك زيدا ودونك زيدا وعندك عمرا تأمره به حدثنا بذلك أبو الخطاب. الكتاب جـ ١ ص ١٢٦.

وعلى الاحتمال الثانى ـ عليكم جار ومجرور ـ يكون التقدير والمعنى: كتب الله عليكم كتابا، ولا يقال: كتب علينا الكتاب، بل يقال: كتب علينا الصلاة أو الصوم أو الحج بمعنى فرض[1] أما كتب الكتاب فلا يقال معه: علينا، فكتب بمعنى فرض هو الذى يتعلق به (علينا).

* * *

رأيناهم فى كل هذه الأحوال ـ وغيرها[2] ـ يحملون دليل خصومهم القرآنى على وجه آخر أو وجوه أخرى يبعدون فيها عن الظاهر الذى حكم به خصومهم، والذى دفعهم إلى ذلك حرصهم الشديد على أصولهم التى وضعوها وتمسكهم بألايغيروها أو يحيدوا عنها، حتى ولو تناولوا كتاب الله عز وجل بالتقدير والتأويل.

ثم ما هذا الذى ذكروه فى الآية:

﴿ لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة ﴾[3].

من حمل لفظ (المقيمين) على أنه خطأ من الكاتب؟ قالوا: «روى عن عائشة عليها السلام أنها سئلت عن هذا الموضع، فقالت: هذا خطأ من الكاتب. وروى عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه فقال: إن الكاتب لما كتب (وما أنزل من قبلك)، قال: ما أكتب؟ فقيل له: اكتب: والمقيمين الصلاة، يعنى أن الممل أعمل قوله (اكتب) فى (المقيمين) على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها، فكتبها على لفظ الممل..»

ما كان ينبغى لهم أن يقرروا مثل هذا الادعاء فى النص القرآنى الذى أحيط بكل

---

(١) فى القاموس: (الكتاب) ما يكتب فيه والدواة والتوراة والصحيفة والفرض والحكم..

(٢) ردوا عليهم فى تسعة عشر موضعا: نتيجة استقراء مسائل: «الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين برسالة دكتوراه».

(٣) النساء الآية ١٢٦ ـ استدل بها الكوفيون على جواز العطف على الضمير المخفوض. الإنصاف م ٦٥.

وسائل الحفظ والصيانة والعناية صونا له من أى تحريف أو تغيير، وكان يكفى فى هذا المجال ما تكلفوه من تأويل[1].

ثم هناك مغالطة فى هذا الخبر.، فاللفظ هو (والمقيمين) وليس (المقيمين) فقط كما قالوا: فالواو تفصل بين الفعل اكتب فى كلام الممل وبين لفظ المقيمين، فلايجوز أن يعمل فيه وبينهما الواو.

* * *

(ب) القراءات

قراءات القرآن

ما قيل عن تخطئة بعض القراءات وعدم اعتمادها:

القراءات جميعها حجة فى النحو. قال السيوطى: «كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به فى العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة فى العربية، إذا لم تخالف قياسا، بل ولو خالفته يحتج بها فى مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس فى ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، نحو: استحوذ، ومن ثم احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة:

«فبذلك فلتفرحوا»، كما احتج على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة:

«ولنحمل خطاياكم»[2].

هذا ما يجب أن يكون، فماذا فعل نحاة العرب؟

يقول د. مهدى المخزومى: «إذا رأى البصريون مثل قراءة أبى عمر بن العلاء: «إن

(١) قالوا: أ ـ المقيمين فى موضع نصب على المدح بتقدير فعل: أعنى المقيمين. ولا بأس به لأن العرب تنصب على المدح عند تكرر العطف والوصف.

ب ـ المقيمين فى موضع جر ولكن بالعطف على (ما) من قوله (بما أنزل إليك) فكأنه قال: يؤمنون بماأنزل إليك وبالمقيمين الصلاة.

(٢) الإتقان ص ٨٣.

الله يأمركم أن تذبحوا بقرة» بالجزم دون سابق جازم، أو قراءة من قرأ: «أنلزمكموها» وقراءة «لايحزنهم» ولا نافية، حملوا ذلك على الشذوذ أو الضرورة، لأنها لاتخضع لأصولهم الموضوعة، ولكن الكوفيين تناولوها على أنها مما يصح القياس عليه»[1].

ذلك لأن للنحو عند الكوفيين صلة بالأعمال القرآنية، بل لايزال مسخرا لخدمة القرآن، والقراءات فى نظر نحاه الكوفة كانت من المصادر التى اعتمد عليها النحو الكوفى[2]. فهو ينسب للبصريين حملهم بعض القراءات على الشذوذ أو الضرورة فى حين كانت القراءات مصدراً اعتمد عليه النحو الكوفى.

أما د. عبد الرحمن السيد الذى تناول مدرسة البصرة بالدرس فقد نص على أن البصريين «لايجيزون الاحتجاج بالقراءة الشاذة، وأيد ما ذهب إليه بعرض رأيهم فى قراءات بعينها كقراءة:

﴿واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام﴾ بالجر

وقراءة: **﴿هؤلاء بناتى هن أطهر لكم﴾**

وقراءة: **﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾**[3].

ويقف د. شوقى ضيف ليدحض الفكرة السائدة التى تقول إن البصريين عارضوا القراءات وخاصموها فى حين قبلها الكوفيون وقاسوا عليها يقول:

«يظهر أن الكسائى هو الذى بدأ بتخطئة الفراء إذ نرى الفراء يتوقف فى كتابه معانى القرآن مرارا ليقول إن الكسائى كان لايجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك»[4].

ويرى أن الفراء هو الذى بدأ بقوة تخطئة القراء، وتابعه فى هذا من البصريين المازنى والمبرد.

---

(١) مدرسة الكوفة ص ٣١٦ (ومعها تفسير القراء لهذه القراءات).

(٢) مدرسة الكوفة ص ١٤٩.

(٣) مدرسة البصرة ص ١٧١ وما بعدها.

(٤) المدارس النحوية ص ١٥٧ ـ معانى القرآن ١ ص ٧٥.

ويلتمس العذر لهؤلاء النجاة الذين خطأوا القراءات ـ وما كان ينبغى له ذلك ـ يقول: «وينبغى أن نعرف أن الفراء ومن تابعه من البصريين لم يكونوا يقصدون إلى الطعن على القراء من حيث هو، إنما كانوا يتثبتون ويتوقفون فى مواضع التوقف حين يعييهم أن يجدوا للقراءة الشاذة على عامة القراء ما يسندها من كلام العرب»[1].

أكانت القراءة فى حاجة إلى ما يسندها من كلام العرب؟ أليست القراءة سنة كما قال سيبويه؟ هذا قلب للأوضاع.

ويؤيد د. شوقى ضيف رأيه بأن الفراء هو الذى بدأ بتخطئة القراء، ويستعرض موقفه إزاء قراءات بعينها منها:

ـ قراءة معائش فى قوله تعالى: ﴿ **ولقد مكناكم فى الأرض وجعلنا لكم فيها معائش قليلا ما تشكرون** ﴾ ويذكر أن المازنى فى تخطئته لها إنما كان يتابع الفراء.

ـ قراءة: ﴿**واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام**﴾ ردها الفراء[2] وقد حمل ابن الأنبارى البصريين مسئولية تضعيف هذه القراءة[3].

أما د. أحمد مكى الأنصارى فى كتابه عن الفراء ومذهبه فى النحو واللغة فقد اعتبر الفراء إماما للمدرسة البغدادية التى حاولت التوفيق بين آراء المدرستين: البصرة والكوفة، وتلمس له من الآراء ما وافق فيها المدرسة البصرية، وذكر أنه وافق البصريين فى تخطئة القراءات.

ومن المستشرقين[4] من تعرض لموضوع القراءات، وقد أرجع اختلاف القراءات إلى أسباب منها ما جارى فيه القدماء فى نسبتهم بعض هذه القراءات إلى خطأ الناسخ، ومنها ما انفرد به.

---

(١) المدارس النحوية ص ٢٢٣.

(٢) معانى القرآن جـ ١ ص ٢٥٢.

(٣) الإنصاف م / ٦٥.

(٤) جولد تزيهر، مذاهب التفسير الإسلامى ص ٧ ـ ٦٥.

فأسباب اختلاف القراءات عنده:

١ ـ خصوصية الخط العربى الذى يقدم فى هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة تبعا لاختلاف النقاط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته، وعدد تلك النقاط.

٢ ـ اختلاف الحركات الذى لايوجد فى الكتابة العربية الأصلية ما يحدده.

٣ ـ زيادات تفسيرية تضاف للنص لتحديد المعنى أو دفع الاضطراب أو إزالة غموض فى نص تشريعى.

٤ ـ عدم السماح باستعمال عبارات متصلة بالله ورسوله تبدو غير لائقة أو غير متفقة مع وجوب تعظيم الله ورسوله.

وهو فى كل ما يقول قد بعد عن الصواب، وجنح إلى الادعاء والتحامل ممايمكن أن نفسره على أحسن الفروض بأنه ناتج عن سوء الفهم.

ثم هذا الكلام يدل دلالة قاطعة على عدم فهم هؤلاء الأجانب ـ أو تجاهلهم ـ لكثير من الحقائق المتصلة بالدين الإسلامى، فلو أنه عرف مدى العناية الفائقة التى بذلت فى المحافظة على القرآن، وأن القرآن كان يتلقى مشافهة أولا، فلا يمكن أن يكون لخصوصية الخط العربى دخل فى اختلاف قراءاته.

لو أنه قرأ ـ أو اقتنع ـ عن المسلمين وتقديمهم لكتابهم وحرصهم على سلامته ونقائه، فكيف لا يفرقون بين ما هو من نص الكتاب وما أضيف إليه للتفسير، فلايمكن أن تكون هذه الزيادات التفسيرية قراءات، لأن المسلمين أدرى بالنص وأكثر تحقيقا له لأنهم تلقوه عن النبى ﷺ، فهم فى مأمن من الالتباس.

وإن أحسنا الظن بهذا المستشرق فلا نغلو ونقول إنه كان يتحامل على الدين الإسلامى أو يطعن فيه؛ لأنه لو كان يبغى هذا ما كان نقل مثلا أن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها صحيحة، وأن القراءة لابد أن تستند إلى أساس من النقل والرواية،

وأن أهل السنة المتشددين الذين وإن خرجوا فى إباحة حرية القراءة على قراءات القراء المعترف باعتمادها قد ردوا الافتراضات الاختيارية إلى دائرة الشواذ المرفوضة، وحكموا بعدها فى طبقتها. بل اقتضت أيضا هذه الافتراضات الاختيارية فى بعض الأحيان عقوبة صارمة من قبل الدوائر القائمة على التراث الدينى.

* * *

ولنا أن نقول لهؤلاء أو هؤلاء ممن قال بتخطئة القراءات: لماذا نخطئ هؤلاء القراء؟ هل من الممكن أن نصف هؤلاء الذين تفرغوا للقرآن ودراسته بالغفلة أو الجهل أو الخطأ؟

وهل نشك فى أنهم ابتدعوها أو قاسوها قياسا مطلقا؟ هل نشك فى هذا ونحن نعلم أن القراء كما يقول الدانى: «لاتعمل فى شىء من حروف القرآن على الأفشى فى اللغة والأقيس فى العربية بل على الأثبت فى الأثر، والأصح فى النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها»[1].

وإذا كان ابن جنى مثلا يلزمنا بقبول ما يرد عن العربى العادى إذ يقول فى باب « ما يرد عن العربى مخالفا لما عليه الجمهور»:

(إذا اتفق شىء من ذلك، نظر فى حال العربى وفيما جاء به، فإن كان الإنسان فصيحا فى جميع ما عدا ذلك القدر الذى انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى فى ذلك أن يحسن الظن به، ولا يحمل على فساده.

فإن قيل: فمن أين ذلك له، وليس مسوّغا أن يرتجل لغة لنفسه؟ قيل: قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها، وعفا رسمها، وتأبدت معالمها)[2].

(١) النشر فى القراءات العشر جـ ١ ص ١٠.
(٢) الخصائص لابن جنى جـ ١ ص ٣٨٥، ص ٣٨٦.

فكيف نجرؤ أن نرد قراءة اعتمدت؟ «والقراءة بالقياس المطلق الذى لا أصل له يرجع إليه، ولا ركن يعتمد فى الأداء عليه ممتنعة»[1].

وقد جاء فى كتاب منجد المقرئين ومرشد الطالبين عن أبى نصر الشيرازى قوله:

«إنا لا ندعى أن كل ما فى القراءات على أرفع الدرجات من الفصاحة، وإن كان سبيل التأدب يلزمنا الاعتداد بها جميعا»[2].

ونضيف إلى هذا أنه من أحكام القراءات أنه «قد ترجح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحا يكاد يسقطها، وهذا غير مرضى، لأن كلا منهما متواتر»[3].

بل إن أبا جعفر النحاسى يقول: «السلامة عند أهل الدين أنه إذا صحت القراءتان أن لا يقال: إحداهما أجود، لأنها جميعا عن النبى ﷺ، فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا» فكيف بمن يرفض القراءة ويردها!!

* * *

وأمام اختلاف الدارسين والباحثين حول نسبة تخطئة القراءات وعدم اعتمادها إلى البصريين مرة والكوفيين أخرى، قمت بدراسة استقرائية لمواضع النقل لقراءات القرآن الكريم فى كتاب الإنصاف، وكانت نتيجتها ما يلى:

١ ـ الكوفيون ينقلون قراءات القرآن سواء منها قراءات القراء العشرة أو غيرهم اعتمدوا قراءات للكسائى ويعقوب وابن عامر ونافع وحمزة كما اعتمدوا قراءات لأبى عبد الرحمن السلمى وأبى جعفر والحسن البصرى وإبراهيم النخعى وهارون ومعاذ الهراء.

ولكنى لاحظت أنهم فى استشهادهم[4] بالآيتين:

---

(١) الإتقان للسيوطى ص ٧٥.

(٢) منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزرى ص ٦٥.

(٣) الإتقان للسيوطى ص ٨٣.

(٤) ذهب الكوفيون إلى أن النصب واجب فى الصفة إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ وذهب البصريون إلى أنه يجوز فيها أيضا الرفع، الإنصاف م ٣٣ ص ١٦٤.

﴿ وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها ﴾[1]،

﴿ فكان عاقبتهما أنهما فى النار خالدين فيها ﴾[2].

قالوا: «أجمع القراء على النصب، ولم يرد عن أحد أنه قرأ بالرفع» فى حين أن فيهما قراءة بالرفع قرأها الأعمش.

فهل يعنى ذلك أنهم ينكرون قراءة الأعمش؟

إن حسن الظن بهم وموقفهم بإزاء المنقول عامة والقراءات خاصة يدعونا إلى رفض هذه الفكرة، قد يقال إنهم اضطروا إلى ادعاء ذلك لوضعها أمام خصومهم حجر عثرة فى سبيل تطبيق ما يذهبون إليه، وفى ذلك ما فيه من ضعف فى المنهج.

٢ ـ البصريون أيضا كانوا يعتمدون على القراءات سواء منها قراءات القراء السبعة أو غيرهم، وقد استشهدوا بقراءات لم يعنهم أن ينسبوها إلى أصحابها. فموقفهم ليس متشددا إلى الحد الذى صوره الدارسون، وإن كنا نلمح ـ من قلة مواضع الاعتماد عليها ـ أنهم كانوا يتحرجون بعض الشىء من الاعتماد عليها.

وقد أثبتت دراسة الشواهد القرآنية فى كتاب سيبويه[3] أنه كان يأخذ من القراءات ما يتفق مع قواعده المستنبطة، ويدع مالا يتفق معها، غير ناظر فى هذه أو تلك إلى كون القراءة من السبع أو العشر، بل أخذ بقراءات من الأربع عشرة ومن شواذ القراءات.

كان سيبويه يستشهد بالقراءات القرآنية التى تتمشى مع قياسه، وإلا فهو بين تأويل فيها أو تخريج لها أو ترك الاحتجاج بها أو إنكارها وتضعيفها.

كيفية تقديم القراءات فى الاستدلال

أ ـ يذكر اسم القارىء كأن يقال: (كقراءة ابن عامر أو ابن كثير أوحمزة) أو (قرأ فلان..) أو يقال مثلا:

---

(١) هود الآية ١٠٨.
(٢) الحشر الآية ١٧.
(٣) رسالة ما جستير نوقشت فى كلية البنات الإسلامية جامعة الأزهر.

«يجوز العطف على الضمير المخفوض، والدليل أنه قد جاء ذلك فى التنزيل، قال تعالى:

﴿ **واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام** ﴾[1].

بالخفض، وهى قراءة أحد القراء السبعة وهو حمزة الزيات، وقراءة إبراهيم النخعى..».

فقد ذكر فى الدليل أنها لأحد القراء السبعة ثم نص بعد ذلك على أنه حمزة.

(ب) أو يذكر أنها قراءة لأحد القراء السبعة يقال مثلا: (وقرئ فى السبعة)، (وهى قراءة سبعية) دون تعيين القائل.

(جـ) ينص فقط على أنها قراءة أهل المدينة مثلا..

(د) لا يذكر أى شيء يتصل بالقارئ أو بالقراءة وإنما يقال: (وقرىء)، (وقرأ بعضهم) أو يقال مثل:

وشذت قراءة بعضهم:

﴿ **ما كان ينبغى لنا أن نُتَّخذ من دونك من أولياء** ﴾[2].

ببناء نتخذ للمفعول» أو مثل:

«وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا:

﴿ **وامرأته حمالة الحطب** ﴾[3]» أو

«وبلغنا عن الخليل أن بعضهم قرأ:

﴿ **ومن تقنُتْ منكن لله ورسوله** ﴾[4]

فجعلت كصلة التى».

* * *

(١) النساء الآية ١، وهى فى الإنصاف م ٦٥.

(٢) الفرقان الآية ١٨.

(٣) المسد الآية ٤.

(٤) الأحزاب الآية ٣١.

وقد تضاف ملاحظات أو تعليقات فى أول أو آخر نص القراءة من مثل:

(الصـواب عندنا قراءة كذا)، (أحب الوجهين إلىّ)، (ولست أشتهى ذلك)، (ولا يعجبنى ذلك)، (ولو قرءوها بـ... لكان جيدا)، (هى واهية والقارىء واهم)..

* * *

نص الآية والشاهد

نكرر نفس الملاحظة التى سجلناها فى الدليل القرانى ـ غير القراءة ـ من الاقتصار على موضع الشاهد من الآية، واقتطاعها من أولها أو من آخرها أو منهما معا، وكذلك عدم ذكر الشاهد فيها وتوضيحه، وأنه يأتى ـ إن ورد ـ فى صورة شرح أو تعليق.

ونأخذ عليهم هنا أيضا أن عدم استكمال نص الآية بالإضافة إلى عدم ذكر الشاهد فيها قد يفوتان علينا وضوح الاستدلال بها.

وقد يفسر عدم نسبة القراءة بأن المهم هو الوجه الذى قرئت به الآية لا الاحتجاج للقارىء فيما ذهب إليه أو قرأ به.

ولا يخفى ما فى ملاحظاتهم التى يلحقونها بالقراءات من خروج على المبادىء العامة فى القراءات والتى حفظناها عنهم لكثرة ترديدهم إياها.

كيفية تناول القراءات فى الرد

قرر البصريون والكوفيون معا مبدأ هاما بالنسبة للقراءات وهو: «ليس من ضرورة أنه لم يقرأ به أحد من القراء أن لا يكون كلاما جائزا فصيحا» وحين استدل الكوفيون بقوله تعالى:

﴿ وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها ﴾.

بالنصب فى (خالدين). رد البصريون بأن هذا الدليل ليس فيه ما يدل على أنه لايجوز الرفع، وإنما فيه دلالة على جواز النصب، وعلى قولهم: إنه لم يرد عن أحد

من القراء بالرفع ردوا بأه ليس من ضرورة أنه لم يقرأ به أحد من القراء أن لايكون كلاما جائزا فصيحا.

* * *

وقد قرر البصريون أيضا أنه ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى وإذا اعتبرتم هذا فى القراءات وجدتم الاختلاف فى معانيها كثيرا جدا وإذا ثبت هذا، فيجوز أن تكون قراءة من قرأ (إلى الذين) بالتخفيف بمعنى: مع، وقراءة من قرأ (إلاّ) بالتشديد بمعنى: (لكن) وذلك فى الآية:

﴿ **لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا...** ﴾[1].

روى الكوفيون عن أبى بكر بن مجاهد عن بعض القراء أنه قرأ: إلى الذين ظلموا مخففا.

* * *

أنكر البصريون قراءة (حاش لله) بإسقاط الألف « لأن أبا عمرو بن العلاء سيد القراء أنكرها، وقال: العرب لا تقول: حاش لك ولا حاشك، وإنما تقول حاشى لك وحاشاك. كذلك قال عيسى بن عمر الثقفى وكان من العرب الموثوق بعلمهم فى العربية: العرب كلها تقول: حاشى لله بالألف»[2].

* * *

استدل الكوفيون على أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والمجرور فى ضرورة الشعر[3] بقراءة ابن عامر أحد القراء السبعة:

﴿**وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركائِهم**﴾.

---

(١) الإنصاف م ٣٥.
(٢) الإنصاف م ٣٧.
(٣) الإنصاف م ٦٠.

وإذا جاء فى القرآن ففى الشعر أولى.

والبصريون يذهبون إلى وهى هذه القراءة ووهم القارئ؛ «إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام. وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى فى مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوبا بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو».

ونقول: ألا يكفى ورودها فى قراءة من قراءات القراء السبعة لتكون دليلا على أنها من أفصح الكلام؟ وماذا ينتظرون لتأييدها: أن يجدوا كلمة لأعرابى أو أعرابية فيكون فى ذلك مسوّغ لقبولها واعتبارها من أفصح الكلام! أليس فى هذا قلب للأمور!

ثم ما هذا الذى يذكرونه عن كتابة (وشركائهم) فى مصاحف أهل الشام وأهل الحجاز؟ أكانوا يجهلون أن القراءة كانت تتلقى رواية، ولا يعتمد فيها على رسم المصحف وحده؟

* * *

وأكثر من ذلك حملت بعض القراءات على الشذوذ أو الضرورة:

ـ قراءة ابن مسعود: ﴿ **وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدوا إلا الله** ﴾[1].

حملوها على الشذوذ.

ـ كذلك حملوا قراءة: ﴿**ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد**﴾[2].

بالنصب وهى قراءة هرون ومعاذ الهراء ورواية عن يعقوب، على أنها قراءة شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب.

أما قراءة نافع:

﴿ **إن صلاتى ونسكى ومحياى** ﴾[3].

(١) البقرة الآية ٨٣.
(٢) الإنصاف م ١٠٢، مريم ٦٩.
(٣) الإنصاف م ٩٤، الأنعام الآية ١٦٢.

فقالوا فيها: «نوى الوقف وحذف الفتح، وإلا فلا وجه لهذه القراءة فى حال الوصل إلا أن يجرى الوصل مجرى الوقف للضرورة».

ولا أعلم كيف يمكن حمل القرآن على الشذوذ أو الضرورة!!

وصفت قراءة أبى جعفر يزيد بن القعقاع:

﴿وإذا قلنا للملائكة اسجدوا﴾

يأنها ضعيفة فى القياس، قليلة فى الاستعمال[1].

وباقى المواضع تحمل الآيات فيه على وجه آخر أو وجوه أخرى غير تلك التى ذكرها الخصم.

مثال ذلك قولهم فى قراءة حمزة أحد القراء السبعة:

﴿واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام﴾.

«لا حجة لهم فيه من وجهين:

١ ـ الأرحام مجرور بالقسم وجواب القسم قوله: إن الله كان عليكم رقيبا.

٢ ـ الأرحام مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها والتقدير: وبالأرحام فحذفت لدلالة الأولى عليها[2].

* * *

فموقفهم من الرد على القراءات يمكن أن يلخص بأنها كانت تحمل على وجه آخر أو وجوه أخرى، أو يتشددون فى موقفهم بإزائها فينكرونها أحيانا استنادا إلى إنكار غيرهم لها أو اعتمادا على أنها لا إمام لها، أو يضعفونها لأنها ضعيفة فى القياس ثم هم قد يحملون بعضها على الشذوذ أو الضرورة!

(١) الإنصاف م ١٠٨.
(٢) الإنصاف م ٦٥.

ومن العجيب أنهم لايفرقون فى هذا بين القراء، فقد وقفوا هذا الموقف المتشدد من قراءات نافع وابن عامر وأبى جعفر.

فليس موقفهم من رفض القراءات وإنكارها منصبا على قراءات لقراء بعينهم وإنما وجدناهم يرفضون قراءات لقراء من السبعة، وهذا الموقف امتداد لموقفهم العام إزاء ماخالف أصولهم.

* * *

ثانيا: الحديث النبوي الشريف

مناقشة ماقيل حول اعتماده دليلا

كان الحديث جديرا بأن يتقدم ـ بعد القرآن ـ سائر ما يمكن الاستدلال به، فنصوص الحديث قد ظفرت بتوثيق لم يتح مثله لرواية الشعر والنثر، وكان لها من حرمة كونها المصدر الثانى للشريعة الإسلامية ما يعطيها المكان الثانى من الأصالة فى الفصحى، لتأخذ موضعها من الأدلة؛ إذ بتوثيقها صارت أقرب الوثائق إلينا ـ بعد القرآن ـ للعربية فى عصر المبعث ومدرسة النبوة التى يمثلها المصطفى عليه الصلاة والسلام وصحابته والتابعون.

وقد وضع علماء الحديث منذ عصر التدوين ضوابط مشددة لروايته[1]، ويرجع ذلك إلى تقدير حرمته وجلال مكانته إذ هو السنة النبوية، والمصدر الثانى للتشريع الإسلامى بعد القرآن الكريم مباشرة.

وظهرت مصنفات علم الحديث التى بلغت أوجها فى كتاب «الكفاية فى علم الرواية» للخطيب البغدادى (القرن الخامس)، ومقدمة ابن الصلاح (القرن السابع) وهذه المصنفات سبقتها محاولات عدة للتأليف فى هذا الموضوع: فكانت مرحلة فى التأليف وليست بداية له.

(١) يعتبر علماء الحديث بذلك ـ كما تقول د. عائشة عبد الرحمن فى مذكراتها عن مناهج البحث ـ هم الذين أصلوا منهج النقل فى البيئة الاسلامية.

وكانت عنايتهم فى ذلك أن يطمئنوا إلى صحة ماروى عن النبى من حديث، ولايصح الحديث عندهم إلا إذا اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة»: وينقل إلينا تعريفهم للعدل وكيف تثبت عدالة الراوى، والضابط وكيف يعرف كون الراوى ضابطا...

كل هذه الضوابط التى نجد تفاصيلها الدقيقة جدا فى كتب علوم الحديث، ركزت اهتمامها على السند والرواة واكتفوا فى المتن بـ «ألا يخالف متن الحديث الصحيح القرآن الكريم والعقل».

لكنا نقرأ «إن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبى عمرو وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائى والفراء وعلى بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يحتجوا بالحديث»[1].

فأوائل النحاة فى مدرستى البصرة والكوفة كما يقرر أبو حيان ـ فيما نقله السيوطى لم يعتمدوا الحديث دليلا نقليا.

ثم انقسم المتأخرون: فريق يرى أن الحديث لايستشهد به فى إثبات ألفاظ اللغة ولا فى وضع قواعدها، ومن هذا الفريق ابن الضائع (ـ٦٨٠) وأبو حيان (ـ ٦٧٢)، وهؤلاء استندوا على عدم الوثوق بأن ذلك لفظ الرسول ﷺ.

ونقل عن ابن الضائع قوله: لولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى فى الحديث لكان أولى وأثبت فى إثبات فصيح اللغة كلام الرسول ﷺ.

وفريق جوز اعتماده دليلا فى اللغة وعده من الأصول التى يرجع إليها فى تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد وممن عرف بذلك ابن مالك وابن هشام، وانتصر لمذهبهم هذا البدر الدماميني فى شرحه للتسهيل.

ولم يكن ابن مالك أول من اعتمد رواية الحديث فقد استشهد به من قبله ابن

(١) الاقتراح ص ١٧ ـ همع الهوامع حـ ١ ص ١٠٥.

خروف والسهيلي، بل كان أبو على الفارسى وابن جنى وابن برى يستشهدون به أحيانا، ولكن كان ابن مالك أول من توسع فى ذلك.

ويقرر يوهان فك فى كتابه العربية[1] أن أول من اعتمد على الأحاديث من حيث هى حجة فى أمور اللغة هو النحوى ابن خروف الأندلسى[2]، وتبعه فى ذلك أشهر نحاة القرن السابع: ابن مالك.

ويرجع د. عبد الفتاح شلبى كثرة اعتماد ابن خروف على الحديث إلى أستاذه أبو على الفارسى يقول: «لست أزعم هنا أن صاحبى ـ أبا على الفارسى ـ أول من اعتمد على الأحاديث فى الاحتجاج اللغوى والصرفى والنحوى، ولكنى أكتفى بتقرير أن أبا على سبق ابن خروف فى الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به فى مسائل اللغة والنحو والصرف، وأرى أن ابن خروف قد تأثر بأبى على إذ كان نسبه العلمى موصولا به»[3].

وهناك من توسط فأجاز اعتماد الأحاديث التى اعتنى بنقل ألفاظها ككتبه عليه الصلاة والسلام والأنفال النبوية، وممن اتجه لهذا الرأى الشاطبى والسيوطى.

والذين أجازوا الاعتماد على الحديث يستندون إلى الإجماع على أنه ﷺ أفصح العرب لهجة، وأن الأحاديث أصح سندا مما ينقل من أشعار العرب.

أما هؤلاء الذين منعوا اعتماده دليلا نقليا فقد استندوا إلى أمرين:

١ ـ أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فنجد القصة الواحدة قد جرت فى زمانه ﷺ، فتنقل إلينا بألفاظ مختلفة، ونعلم يقينا أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لانجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظا آخر مرادفا لهذه الألفاظ.

---

(١) ترجمة د. عبد الحليم النجار ص ٢٢٦.

(٢) توفى فى أوائل القرن السابع ـ وقبل يوهان قال أبو الحسن الضائع فى شرح الجمل: «وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا» الخزانة ٦/١ وفيها للبغدادى كلام عن الاعتماد على الحديث دليلا من أدلة النقل.

(٣) أبو على الفارسى حياته ومكانته وآثاره ص ٢٠٣.

٢ ـ أنه قد وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب.

وعن جواز الرواية بالمعنى نقول:

يشترط فيمن يحدث بالمعنى شروطا أخرى أضافوها للشروط الموضوعة فى سائر رواة الحديث. وهل كانت رواية الشعر ـ الذى اعتمدوه ـ أوفى حظا من ثقة؟ وهل تنتفى فيها الرواية بالمعنى والاعتماد على الحفظ حتى وصلت إلى عصر التدوين؟

وهل كان رواة الشعر أسلم عربية من الصحابة والتابعين؟ وإذا كان من الممكن أن نلتمس العذر للنحاة الأوائل، فماذا نقول فى هؤلاء الذين تأخروا حتى شاهدوا ثمرات رجال الحديث؟ ونحن نراهم يثقون فى كلام سيبويه مثلا، فإذا قال: سمعت العرب تقول كذا كان قوله مصدقا، حتى لو كان ما سمعه مخالفا للمشهور، فالخطأ إنما يقع على مَنْ سمع منه سيبويه، لاعلى سيبويه نفسه، لأنه ثقة.

قال ابن جنى فى المحتسب بصدد رد المبرد رواية سيبويه[1] للبيت:

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثما من الله ولا واغل[2]

«وأما اعتراض أبى العباسى هنا على الكتاب فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب، لأنه حكاه كما سمع، ولايمكن فى الوزن أيضا غيره، وقول أبى العباس: إنما الرواية فاليوم فاشرب فكأنه قال لسيبويه: كذبت على العرب، ولم تسمع ماحكيته، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه».

---

(١) الكتاب حـ ٢ ص ٢٩٧.

(٢) الخزانة ٢/ ٢٧٩، ٣/ ٥٣٠ ـ الخصائص ١/ ٧٥، ٢/ ٣٤١. رواه المبرد فى الكامل: فاليوم أسقى غير مستحقب.. قال على بن حمزة فى التنبيهات، ولم يقل امرؤ القيس إلا فاليوم أشرب، قال عنه ـ عن المبرد ـ ابن ولاد فى الانتصار: فهذا رجل يجعل كلامه فى النحو أصلا، وكلام العرب فرعا، فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله.

وسيبويه يروى نصا لغويا لاعلاقة له بحكم من أحكام الدين، فما بالنا بقوم يحرصون أشد الحرص على ما يروونه من أحاديث؟

ثم هؤلاء الرواة كانوا من العرب المتقدمين الذين يجوز الأخذ عنهم، وإذا كنا نحتج بكلامهم الذى أنشأوه، فأولى أن نحتج بكلامهم الذى نسبوه إلى النبى ﷺ أو بالألفاظ التى عبروا بها عن المعنى الذى فهموه عن النبى.

ثم هؤلاء الذين يروون الحديث ـ الأوائل منهم على وجه الخصوص ـ يشهد لهم ما أثر عنهم فى كتب الطبقات والتراجم من أقوال تتداعى أمامها مزاعم المانعين ومخاوفهم على مصير العربية إن اعتمدوا فى تقعيد قواعدها، ووضع أصولها على نقل مروياتهم.

كيف نطرح الأحاديث لجواز روايتها بالمعنى، وغير الحديث من نصوص الشعر والنثر يحتمل كذلك الرواية بالمعنى؟ ومع ذلك يعتمد على الشعر ـ على عجره وبجره ـ كما يقال وكثير من الأشعار رواها الرواة بطرق مختلفة بل إن ابن سلام يقول «إن رواة الشعر يغلطون فيه ولا يضبط الشعر إلا أهله»[1].

وقد فرغ رجال الحديث من فحص الرواة، ولا نعلم مجالا خضع رجاله لموازين الجرح والتعديل مثل رواية الحديث، كما لانعلم ضوابط أدق من ضوابطهم فى هذا الميدان.

ونلاحظ أن نقاد الحديث كانوا يفرقون بين المتصل والمنقطع، والمرفوع والمرسل ولا يأخذون برواية المنفرد إلا إذا تأيدت عن طريق آخر، مهما يكن راوى الحديث المنفرد عدلا ضابطا.

وبعد وقبل، فأى شىء مما ذكروه فى رواة الحديث يسلم منه رواة الشعر؟ فضلا عن احتمال الشعر للضرورات التى لامجال لها فى نصوص الحديث.

وقد يقال إنه قد وقع اللحن فى الحديث، ويرد بأن كثيرا مما أخذ على أنه لحن قد ظهر له وجه من الصحة[2].

---

(١) طبقات الشعراء ص ٥٠.

(٢) ألفت كتب فى غريب الحديث مثل كتاب «الغريب» لأبى موسى محمد بن أبى بكر الأصفهانى.

ثم على قولهم بوجود اللحن ـ وهو قليل ـ فإن ذلك لايقتضى ترك الاحتجاج به جملة.

أما القول بوجود بعض الأعاجم بين رواة الحديث فليس بشيء، لأن ذلك يقال عن رواة الشعر والنثر اللذين يحتج بهما النحاة، ثم إن هؤلاء الأعاجم لابد أن يخضعوا للضوابط العامة التى تطبق على الرواة جميعا، فليس المهم كونه أعجميا أو غير أعجمى إنما المهم أن تنطبق عليه الشروط الموضوعة والتى هى كفيلة بأن تميز الخبيث من الطيب.

ثم إننا نجد بين هؤلاء الأعاجم من أصبح حجة فى اللغة والنحو كسيبويه شيخ النحاة. على أننا نرى الاعتماد على الحديث فى كتب اللغويين مثل التهذيب للأزهرى والصحاح الجوهرى والمخصص لابن سيده والمجمل ومقاييس اللغة لابن فارس، والفائق للزمخشرى فلماذا ترفع النحاة على ما ارتضاه اللغويون بهذا الشأن، واللغة أكثر خضوعا للنقل من النحو، لأنها قليلا ما تعتمد على القياس.

والموقف من الحديث هو امتداد للموقف العام حيث وضعت القواعد أولا ثم عرضت على القرآن والحديث، فاكتفوا فيما خالف من القرآن بالتأويل والتقدير؛ لأنهم لم يستطيعوا أكثر من ذلك، وبعدوا مع الحديث فأنكروه دليلا من أدلة النقل. كان هذا مع النحاة الأوائل وتابعهم الآخرون، وإذا كنا نلتمس العذر للأوائل مع اعترافنا بخطئهم، فكان ينبغى أن يكون لمن بعدهم نظرة أوسع وأشمل بعد أن اكتملت أمامهم ـ أو كادت ـ الثروة اللغوية والنحوية والحديثية، ومن الجائز أن هذه الثروة لو وقعت فى أيدى هؤلاء الأوائل لغيروا رأيهم وبنوا قواعدهم على أساس جديد.

* * *

موقف المجمع اللغوى بشأن الاستشهاد بالحديث

قام الشيخ الخضر حسين عضو المجمع اللغوى بدراسة موضوع الاستشهاد بالحديث، وقدم بحثه الذى نشر فى مجلة المجمع فى عددها الثالث، والذى تضمن

فى نهايته ما ارتضاه ـ بعد دراسة للموضوع ـ من الأحاديث التى يجوز الاستشهاد بها.

وصدر قرار المجمع الذى نشر فى العدد الرابع من مجلته جاء فى مقدمته «اختلف علماء العربية فى الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى. ولكثرة الأعاجم فى رواتها، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها فى أحوال خاصة مبينة..».

ويلى هذا سرد الأحوال.

ويمكن أن يقال إن القرار يقف بمن أصدروه موقفا وسطا بين من يجيزون أو يمنعون الاستشهاد بالحديث.

ومن بين بنوده: الأحاديث التى دونها من نشأ بين العرب الأصلاء لم يحدد أين يكون هؤلاء العرب الأصلاء؟ وفى أى عصر؟ فهناك أحاديث دونت بالمشرق والمغرب، ولا يبدو شرط «بين العرب الأصلاء» منطبقا عليها، ثم ماذا نقول عن مدرسة الشافعى المصرية؟

وسائر بنود القرار غير محدد الضوابط، إذ لم يكن من الممكن تحديد ضوابط أكثر وأدق مما قيل فى رواية الحديث.

ونرى د. عبد الرحمن السيد يضيف إلى القائمة:

١ ـ الأحاديث التى رواها من العرب من يوثق بفصاحتهم وإن اختلفت ألفاظها.

ونرد بأنه ليس هناك مقياس للثقة أكثر مما وضعوا «اتصال السند مرفوعا».

٢ ـ الأحاديث التى يطمأن فيها إلى عدالة الراوى.

من الذى يطمئن؟ وهل هناك ما يمكن أن يضاف إلى ما وضع السلف من موازين الرجال جرحا وتعديلا؟

الاستدلال بالحديث بين البصرة والكوفة:

أثبت الأستاذ سعيد الأفغانى[1] بعض ملاحظ حول صنيع النحاة فى الاحتجاج ومن بينها: تفريطهم بقسم كبير من اللغة حين أهملوا الاحتجاج بالحديث الشريف. ونظن أن نسبة هذا الصنيع للنحاة عامة فيه توسع، إذ ذكرنا أن منهم من استشهد بالحديث كالشاطبى والسيوطى ومن توسع كابن مالك وابن هشام.

ونسب د. مهدى المخزومى هذا الصنيع للبصريين وقال إن الكسائى قد اتبعهم فى هذا الطريق، يقول فى حديثه عن الكسائى ومنهجه:

«تأثر الكسائى بالبصريين، فأخرج الحديث من نطاق المصادر التى يحتج بها أو يستدل بها على إثبات أصل أو تصحيح حكم.

إن امتناع الكسائى عن الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به أثر من آثار المدرسة البصرية، وهو غريب يدعو إلى التأمل وخاصة بعد أن عرفنا عنه وعن الكوفيين جميعا أنهم لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شىء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه، وأن الكسائى بصفة خاصة مقرىء اعتمد كل الاعتماد فى قراءته على الروايات كما هو شأن أئمة القراءة فى موقفهم من القراءات والحروف، وأكبر الظن أن الكسائى بالرغم من أنه مؤسس المدرسة الكوفية لم يكن نحوه كوفيا خالصا...»[2].

وهو هنا يقف كعادته إلى جانب الكوفيين، فهو ينسب هذا القصور من جانبهم إلى تأثر الكسائى بنحو البصرة ومنهجها، وليس الكسائى وحده من بين نحاة الكوفة هو الذى نزع إلى عدم اعتماد الحديث فى الاستدلال حتى يقال مثل هذا.

وكذلك خص د. عبد الرحمن السيد البصريين بهذا، فوضع عنوانا يقول: «ليس الحديث مما يستدل به البصريون» ولم يذكر شيئا عن الكوفيين.

---

(١) فى أصول النحو ص ٦١ ـ ٦٤.

(٢) مدرسة الكوفة ص ١٤٢ ، ١٤٣.

ونرى فى «المدارس النحوية»[1] أيضا القول بأن الكوفيين تبعوا البصريين فى عدم استشهادهم بالحديث، قال عن البصريين:

«كانوا لايحتجون بالحديث النبوى، ولا يتخذونه إماما لشواهدهم وأمثلتهم؛ لأنه روى بالمعنى إذ لم يكتب ولم يدون إلا فى المائة الثانية للهجرة، ودخلت فى روايته كثرة الأعاجم، فكان طبيعيا أن لا يحتج بلفظه وما يجرى فيه من إعراب، وتبعهم نحاة الكوفة».

ونقف عند قوله: (فكان طبيعيا) فقد فاته ما يرد على هذه الحجج ـ مما قدمناه ـ وهذا فى طبيعة الأشياء يجعل هذه الحجج مانعة للاستشهاد بما هو أوثق من الشعر، وليس يسلم من كل هذا!

وروينا قبل هذا بقليل أن من النحاة من كان يرى الاستشهاد بالحديث بل منهم من توسع فى الاستشهاد، وفيما قيل ـ هناك ـ رد على من عمم الحكم كالأستاذ الأفغانى و د. شوقى ضيف، أو من خصص كالدكتور مهدى المخزومى ود. عبد الرحمن السيد.

* * *

كيفية تناول الحديث النبوي في الاستدلال

انفراده بالاستدلال

لم أر فيما قرأت انفراد الحديث دليلا من أدلة النقل إلا نادرا، كاستدلال ابن هشام على أن معنى (بيد): (من أجل) بقوله ﷺ:

(أنا أفصح من نطق الضاد بيد أنى من قريش).

وقال ابن مالك هى بمعنى: غير[2]. وقد يكون هذا امتدادا للموقف العام من

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف ص ١٩.
(٢) مغنى اللبيب الباء (بيد).

الحديث والتحرج من الاعتماد عليه فى الاستدلال حتى عند من يقره دليلا، يسوقه بعد أو قبل غيره من الأدلة.

موقعه مع غيره

رأينا فيما سبق أنه إذا اجتمع أكثر من دليل نقلى يبدأون ـ غالبا ـ بالقرآن ثم الحديث ثم الشعر وأخيرا كلام العرب نثرا، وبينا كيف اجتمع القرآن والحديث فقط، والقرآن والحديث والشعر... فحين اجتمع الحديث والشعر تقدم الحديث الشعر وقد يحدث العكس أى:

شعر ـ حديث

كما تقدم الشعر القرآن، تقدم الحديث أيضا:

«من أقسام الميم. الميم التى هى بدل من لام التعريف فى لغة طيىء، وقيل: هى لغة أهل اليمن، كقول الشاعر[1].

ذاك خليلى وذو يواصلنى يرمى ورائى بامْسَهمِ، وامسَلِمَه

وروى النمر بن تولبٍ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«ليس من امبرِ الصيامِ فى امسفرِ»

قال ابن يعيش فى شرح[2] المفصل. لم يرو النمر عن النبى صلى الله ﷺ غير هذا الحديث[3].

* * *

من معانى الباء: البدل كقول الحماسى:

فليت لى بهم قوما إذا ركبوا شنوا الإغارة فرسانا وركبانا

وفى الحديث: «ما يسرنى بها حمرُ النَّعَمِ»[4].

وعلى العموم فمواضع الاعتماد عليه فى الاستدلال قليلة، فقلما نعثر على دليل

(١) عبد الله بن عنمة. شرح شواهد المغنى ـ شرح شواهد الشافية ص ٤٥١، ٤٥٥.
(٢) حـ ١٠ ص ٣٤.
(٣) الجنى الدانى لابن أم القاسم المرادى حرف الميم ص ١٤٠.
(٤) الجنى الدانى: الباء المفردة.

من الحديث الشريف مستندا إلى غيره من أدلة فضلا عن استقلاله بالاستدلال منفردا.

وقد أوضحت دراسة مسائل الخلاف بين مدرستى البصرة والكوفة عدم اعتماد المدرستين على الحديث إلا نادرا، مما يؤيد ما قاله القدماء والمحدثون عن موقف نحاة المدرستين من هذه المسألة. كما اتضح أن الأحاديث الثلاثة التى استدل بها الكوفيون لم ينقضها البصريون أو يطعنوا فيها، وإنما وجهوها توجيها إعرابيا آخر.

* * *

تقديم الحديث

قد يسبق بسنده إلى راويه: روى النمر بن تولب أن رسول الله ﷺ قال (...

يقدم له بمثل: فى صحيح البخارى فى كتاب الإيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال:...

أو مثل: وفى الصحيح أنه ﷺ قال...

يقدم له بمثل؛ كقوله ﷺ...

أو يسبقه مثل: ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال..

أو مثل: وفى الحديث....

أو هكذا بلا أى إشارة: وحملوا عليه ماروى من قوله:

أو: كما جاء...

وإذا كانت أمانة البحث العلمى[1] تقتضى التثبت من صحة نسبة هذه الأحاديث إلى الرسول ﷺ، بالنظر إليها ومراجعتها فى مصادرها، فأولى الطرق بذلك هما الطريقان الأخيران اللذان لايحملان ما ينص على نسبتهما إليه عليه الصلاة والسلام.

* * *

كيفية تناوله فى الرد

بينا فيما سبق قلة ـ بل ندرة ـ مواضع الاستشهاد بالحديث عند النحاة عموما حتى عند من اعتمده دليلا من أدلة النقل. وقد دلّ استقراء مواضع استدلال

(١) إلى جانب منزلتها الدينية والتشريعية.

الكوفيين والبصريين بالحديث فى كتاب الإنصاف على أنه لم يرد إلا فى خمسة مواضع: ثلاثة منها للكوفيين والباقى للبصريين، وهذا يؤيد ما قيل عن موقف نحاة المدرستين من الاستدلال بالحديث.

ونرى الآن كيف يُتناول هذا الدليل بالرد:

ـ قيل إن (إن) تكون بمعنى إذ، نحو قوله ﷺ حين دخل المقابر:

«سلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»

رد البصريون بقولهم: «لما أدبه الحق تعالى بقوله:

﴿ ولا تقولن لشىء إنى فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله ﴾[1].

تمسك بالأدب وأحال على المشيئة، فقال: إن شاء الله»[2].

* * *

ـ فعل الأمر للمواجه معرب مجزوم، لأن الأصل فيه: لتفعل، وقد جاء الحديث: (ولتزره ولو بشوكة).

أى: زره

وافق البصريون على أن فعل الأمر فى الحديث معرب، وذلك لوجود حرف المضارعة «ولا خلاف فى حذف حرف المضارعة فى محل الخلاف ـ فعل الأمر ـ وإذا حذف حرف المضارعة ـ وهو علة وجود الإعراب فيه ـ فقد زالت العلة؛ فإذا زالت العلة زال حكمها، فوجب أن لا يكون فعل الأمر معربا»[3].

* * *

(١) الكهف الآية ٢٣.
(٢) لإنصاف م ٨٨.
(٣) الإنصاف م ٧٢.

ذهب الكوفيون إلى أن الألف واللام فى الآن بمعنى الذى، آن فعل ماض، روى عن النبى ﷺ أنه «نهى عن قيل وقال»، وهما فعلان ماضيان، فأدخل عليهما حرف الخفض وبقاهما على فتحهما».

قال البصريون فى هذا الدليل من الحديث:

«وأما ما شبهوه به من نهيه ﷺ عن قيل وقال فليس بمشبه به، لأنه حكاية، والحكايات تدخل عليها العوامل فتحكى، ولا تدخل عليها الألف واللام، لأن العوامل لاتغير معانى ما تدخل عليه كتغيير الألف واللام»[1].

* * *

ويبدو مما عرضنا أنهم لم يطعنوا فى الأحاديث التى أوردها خصومهم وإنما حملوا الحديث الأول على الأصل فى (إن)، وهو أن تكون شرطية، وفى الثانى والثالث وافقوا خصومهم على ما قالوه مع إبقاء الخلاف كما هو، فالفعل المضارع مع لام الأمر معرب مجزوم، والعوامل يمكن أن تدخل على الحكايات، فحروف الجر تدخل على المحكىّ.

ولكن موقف البصريين يتضح إذا قرأنا تعليقهم على الحديث الذى قدموه هم فى دليلهم وبيان المسألة كما يلى:

قالوا: دخول (أن) على (كاد)[2] مختص بضرورة الشعر، فأما فى اختيار الكلام فلا يستعمل فى الكلام، ولذلك لم يأت فى قرآن ولا كلام فصيح، فأما الحديث:

(كاد الفقر أن يكون كفرا)

فإن صح، فزيادة (أن) من كلام الراوى، لا من كلامه ﷺ، لأنه أفصح من نطق بالضاد.

---

(١) الإنصاف م ٧١.

(٢) المقصود دخولها فى خبر كاد.

ويمكن تلخيص هذا الموقف فى:

أ ـ أنهم يصرحون بأن الرواة يجوز عليهم تغيير لفظ الحديث، وهذا مع قولهم (إن صح) يشرح موقفهم من الحديث وامتناعهم من الاعتماد عليه.

ب ـ أنهم يناقضون ما سبق أن قرروه بشأن القرآن وهو أنه ليس من ضرورة أنه لم يقرأ به أحد من القراء أن لا يكون كلاما جائزا فصيحا.

حـ ـ أنهم قرروا أن (أن) لاتدخل على كاد، ثم لما وجدوها تدخل عليها فى الشعر حملوه على الضرورة، ولما وردت فى حديث شريف قالوا إنها من كلام الراوى.

وهذا مما يوضح مسلكهم، يصنعون القاعدة ثم يرفضون ما خالفها، ويلتمسون وجها للتأويل، فإن عز عليهم التأويل التمسوا وجها لرفضه كأن يحملوه فى الشعر على الضرورة وفى الحديث على كونه من كلام الراوى.

ثم إنهم قالوا: «فأما فى اختيار الكلام فلا يستعمل فى الكلام ولذلك لم يأت فى قرآن ولا كلام فصيح».

أليس الحديث الشريف من الكلام الفصيح، ثم على فرض أنها إضافة الراوى أليس هذا الراوى عربيا فينطق بهذا القول على حسب ما تعوده؟ وإذا كان يجوز عليه الخطأ والصواب، فلماذا نختار أن نخطئه وعندنا ما يؤيد قوله فى الشعر الذى حملناه على الضرورة؟ ولماذا لايجوز الخطأ على رواة الشواهد الشعرية التى اطمأنوا إليها وارتفعوا بها عن مظنة الاتهام؟ ثم إنهم قد أخذوا بقواعد علماء الحديث فى رواية اللغة[1]، أليس هذا ثقة منهم فى دقتها؟

ثم إنهم قدموا الحديث الشريف:

(مذ دجت الإسلام).

على أنه يمكن حمل الكلام على المعنى، وهاهنا (كاد الفقر أن يكون كفرا) ظاهر اللفظ يدل على خلاف ما يقولون.

(١) لمع الأدلة لابن الأنبارى ـ المزهر للسيوطى.

ثالثا: كلام العرب

أ ـ الشعر (الدليل الشعرى)

لم يحاول النحاة القدماء الفصل بين الشعر والنثر فى تقعيدهم القواعد، وفى استدلالهم على صحتها، بل إنهم فى كثير من الأحيان كانوا يبنون قواعدهم على الشعر وحده. وقد نقل عن ابن نباته قوله:

«من فضل النظم أن الشواهد لاتوجد إلا فيه، والحجج لا تؤخذ إلا منه، أعنى أن العلماء والحكماء والفقهاء والنحويين واللغويين يقولون: قال الشاعر، وهذا كثير فى الشعر، والشعر قد أتى به. فعلى هذا الشاعر هو صاحب الحجة، والشعر هو الحجة»[1].

مع أن الاقتصار على الشعر وحده «خطوة متعثرة فى إثبات أسلوب عربى، فللشعر لغته الخاصة به اقتضاها الأسلوب الشعرى الذى يخضع لأحكام الوزن والقافية خضوعا تاما واضحا، فليس كل ما يجوز فى الشعر جائزا فى النثر، ولا نعنى أن للشعر نظاما يختلف كل الاختلاف عن نظام النثر، أو تأليفا خاصا لايمت إلى تأليف النثر بسبب، ولكننا نعنى أن للشاعر فى التحلل من كثير من القيود حرية حرمها الناثر»[2].

ويلتمس د. إبراهيم أنيس لهم العذر فى اعتمادهم على الشعر بأن رواية الشعر أدق من رواية النثر، وأن تذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور، وأن احتمال التغيير والتبديل فى الشعر أقل من احتماله فى المروى من النثر.

ونقول إن كان هذا يصدق على النثر العادى، فماذا عن النثر القرآنى الذى تضفى عليه قدسيته ما يجعله فى مأمن من التغيير وما يجعل حفظه وتذكره أيسر من حفظ الشعر وتذكره.

---

(١) الإمتاع والمؤانسة لأبى حيان جـ ٢ ص ١٣٦.

(٢) مدرسة الكوفة د. مهدى المخزومى ص ٣٢٨.

ويذكر د. أنيس أن أول من نادى من القدماء بالفصل بين الشعر والنثر فى استنباط أحكام اللغة هو السبكى، ويضم صوته إليه لأن «تخرجهم من الاستشهاد بالمنثور قد أوقعنا فى بعض اللبس، وجعل حكمهم على الظواهر اللغوية متعدد الوجوه فى المسألة الواحدة، ثم إن هذا الشعر الذى اعتمدوا عليه لم يسعفهم إلا فى بعض الأحايين، فقد أمدهم بظواهر وأساليب وقفوا منها مشدوهين حائرين، فحكموا على بعضها بما سموه الضرورة الشعرية، وحكموا على بعضها الآخر بالشذوذ»[1].

ونقف عند قوله: إن حكمهم على الظواهر اللغوية صار متعدد الوجوه فى المسألة الواحدة، ونضيف أن هذا لم يقف عند حد تعدد الوجوه أو الآراء بتعدد وجهات نظر الأشخاص، بل يمكن أن يكون للشخص الواحد أكثر من رأى فى المسألة الواحدة، ويبدو الرأيان متضادين: ويشرح لنا ابن جنى كيف نتصرف إزاء مثل هذا فيقول فى باب «فى اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين»[2]:

وذلك عندنا على أوجه:

أحدهما أن يكون أحدهما مرسلا والآخر معللا، فاذا اتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلّل، ووجب أن يتأول المرسل. وذلك كقول صاحب الكتاب ـ فى غير موضع ـ فى التاء من بنت وأخت إنها للتأنيث، وقال أيضا مع ذلك فى باب مالاينصرف إنها ليست للتأنيث، واعتل لهذا القول بأن ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث فى الواحد لايكون ما قبلها ساكنا، إلا أن يكون ألفا كفتاة وقناة وحصاة، والباقى كله مفتوح كرطبة وعنبة وعلامة ونسابة، قال: ولو سميت رجلا ببنت وأخت لصرفته وهذا واضح، فإذا ثبت هذا القول الثانى بما ذكرناه، وكانت التاء فيه إنما هى عنده على ما قاله بمنزلة تاء عفريت وملكوت، وجب أن يحمل قوله فيها إنها للتأنيث على المجاز، وأن يتأول ولا يحمل القولان على التضاد.

(١) من أسرار اللغة د. ابراهيم أنيس ص ٣٢١.

(٢) الخصائص لابن جنى جـ١ ص ٢٠٠ وما بعدها.

ووجه الجمع بين القولين أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث فإنها لما لم توجد فى الكلمة إلا فى حال التأنيث استجاز أن يقول فيها إنها للتأنيث».

ثم ينقل لنا صورة أخرى: أن يحكم الشخص الواحد بحكم وضده على شيء واحد ويسوق الحكمان ـ فى مواضع مختلفة ـ غير معللين «فينبغى حينئذ أن ننظر إلى الأليق بالمذهب والأجرى على قوانينه، فيجعل هو المراد المعتزم منها، وتتأول الآخر إن أمكن».

ويقدم مثالا من قول سيبويه أيضا، قال: حتى هى الناصبة للفعل، وقد تكرر من قوله أنها من حروف الجر، وهذا مناف لكونها ناصبة له، من حيث كانت عوامل الأسماء لاتباشر الأفعال فضلا عن أن تعمل فيها، وقد استقر من قوله فى غير مكان ذكر عدة الحروف الناصبة لفعل وليست فيها حتى. فعلم بذلك وبنصه عليه فى غير هذا الموضع أن (أن) مضمرة عنده بعد حتى كما تضمر مع اللام الجارة.

ووجه القول فى الجمع بين القولين بالتأويل أن الفعل لما انتصب بعد حتى ولم تظهر هناك (أنْ) وصارت حتى عوضا منها ونائبة عنها نسب النصب إلى حتى، وإن كان فى الحقيقة لـ (أن).

صورة أخرى:

أن يرد الحكمان المتضادان ولكن ينص فى أحدهما على الرجوع عن القول الآخر، فيعلم بذلك أن رأيه مستقر على ما أثبته ولم ينفه، وأن القول الآخر مطرّح من رأيه.

ويتابع نقل باقى الصور فيعرض للرأيين المتضادين للشخص الواحد مرسلين بمعنى أن أحدهما ليس معللا، ولم ينص على الرجوع عن أحدهما، وعند ذلك يبحث عن تاريخهما «فيعلم أن الثانى هو ما اعتزمه، وأن قوله به انصراف منه عن القول الأول، إذا لم يوجد فى أحدهما ما يماز به عن صاحبه.

فإن استبهم الأمر فلم يعرف التاريخ وجب سبر المذهبين، وإنعام الفحص عن حال القولين. فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظن بذلك العالم، وأن ينسب إليه أن الأقوى منهما هو قوله الثانى الذى به يقول وله يعتقد...

فإن تساوى الرأيان فى القوة وجب أن يعتقد فيهما أنهما رأيان له»

رأينا إذاً كيف اختلفت الأحكام فى المسألة الواحدة بل كيف اختلفت الأحكام عند العالم الواحد وقد وضع لنا صاحب الخصائص ضوابط اعتماد هذه الأحكام.

كما يذكرنا بحديثه فى موضع آخر عن تفضيل اللجوء إلى مخالفة الإعراب فى الشعر أحيانا وهو ما يحمل على أنه ضرورة وذلك حيث يقول:

«اعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران: زيغ الإعراب، وقبح الزحاف، فإن الجفاة الفصحاء لايحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب، كذلك قال أبو عثمان[1]، وهو كما ذكر، وإذا كان الأمر كذلك فلو قال فى قوله[2]:

﴿ ألم يأتيك والأنباء تنمى ﴾

«ألم يأتيك والأنباء تنمى» لكان أقوى قياسا، على ما رتبه أبو عثمان؛ ألا ترى أن الجزء كان يصير منقوصا: لأنه يرجع إلى مفاعيل: ألم يأت مفاعيل...

فإن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسرا، لا يزاحفه زحافا، فإنه لابد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته، وذلك كقوله[3]:

﴿ سماء الإله فوق سبع سمائيا ﴾

فهذا لابد من التزام ضرورته، لأنه لو قال: سمايا لصار من الضرب الثانى إلى الثالث، وإنما مبنى هذا الشعر على الضرب الثانى لا[4] الثالث ثم يقول:

---

(١) أبو عثمان المازنى.

(٢) قيس بن زهير العبسى، وتتمة البيت بما لاقت لبون بنى زياد. شواهد المغنى للسيوطى ص ١١٣.

(٣) أمية بن أبى الصلت. الخزانة ج١ ص ١١٩.

(٤) الشعر من الطويل، والضرب الثانى فيه ما كان عروضه وضربه مقبوضين، والضرب الثالث ما كان الضرب فيه محذوفا.

«فإن أمنت كسر البيت اجتنبت ضعف الإعراب، وإن أشفقت من كسره البتة دخلت تحت كسر الإعراب»[1].

وقد لاحظ المستشرقون هذه الثغرة ـ الاعتماد على الشعر أو عدم الفصل بينه وبين النثر ـ لقد ذهب برجشتراسر إلى أن «تدوين الشافعى للعلوم الشرعية فيه إغناء للغة العربية بوسائل التأدية أكثر مما أغناهم به كثير من الشعراء»[2].

وذهب ولفنسون إلى أن حالة اللغة العربية عند ظهور الإسلام يجب أن تبحث فى القرآن أولا، ثم الأحاديث ثانيا، ثم فى الأمثال ثالثا ثم فى الشعر الجاهلى على تحفظ»[3].

كيفية تناول الشعر في الاستدلال

انفراده بالاستدلال:

رأينا فيما سبق أن القرآن الكريم والحديث الشريف يمكن أن ينفرد كل واحد منها بالاستدلال، بمعنى أن يكتفى بهما فى الاستدلال على الرأى على ندرة ذلك فى الحديث الشريف، ونرى هنا الشعر أيضا ينفرد بالاستدلال، بل نرى ذلك كثيرا.

مثال ذلك، قال صاحب الكتاب فى باب ما يرتفع فيه الخبر؛ لأنه مبنى على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبنى على مبتدأ:

فأما الرفع فقولك: هذا الرجلُ منطلقٌ، فالرجل صفة لهذا، وهما بمنزلة اسم واحد كأنك قلت: هذا منطلق، قال النابغة:

توهمت آيات لها فعرفتها لستة أعوام وذا العام سابع

كأنه قال: وهذا سابع...»[4].

وهناك من المسائل التى لايقدم فيها إلا الشعر دليلا على الرأى، وذلك فى

(١) الخصائص جـ ١ ص ٣٣٣ ـ ص ٣٣٥.
(٢) التطور النحوى ص ١٣٨.
(٣) تاريخ اللغات السامية ص ٢٢٣ ـ ٢١٧.
(٤) الكتاب جـ ١ ص ٢٦٠.

المسائل التى تتعلق بما يجوز فى ضرورة الشعر، مثل هل يجوز فى ضرورة الشعر صرف أفعل التفضيل؟[1]

هل يجوز فى ضرورة الشعر منع الاسم المصروف من الصرف؟[2]

وإن كان من الممكن فى مثل مسائل الضرورات هذه أن تساق ألوان أخرى من الأدلة اعتماداً على أنه إذا جاز فى النثر القرآنى أو العادى مثل هذا فأولى أن يجوز فى ضرورة الشعر.

وقد يقدم الشعر فقط حيث لادليل من القرآن، وهذا ما فعله ابن هشام فى حديثه عن (مذ ومنذ) يقول:

«وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح جر منذ للماضى على رفعه، وترجيح رفع مذ للماضى على جره، ومن الكثير فى منذ قوله[3]:

* وربع عفت آثاره منذ أزمان *

ومن القليل فى مذ قوله[4]:

* أقوين مذ حجج ومذ دهر[5] *

ترتيبه مع غيره

رأينا فى حديثنا عن الدليل القرآنى كيف يجتمع مع الدليل الشعرى، وكيف يتقدم عليه ـ غالبا ـ وأنه أحيانا يتخلف هذا الترتيب.

كذلك الحال بالنسبة للحديث، يتقدم الحديث ويليه الشعر، وهذا هو المفروض، وأحيانا يتقدم الشعر، وقدمنا أمثلة على ذلك مما لاداعى لإعادته هنا.

* * *

(١) الإنصاف م ٦٩.

(٢) الإنصاف م ٧٠.

(٣) صدره: قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان «وهو لامرئ القيس ـ الديوان ص ٢٠٨.

(٤) صدره: لمن الديار بقنة الحجر، وهو لزهير بن أبى سلمى ـ الديوان ص ٨٦.

(٥) مغنى اللبيب (الميم: منذ).

تقديم الدليل الشعرى

نستطيع القول إن عمود أدلة النقل هو الشعر، فقد تفوق على الصور المختلفة للنقل ـ على اختلاف فى تقدير مدى هذا التفوق ـ فهو يساق ـ كما قلنا ـ منفردا أو مع غيره من الأدلة مسبوقا بها أو سابقا لها.

ويقدم الدليل الشعرى: منسوبا أو غير منسوب:

والمنسوب درجات، فقد يكون نسبه:

* للشاعر، فيقال: (قال امرؤ القيس)، (أنشد لبيد)، (قال ذو الرمة)..

* للقبيلة، فيقال: (أنشدنا بعض بنى كلاب)، (قال الكلبى)، (أنشدنى بعض بنى ربيعة أو بعض عقيل أو بعض بنى أسد)، (قال رجل من بنى سلول).

* للفن، كأن يقال: (كقول الحماسى أو الغزلى).

* بذكر الراوى يقال مثلا: (أخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابى)، ومن هذا القبيل: (حدثنى أبو الخطاب أنه سمع من يوثق بعربيته يقول)، (سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت).

* بذكر من ينقل عنه من النحاة: (روى قطرب قول الشاعر)، (من أبيات الكتاب) وكأنه ينقله عن سيبويه.

وغير المنسوب:

وهو الخالى من أى إشارة تعرف به، فيقال: (قال الشاعر، وقال الآخر) ووجدت ابن جنى يقول: (وأنشدناه) بالبناء للمجهول.

وبعض هذه الأبيات ـ غير ما ذكر شاعره ـ قد يكون مشتهرا فيعرف مباشرة أو عن طريق البحث فى كتب الشواهد وغيرها مما يظن أن تكون قد وردت فيها. وبعضها لم يستطع الباحثون التوصل إليه، ونظرة سريعة إلى فهرس شواهد كتاب

سيبويه تعطينا فكرة عن وجود أبيات مجهولة لم يستطع الباحثون قدماء ومحدثون التوصل إلى نسبتها مع علمنا بأنه لم يحظ كتاب بالدرس والشرح والرد والتعليق والرجوع إليه مثلما حظى كتاب سيبويه على امتداد الفترة من زمان تأليفه حتى الآن، كذلك الحال بالنسبة لأى كتاب نحوى يتناول بالتحقيق أو الدراسة لايخل فى بعض صفحاته من إشارة إلى بيت لم يستطع الباحث أو الدارس التوصل إليه.

ولا يخفى علينا أن المنهج الحق أن ينسب الشعر لقائله، ففى ذلك ضبط للمنهج من ناحية، وحل لبعض المشاكل التى تعترض الدليل الشعرى من ناحية أخرى.

* * *

ويقدم الدليل الشعرى.

بيتا كاملا بشطريه مثل:

... وكذلك (هجر) يذكر ويؤنث، قال الفرزدق:

منهن أيام صدق قد عرفتُ بها أيـامُ فـارسَ والأيـامُ مـن هَجَرا

فهذا أنث»[1].

أو شطر بيت معروف عجزه:

يمتنع حذف الموصوف مع كون الصفة غير مفردة فى النثر، أما الشعر فيجوز فيه كقوله:

«أنا ابن جلا وطلا ع الثنايا»

أى: أنا ابن رجل جلا الأمور»[2].

وهو صدر بيت عجزه: متى أضع العمامة تعرفونى[3].

(١) الكتاب جـ ٢ ص ٢٣.
(٢) مغنى اللبيب (الغين ـ غير).
(٣) قيل لسحيم بن وثيل ـ الخزانة جـ ١ ص ١٢٣.

أو شطر بيت معروف صدره:

«وقد بنوا فعل على يفعل فى أحرف كما قولوا: فَعُل يفعلُ فلزموا الضمة، فكذلك فعلوا بالكسرة فشبه به، وذلك حسِب يحسب ويئِس ييئس ونعِم ينعِم، سمعنا من العرب من يقول:

«وهل يَنعَمْن كان فى العصر الخالى»[1]

وهو عجز بيت لامرئ القيس، صدره: ألا عم صباحا أيها الطلل البالى.

أو شطر بيت مجهول لايتوصل إلى تتمته ولا قائله:

يُستدل على دخول اللام فى خبر لكن بقول الشاعر:

«لكننى من حبها لعميد»

قيل مجهول القائل والتتمة نص على هذا سيبويه فى كتابه وابن هشام فى المغنى وابن الأنبارى فى الإنصاف على لسان البصريين جميعا، ولكن ابن عقيل فى شرح ألفية ابن مالك أورده هكذا كاملا:

يلومونني فى حب ليلى عواذلى ولكننى من حبها لعميد

ويتساءل المحقق ونحن معه من أين للشارح رواية الصدر هذه مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على الجزء الذى ذكرت؟[2]

* * *

اجتماع أكثر من دليل شعرى

يُساق على المسألة الواحدة أكثر من دليل شعرى لشعراء مختلفين، وقد يكون لأحد الشعراء أكثر من بيت فى المقام الواحد، وقد نقلت قبل هذا بقليل أبياتا قدمها

(١) الكتاب جـ ٢ ص ٢٢٧.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ ١ ص ٣١٠.

ابن جنى للاستدلال على تقدم المفعول على الفاعل، وقد تضمنت المجموعة ثلاثة أبيات للبيد.

وقد ينسق المستدل أدلته الشعرية على نسق يمكن تبينه بسهولة أو ببعض تدبر، مثال ذلك:

* عن إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل قال سيبويه:

«.. ومما جاء منونا ـ غير مضاف إلى مابعده ـ قول زهير:

أهوى لها أسفع الخدين مُطَّرِقٌ ريشَ القوادمِ لم يُنصب له الشُبَكُ

وقال العجاج:

محتبك ضخمٌ شُؤُونَ الراسِ

وقال أيضا النابغة

ونأخذ بعده بذناب عيش أجبَّ الظهرَ ليس له سَنَامُ[1]

فصاحب الكتاب يستدل هنا على إعمال الصفة المشبهة، وقدم هذه الأبيات لأوزان مختلفة من أوزان الصفة المشبهة.

* * *

من مواضع الجمل المعترضة: أن تقع بين الفعل ومرفوعه كقوله:

«شجاكَ أظن ربعُ الظاعنينا»[2]

(١) الكتاب جـ ١ ص ١٠٠ ونلاحظ أنه لم يوضح موضع الشاهد فيها، وهو فى الأول: (مطرِق ريش) بنصب ريش بمطرق، وفى الثانى: (ضخم شؤن) بنصب شؤن بضخم، وفى الثالث (أجبَّ الظهر) بنصب الظهر بأجب.

(٢) قيل: عجزه: ولم تعبأ بعذل العاذلينا، ولم يذكر قائله.

ويروى بنصب (ربع) على أنه مفعول أول و (شجاك) مفعوله الثانى. وقوله[1]:

وقد أدركتنى والحوادث جمة أسنة قوم لا ضعاف ولا عزلِ

وهو الظاهر فى قوله[2]:

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

على أن الباء زائدة فى الفاعل، ويحتمل أن (يأتى وتنمى) تنازعا ما، فأعمل الثانى وأضمر الفاعل فى الأول، فلا اعتراض ولا زيادة ولكن المعنى على الأول أوجه»[3].

ونلاحظ فى هذا الموضع من الاستدلال بأكثر من دليل شعرى:

١ ـ قدم الدليل الأول شطر بيت والثانى والثالث بيتين كاملين، وقد يكون هذا لأن الدليل الأول الشاهد فيه فى هذا الشطر الذى ذكره أما الآخران فالشاهد يستدعى ذكر البيت كاملا.

٢ ـ نتساءل: ما الاعتبار فى ترتيب هذه الأبيات؟

قد يكون قدم أولا الجملة الفعلية (أظن) ثم الجملة الاسمية (الحوادث جمة)، (الأنباء تنمى) إنما الملاحظ أن البيت الأول فيه احتمال آخر غير حمل (أظن) على أن تكون معترضة، وكذلك البيت الثالث، وحينئذ لايكون فيهما دليل على مايقول، ونظن أن تقديم مالا شبهة فيه أولى ،لأن الدليل كما قالوا إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال، فلا أقل من أن يؤخر.

* * *

ويتبع ذكر الدليل الشعرى بيان الشاهد فيه، وقد لايتعرض للشاهد أو موضعه

(١) لجويرية بن زيد. السيوطى ص ٢٧٣.
(٢) لقيس بن زهير: الخزانة جـ٣ ص ٥٣٤، الكتاب جـ ٢ ص ٥٩.
(٣) مغنى اللبيب ص ٤٣٢.

ويكون التوصل إليه سهلا يسيرا مثل[1]:

جاء فى الكتاب فى باب ـ من الاستثناء ـ ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول:

«... ومثل ذلك قوله: مالى عتابٌ إلا السيف جعله عتابه، كما أنك تقول: ماأنت إلا سيرٌ إذا جعلته هو السير، وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبيانى.

يا دار ميـة بالـعلياء فالسنـد ... أقوت وطال عليها سالف الأبد
وقفت فيها أصيلانا أسـائلها ... عيّت جوابا وما بالربع من أحد
إلا أوارىٌّ لأيـا مـا أبينـها ... والنـؤى كالحـوض بالمظلومة الجلَد

وأهل الحجاز ينصبون.

ومثل ذلك قوله:

وبلـدة ليـس بهـا أنيـس ... إلا اليـعـافيـرُ وإلا الـعـيـسُ

«جعلها أنيسها»[2].

لم يصرح سيبويه هنا بذكر الشاهد، ولكنه فى حديث عن المستثنى بإلا إذا كان منقطعا فهو فى الأول روى (إلا أو أرىٌّ) بالرفع، ثم ذكر أن أهل الحجاز ينصبون، أى أنه يجوز فيه الإبدال وهى لغة بنى تميم والنصب وهى لغة الحجاز.

وفى الثانى جاءت الرواية بالرفع على الإبدال يقول (جعلها أنيسها)

وهذا كثير.

ومما ينص فيه على الشاهد:

قال أبو صخر الهذلى، (يذكر للاستدلال على مجىء الفعل الماضى حالا):

---

(١) الأمثلة على كل هذا أكثر من أن تحصى، وإنما أقدم نموذجا يوضح ما أقصده.
(٢) الكتاب جـ ١ ص ٣٦٤، ٣٦٥.

وإنى لتعرونى لذكراك هزة (نفضة) كما انتفض العصفور بلله القطر فبلله فعل ماض، وهو فى موضع الحال.

وهو الطريق المتبع فى مواضع الخلاف[1].

وقد يتبع أيضا فى غير هذه المواضع للخلاف[2]، نحو الاستدلال على اكتساب المضاف المذكر من المؤنث المضاف اليه التأنيث بقول الشاعر (ذى الرمة).

مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعاليهاَ مرُّ الرياح النواسمِ

فأنث المر لإضافته إلى الرماح، وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح نحو: تسفهت الرياح[3].

* * *

ذكر الروايات المختلفة فيه

قد يكون للدليل الشعرى أكثر من رواية تمثل فى جميعها المذاهب المختلفة فى كلمة من الكلمات أو أسلوب من الأساليب نحو قوله (امرىء القيس):

تنورتها من أذرعات وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عالى

يروى بكسر التاء منونة أى معاملته معاملة جمع المؤنث السالم ـ كما كان قبل التسمية ـ وبكسرها بلا تنوين وهو المذهب الثانى فيه، وبفتحها بلا تنوين أى معاملته معاملة مالا ينصرف وهو المذهب الثالث فيه[4].

* * *

(١) الأمثلة أيضا كثيرة نطالعها باطراد فى كتاب الإنصاف.
(٢) نلاحظ هذا فى أى كتاب نحو مثل شرح ابن عقيل ـ شرح الأشمونى.
(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك باب الإضافة ـ جـ ٢ ص ٤٣.
(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ ١ ص ٦٨.

وقد يكون مناط الاستدلال به على رواية معنية، ومع ذلك تذكر الرواية الأخرى وتناقش[1] ويفاضل بينهما، جاء فى الخصائص فى باب امتناع العرب من الكلام بما يجوز فى القياس: «إنما يقع ذلك فى كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ، كاستغنائهم بقولهم: ما أجود جوابه عن قولهم: ما أجوبه... وكاستغنائهم بـ (كاد زيد يقول) عن قولهم: كاد زيد قائما أو قياما، وربما خرج ذلك فى كلامهم، قال تابط شرا:

فأبـت إلـى فهـم وماكدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

هكذا صحة رواية هذا البيت، وكذلك هو فى شعره.

فأما رواية من لايضبطه: وما كنت آئبا، ولم أك آئبا، فلبعده عن ضبطه، ويؤكد ماروياه نحن مع وجوده فى الديوان أن المعنى عليه، ألا ترى أن معناه: فأبت وما كدت أءوب، فأما كنت فلا وجه لها فى هذا الموضع»[2].

ونرى أن الاستدلال على أنه قد جاء فى الشعر خبر كاد اسما، وهو ما تمثله رواية :وماكدت آئبا.

وقد تبع ذلك ذكر الرواية الأخرى والمقارنة بين الروايتين، وتفضيل الأولى؛ لأنها رواية الديوان، ولأن المعنى عليها.

* * *

يساق الدليل الشعرى تمثيلا للهجة أو لغة

قد يكون الدليل الشعرى الذى يسوقه المستدل تمثيلا للغة من اللغات، ويكون منصوصا على تلك اللغة:

---

(١) هذا فى مجال الاستدلال لا الرد على الخصم، وسنرى حين نتناول الرد على الدليل الشعرى أنه قد يعارض بالرواية الأخرى.

(٢) الخصائص جـ ١ ص ٣٩١.

فى إعراب أب وأخ وحَم: من الأسماء الستة قيل إنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، وهذه هى اللغة المشهورة فى هذه الثلاثة..

وفيها لغة ثانية وهى النقص وهو حذف الواو والألف والياء، والإعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم، نحو: هذا أبه وأخه وحَمها، ورأيت أبه وأخَه وحمها، ومررت بأبِه وأخِه وحمها، وعليه قوله[1]:

بأبه اقتدى عدى فى الكرم ومن يشابهْ أبه فما ظلم

وهذه اللغة نادرة.

واللغة الأخرى أن تكون بالألف رفعا ونصبا وجرا، نحو: هذا أباه وأخاه وحماها رأيت أباه وأخاه وحماها، ومررت بأباه وأخاه وحماها، وعليه قول الشاعر[2].

إن أباها وأبا أباها قد بلغا فى المجد غايتاها

وهذه اللغة أشهر من النقص[3].

* * *

وفى إعراب المثنى والملحق به، قيل يكونان بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا وهو المشهور فى لغة العرب. «ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقا: رفعا ونصبا وجرا فيقول: جاء الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهما، ومررت بالزيدان كلاهما، وجاء عليها قول الشاعر:

تزوَد منا بين أذناه طعنة دعته إلى هابى التراب عقيم

وخرِّج عليها قوله تعالى:[4]

﴿ إن هذان لساحران ﴾[5].

---

(١) ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج.

(٢) نسبه العينى لأبى النجم العجلى - ونسبه الجوهرى لرؤبة بن العجاج.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ١ ص ٤٧، الإنصاف م ٢.

(٤) فى الآية تخريجات أخرى منها: (إن) حرف بمعنى نعم، اسم (إن) ضمير الشأن محذوف...

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ١ ص ٥٢.

فى إعراب سنين ـ وبابه[1] ـ من ملحقات جمع المذكر السالم، قيل تعرب إعراب الجمع بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا على لغة الحجاز وعلياء قيس، وأما بعض بنى تميم وبنى عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء فى جميع الأحوال، وقد وصف هذه اللغة ابن مالك فى الألفية بقوله.

... ومثل حين قد يرد ذا الباب

ومنه قول الشاعر:[2]

دعانى من نجد فإن سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا[3]

* * *

نون المثنى والملحق به حقها الكسر، وفتحها لغة، ومنه قوله:[4]

على أحوذيينَ استقلت عشية فما هى إلا لمحة وتغيب[5]

أما نون جمع المذكر السالم فحقها أن تكون مفتوحة، وقد وردت بالكسر فحملت على الشذوذ، وحملت أيضا على أنها لغة، قال الشاعر:[6]

عرفنا جعفرا وبنى أبيه وأنكرنا زعانف آخرين

فكسرت نون: آخرين، بدليل أن القصيدة مكسورة حرف القافية، وقوله[7]:

أكل الدهر حل وارتحال أما يُبقى علىّ ولا يقينى
وماذا تبتغى الشعراء منى وقد جاوزت حد الأربعينِ

(١) كل اسم ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث: ولم يكسر، مائة ومئتين...
(٢) الصمة بن عبد الله، أحد شعراء الدولة الأموية.
(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ ١ ص ٥٨.
(٤) البيت لحميد بن ثور الهلالى.
(٥) شرح بن عقيل جـ ١ ص ٦٢.
(٦) الشاعر جرير بن عطية.
(٧) الشاعر سحيم بن وثيل الرياحى.

وواضح ورود الأربعين بالكسر، قال ابن عقيل: «وليس كسرها لغة، خلافا لمن زعم ذلك».

ويقول ابن عقيل أيضا: كسرها فى الجمع شاذ وفتحها فى التثنية لغة»[1].

* * *

وقد لا ينص على تلك اللغة التى يأتى الدليل الشعرى تمثيلا لها:

قيل[2]: يجوز مد المقصور فى ضرورة الشعر، قال الشاعر:[3]

قد علمت أم أبى السعلاء علمت ذاك مع الجراء
أن نعم مأكولا على الخواء مالك من تمر ومن شيشاء
ينشب فى المسعل واللهاء

والسعلاء واللهاء والخواء كله مقصور فى الأصل، ومده لضرورة الشعر.

وقال الآخر:[4]

إنما الفقر والغناء من الله فهذا يعطى وهذا يحسد

وقال الآخر:

لم ترحب بأن شخصت ولكن مرحبا بالرضاء منك وأهلا[5]

والكوفيون هنا ـ فيما يبدو ـ يروون خصائص لهجة من اللهجات فى استعمال الاسم المقصور. وقد أشار د. إبراهيم أنيس إلى هذه اللهجة حين قال:

(١) شرح ابن عقيل ص ٦٣ ونلاحظ اختلافهم فى الحمل على الشذوذ أو الضرورة والحمل على أن يكون لغة، وفرق بين الأمرين.
(٢) هذا رأى الكوفيين خاصة ومعهم الأخفش.
(٣) أبو المقدام. العينى جـ٤ ص ٥٠٧، الاقتراح ص ٣٢.
(٤) لم أجده فيما بحثت فيه من كتب الشواهد.
(٥) الإنصاف م ١٠٩.

بعض اللهجات المغمورة تنفر من الوقف على هذه الألف ـ يعنى ألف المقصور ـ فتكون فيها أحيانا ممدودة مثل: أفعى، يقولون: أفعاء، وفى بعض الأحيان تصير هذه الألف واوا أو ياء ساكنتين، فيقولون فى عصا: عصَىْ وعصَوْ، وتنسب تلك اللهجات لبعض من بنى طىء وبعض من فزارة»[1].

وقد نرى إشارة إلى ما يقول د. أنيس عند أبى على الفارسى حين يقول:

«... الوقوف رأيناه قد أوجب إعلالا فى الوقوف عليه، وتغييرا مما عليه فى الوصل» ويشرح ذلك فيقول: «ألا ترى أنهم أبدلوا من التاء هاء فى نحو: رحمة؟ ومن الألف الياء أو الواو فى نحو: أفعَىْ وأفعَوْ؟ وزادوا فيه فى نحو: فرجّ، ونقصوا منه فى نحو: وبعض القوم يخلق ثم لايفرْ»[2].

وإن كان الفارسى لم يصرح أنها لهجة، بل ذكر أنها تغيير ألزمه الوقف، وقريب منه قول من قال: «إن موقع الصوت فى الكلمة يعرضه لكثير من صنوف التطور والانحراف، وأكثر ما يكون ذلك فى الأصوات الواقعة فى أواخر الكلمات»[3].

وقيل عن العلاقة بين الألف المقصورة والممدودة:

«أما الألف الممدودة فهى تطور للمقصورة، نظرا لكراهة العربى أن تنتهى الكلمة فى نطقه بمقطع مفتوح، فهو يؤثر إقفاله بالهمزة، وهو تطور خاص بالعربية وحدها تقريبا، فيما ذهب إليه بروكلمان.

وبالرغم من أن الأستاذ س: موسكاتى ناقل هذا الرأى عن بروكلمان قد ذكر أن تفسير بروكلمان هذا يبدو موضع شك إلا أنه لم يبين مواطن الشك فى هذا التفسير، الذى قامت لدينا الآن دلائل عل صوابه. فموقف العربى واحد بالنسبة إلى ما انتهى بألف مقصورة، ففى مثل: حمرا وصحرا تصبح الصورة المفضلة عنده: حمراء وصحراء، وفى مثل: كساو وبناى تصبح: كساء وبناء، ولا فرق بين الحالين

(١) من أسرار اللغة ص ٢١٢.
(٢) الحجة لأبى على الفارسى جـ ١ ص ٣٨١.
(٣) علم اللغة ـ د. على عبد الواحد ص ٢١٤، فقه اللغة ص ١٤٨.

إلا فى أن حمرا وصحرا نهايتهما فتحة طويلة وكساو وبناى نهايتهما صوت لين مزدوج»[1].

ويرى الباحث أن تسمى هذه الهمزة همزة السكت، مجاراة لتسمية القدماء هاء السكت لأن وظيفتهما واحدة وهى إقفال المقطع، وسواء كان إقفال المقطع بهمزة أو بهاء، فإن الحاصل هو أن المقطع قد أقفل بصوت لا وظيفة له إلا الإقفال».

* * *

وبعد هذا يمكن القول بأن الكوفيين فى هذه المسألة يروون هذه اللهجة التى تحدث عنها القدماء وبحثها المحدثون، وأيدوها بالنظريات الحديثة فى علم الأصوات، بل إن قياس الكوفيين مد المقصور على إشباع الحركات[2] وافق عليه المحدثون أيضا، فقد قرر الأستاذ فليش[3] أن الإشباع من حيث هو ظاهرة قد قام بدور كبير فى نشأة كثير من الصيغ الاشتقاقية وهو الذى أدى أيضا إلى نشأة ألف التأنيث الممدودة.

يؤنسنا إلى هذا الرأى الحديث أنه ليس بعيدا عما ذكره بعض اللغويين القدامى فى إقفال المقطع المفتوح بصورة أخرى:

«بعض العرب يهمزون الألف فى الوقف فى مثل: هذه حبلأ، بل إنهم يهمزون ألفات أخرى بصورة مطردة، فيقولون: رأيت رجلأ، هو يضربهأ»[4] فقد اجتلبت همزة لمجرد الوقف هربا من الوقوف على الألف أى: على المقطع المفتوح.

وذكر اللسان من أنواع الهمزة: همزة الوقف فى آخر الفعل، لغة لبعض العرب دون بعض نحو قولهم للمرأة: قولىء، وللرجلين، قولأ، وللجميع: قولؤ، وإذا وصلوا لم يهمزوا، ويهمزون إذا وقفوا عليها.

---

(١) القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث. د. عبد الصبور شاهين ص ٨٤.

(٢) إشباع الحركات من الظواهر المجمع عليها عند الكوفيين والبصريين فى ضرورة الشعر، تحدث عنه ابن جنى فى سر صناعة الإعراب ص ٢٧ ـ ٣٠، وإنما انفرد الكوفيون بقياس مد الألف المقصورة عليه فيلحق بالممدود.

(٣) العربية ص ٧٢.

(٤) الخصائص لابن جنى جـ٢ ص ١٧، سر صناعة الإعراب لابن جنى جـ١ ص٨٤.

وبعد وقبل فان اعتراف الكوفيين بأنها لهجة ـ لو حصل ـ كان يعفيهم من قصر هذه الظاهرة على ضرورة الشعر، وكان يبطل موضوع الخلاف بينهم وبين البصريين. كما كان يعفى البصريين من إنكاره واللجوء إلى رفض الأدلة الشعرية التى قدمها خصومهم: فالدليل الأول لا يعرف ولا يجوز الاحتجاج به، والثانى: الرواية فيه بفتح الغين والمد، والغناء بمعنى: الكفاية، أو بالكسر على أن يكون مصدرا لغانيته أى: فاخرته بالغنى، وكذا الحال مع الدليل الثالث أى يحمل الرضا على أن يكون مصدرا، راضيته مراضاة ورضاء..

* * *

وقريب من هذا ـ ماهو لهجة ويحمل على غير ذلك:

ما أجرى فى الوصل على حد الوقف كقول الشاعر:

فظلْت لدى البيت العتيق أخيله ومِطواى مشتاقانِ لَهْ أرِقان[1]

وقول الآخر:

وأشرب الماء ما بى نحوه عطشٌ إلا لأن عيونهْ سيل واديها

فقد سكن الضمير فى : لهْ وفى عيونهْ، إجراء للوصل مجرى الوقف فيهما.

«على أن أبا الحسن حكى أن سكون الهاء فى هذا النحو لغة لأزد السراة»[2].

قد يساق الدليل الشعرى غير موافق لما يستدل به عليه

ـ أجازوا[3] أن يصاغ أفعل التعجب من البياض والسواد خاصة، وقدموا أدلتهم الشعرية كلها على أفعل التى للتفضيل. «قال الشاعر:[4]

(١) ينسب ليعلى الأحول الأزدى، الخزانة جـ٢ ص ٤٠١.

(٢) الخصائص جـ١ ص ١٢٨.

(٣) أى أجاز الكوفيون.

(٤) قيل الشاعر طرفة. خزانة الأدب جـ٣ ص ٤٨٤، وفيها أنه نسب إليه بغير حق.

وإذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ

وجه الاحتجاج أنه قال: أبيضهم، وإذا جاز ذلك فى أفعل جاز فى: ما أفعله وأفعل به، وقال الشاعر:[1]

جارية فى درعها الفضفاض تقطع الحديث بالإيماض

أبيض من أخت بنى إياض

فقال: أبيض، وهو أفعل من البياض. وإذا جاز ذلك فى أفعل من كذا جاز فى ما أفعله وأفعل به، لأنهما بمنزلة واحدة فى هذا الباب»[2].

مادام ليس هناك أدلة على أفعل التعجب، ألا يمكن أن يفترق أفعل التعجب وأفعل التفضيل فى هذا؟

* * *

قال الفراء فى: مذ ومنذ إنهما مركبتان من (منْ وذو) بمعنى الذى، وكل الذى قدمه أدلة على أن ذو تكون بمعنى الذى، وهى لغة لطيىء مشهورة.

قال الشاعر (قوّال الطائى)

قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم إن المشرفىّ الفرائض

أراد: الذى جاء

وقال ملحة الجرمى:

يغادر محض الماء ذو هو محضه على إثره إن كان للماء من محض

---

(١) الشاعر رؤبة ـ الديوان، الخزانة جـ ٣ ص ٤٨١ وفيها أنه نسب إليه بغير حق.

(٢) الإنصاف م ١٦.

أراد: الذى هو محضه، وقال سنان بن الفحل:

فإن الماء ماء أبى وجدى وبئرى ذو حفرت وذو طويت

أراد: الذى حفرت»[1].

ليس المطلوب منه هو الاستدلال على أن (ذو) تكون بمعنى الذى، فهى لغة مشهورة ـ كما قال، إنما المطلوب الاستدلال على أن (مذ ومنذ) مركبتان من (من وذو) إذ سيترتب على ذلك إعراب الاسم بعدهما خبرا لمبتدأ محذوف إذا كان مرفوعا، ومجرورا بمن إذا كان مخفوضا ـ كما هو رأيه.

***

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين كم فى الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضا نحو: كم عندك رجل، وذهب البصريون إلى أنه لايجوز فيه الجر ويجب أن يكون منصوبا، «لأن كم هى العاملة فيما بعدها الجر؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى مابعده وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور وحرف الجر لايجوز فى اختيار الكلام».

واستدلوا على وجوب النصب بقول الشاعر:[2]

كم نالنى منهم فضلا على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل

والتقدير: كم فضل، إلا أنه لما فصل بينهما بـ (نالنى منهم) نصب فضلا. وقال الآخر:[3]

تـؤم سنـانـا وكـم دونـه مـن الأرض محـدودبا غارها

والتقدير: كم محدودب غارها دونه من الأرض، إلا أنه لما فصل نصب محدودبا وإن لم يقصد الاستفهام»[4].

---

(١) الإنصاف م ٥٦.

(٢) القطامى. العينى جـ ٤ ص ٤٩٤ الخزانة جـ ٣ ص ١٢٢ الكتاب جـ١ ص ٢٥٤.

(٣) قيل: زهير، وقيل: ابنه كعب وليس موجودا فى الديوانين ـ الكتاب ١/ ٢٥٤ ـ العينى جـ٤ ص ٤٩١.

(٤) الإنصاف م ٤١.

والفاصل فى هذين البيتين ليس ظرفا أو جارا ومجرورا فقط وهو مناط الخلاف بينهم وبين خصومهم، فهو فى البيت الأول جملة ومجرور متعلق: نالنى منهم، وفى البيت الثانى ظرف وجار ومجرور معا: دونه، من الأرض.

* * *

ساقوا لتأييد رأيهم أن الترخيم يجوز لضرورة الشعر فى غير النداء أدلة شعرية جاء من بينها هذا البيت:

أبو حنش يؤرقنى وطلق وعمار وآونة أثالا

أراد: أثالة

قالوا: وزعم المبرد أنه ليس فى العرب أثالة ـ وإنما هو أثال ونصبه على تقدير: يذكرنى آونة أثالا، وقيل: نصبه لأنه عطفه على الياء والنون[1] فى: يؤرقنى كأنه قال: يؤرقنى وأثالا ... والشواهد عليه كثيرة أشهر من أن تذكر»[2].

فما دامت الشواهد كثيرة، كان الأولى أن يأتوا بدليل آخر غير هذا الذى حمله المبرد على وجه آخر غير الترخيم، ألم يقولوا: إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال؟

* * *

وقد يلوى الدليل الشعرى أو يوجه توجيها معينا ليوافق رأى المستدل. قال الكوفيون حين أرادوا الاستدلال على أن حرف الاستثناء يجوز تقديمه فى أول الكلام»[3].

«الدليل على جواز تقديمه أن العرب قد استعملته مقدما: قال الشاعر:

خلا أن العتاق من المطايا حسين به فهنّ إليه شوس

(١) نلاحظ قوله: عطف على الياء والنون والعطف يكون على الياء فقط، لأنها ضمير والنون نون الوقاية.
(٢) الإنصاف م ٤٨.
(٣) الإنصاف م ٣٦.

وقد ظهر ـ من رد البصريين ـ أن هذا البيت مقتطع مما قبله، ولو وصل به لسقط الاستدلال، والبيتان لأبى زبيد:

إلى أن عرسوا وأغب منهم قريبا ما يحس له حسيس
خلا أن العتاق من المطايا حسين به فهن إليه شوس

وقريب من هذا ما أورده صاحب الخصائص فى باب تدريج اللغة:[1].

«... ثم إنه لما رأى (أو) فى هذا الموضع ـ جالس الحسن أو ابن سيرين ـ قد جرت مجرى الواو تدرج من ذلك إلى غيره، فأجراها مجرى الواو فى موضع عار من هذه القرينة التى سوغته استعمال (أو) فى معنى الواو، ألا تراه كيف قال:

وكان سيان ألا يسرحوا نَعمَا أو يسرحوه بها، واغبرت السوح

وسواء وسيان لايستعمل[2] إلا بالواو[3]».

والشاعر هو أبو ذؤيب الهذلى وورد فى ديوان الهذليين[4] هذا البيت ـ وهو مركب من بيتين، وهما مع بيتين قبلهما فى الرثاء:

المانح الأدم كالمرو الصلاب إذا ما حارد الخور واجتثت المجاليح
وزفت الشول من برد العشى كما زف النعام إلى حفانه الروح
وقال ماشيهم: سيان سيركم وأن تقيموا به واغبرت السوح
وكان مثلين ألا يسرحوا غنما حيث استرادت مواشيهم وتسريح

ونرى هنا أن ما أورده ابن جنى بيتا هو فى الأصل بيتان، وعلى ذلك فلاشاهد فيه ولا وجه للاستدلال به.

وقد يرد أنه تعمد هذا، ولكن يدعونا إلى استبعاد هذه الفكرة، أنه أورد شاهدا آخر قدمه فى هذا الموضع أيضا وهو:[5]

(١) أن يشبه شيء شيئا من موضع فيمضى حكمه على حكم الأول، ثم يرقى منه إلى غيره.
(٢) قد يكون على تأويل: لايستعمل كلاهما.
(٣) الخصائص ١/ ٣٤٨.
(٤) طبعة دار الكتب جـ١ ص ١٠٨.
(٥) لم يستدل على قائله.

فسيان حرب أو تبوءوا بمثله وقد يقبل الضيمَ الذليلُ المسيّر

أى فسيان حرب وبواؤكم بمثله.

فعلى الأقل كان اكتفى بدليل واحد أو قدم الموثوق فيه.

وقد يكون أخذه هكذا ولكنا على كل حال لا نعفيه من تحمل مسئوليته، وهذا مثال آخر على ما سبق أن أشرنا إليه من أن الاعتماد على الشعر فى تقعيد القواعد والاستدلال عليها يوقعنا فى بعض الاضطراب.

كيفية تناول الدليل الشعرى فى الرد

قال ابن الأنبارى:[1]

«اعلم أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل يكون فى شيئين: الإسناد والمتن.

أ ـ فأما الاعتراض على الإسناد فمن وجهين:

١ ـ أن تطالبه بإثبات الإسناد.

٢ ـ أن تطعن فى إسناده.

ونرى البصريين فى ردودهم على خصومهم ينكرون أدلتهم الشعرية التى لاتعرف ولا يعرف قائلها، ويسقطون بذلك الاستدلال بها.

ـ قال الكوفيون: الدليل على أنه يجوز إظهار أن بعد لكى، قول الشاعر:

أردت لكيما أن تطير بقربتى فتتركها شنا ببيداء بلقع

فرد البصريون: هذا البيت غير معروف، ولا يعرف قائله، فلا يكون حجة[2]».

ـ قدم الكوفيون مع ما قدموا من أدلة على جواز مد المقصور فى ضرورة الشعر قول الشاعر:

---

(١) الإغراب فى جدل الإعراب فصل ٨ ص ٤٦.

(٢) الإنصاف م ٨٠.

قد علمت أم أبى السعلاء علمت ذاك مع الجراء
أن نعم مأكولا على الخواء مالك من تمر ومن شيشاء

ينشب فى المسعل واللهاء

فقالوا: الأبيات لاحجة فيها؛ لأنها لاتعرف ولا يعرف قائلها، ولايجوز الاحتجاج بها ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذى صاروا إليه[1]».

وقد أعلنوا هنا عن أسلوبهم: وهو الحمل على أنه لاوجه للاستدلال بها؛ لأنها غير معروفة القائل، أو اللجوء إلى التأويل.

قال ابن الأنبارى:

«والجواب عن المطالبة بالإسناد أن يسنده أو يحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة[2]».

* * *

وقد يكون الراوى معروفا ولكن يفضّل غيره عليه.

فى جواز أن تجىء كما بمعنى كيما، قالوا فى شاهد الكوفيين (وهو لعدىّ بن زيد العبادى).

اسمع حديثا كما يوما تحدثه عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا

«الرواة اتفقوا على أن الرواية: كما يوما تحدثُه بالرفع..، ولم يروه أحد: كما يوما تحدثَه بالنصب إلا المفضل الضبى وحده، وإجماع الرواة من نحويى البصرة والكوفة على خلافه والمخالف له أقوم منه بعلم العربية[3]».

* * *

(١) الإنصاف م ١٠٩.
(٢) الإغراب فى جدل الإعراب ص ٤٧.
(٣) الإنصاف م ٨١.

وقد يحمل الدليل الشعرى على أن الراوى رواه على ما يقتضيه القياس عنده قالوا هذا فى بيت طرفة:

ألا أيهذا الزاجرى أحضرَ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

فنصب أحضر، لأن التقدير فيه: أن أحضر، وأعمل (أن) مع الحذف.

رد البصريون هذا بقولهم: «أما من رواه بالنصب فلعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال أن مع الحذف، فلا يكون فيه حجة».

ويحتمل فى قولهم (مَنْ رواه) أن تحمل على الراوى أو على مَنْ يقدم الدليل، وكلاهما يتحمل مسئولية ما يرويه.

ب ـ أما الاعتراض على المتن فمن طرقه:

١ ـ ذكر رواية أخرى للبيت تسقط الاستدلال به:

يستدل على جواز تقديم التمييز على العامل فيه بقول الشاعر:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

وجه الدليل أنه نصب نفسا على التمييز، وقدمه على العامل فيه وهو تطيب.

قالوا فى الرد: الرواية الصحيحة (وما كان نفسى بالفراق تطيب) وذلك لاحجة فيه[1]» ولم يبينوا وجه صحة هذه الرواية.

* * *

استدل الكوفيون على جواز الفصل بين كم الخبرية وبين مجرورها بالظرف والجر بقول الشاعر:

كم يجود مقرف نال العُلَى وشريف بخله قد وضعه

(١) الإنصاف م ١٢٠.

رده البصريون بأن الرواية الصحيحة: مقرف بالرفع على الابتداء وما بعدها (نال العلى) هو الخبر.

ولم يبينوا أيضا وجه صحة الرواية.

* * *

ـ قيل إن (أو) تكون بمعنى بل، والدليل قول الشاعر:

بدت مثل قرن الشمس فى رونق الضحى وصورتها أو أنت فى العين أملح

أراد: بل أنت

فرد عليه بأن الرواية: أم أنت[1]. ولم يُنص على صاحب الرواية بل لم يذكر لماذا تعتمد هذه ولا تعتمد الأخرى؟

ويتحدث السيوطى عن اختلاف الروايات فيقول:

«يحتمل أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا ومرة هكذا، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التى فطر عليها[2]، ومن هنا تكثر الروايات[3]».

* * *

بل أكثر من هذا يمكن أن يلجأ الخصم إلى اختلاق رواية للدليل الشعرى لاينص على أنه هو أو غيره قد سمعها:

فى جواز تأكيد النكرة بغير لفظها، قُدّم قول الشاعر:

وإذا القعود كر فيها حفدا يوما جديدا كله مطردا

---

(١) الإنصاف م ٦٧.

(٢) يشبه هذا القول ما نقلته قبل ذلك بقليل من قول البصريين: رواه على ما يقتضيه القياس عنده.

(٣) الاقتراح للسيوطى ص ٣.

فأكد يوما وهى نكرة بقوله: كله.

ننظر لرد البصريين على هذا الدليل، قالوا:

«لا حجة فيه، لأنه يحتمل أن يكون توكيدا للمضمر فى جديد، وللمضمرات لاتكون إلا معارف، وكان هذا أولى به ولأنه أقرب إليه من يوم، فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع[1]».

ما معنى: (على هذا يكون الإنشاد بالرفع)؟

* * *

ومثل هذا قالوه فى الدليل الشعرى الذى قدم على جواز أن تجىء كما بمعنى: كيما وينصب الفعل بها وهو:

يقلب عينيه كما لأخافه تشاوس رويدا إننى من تأمّلُ

قالوا: الأظهر فيه: يقلب عينيه لكيما أخافه[2]، فهم لم يدعوا أنهم سمعوا رواية لكيما أخافه.

* * *

وننظر فى رد ابن جنى على المبرد بسبب رده رواية سيبويه لبيت امرىء القيس:

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

«وأما اعتراض أبى العباس هنا على الكتاب فإنما هو على العرب لاعلى صاحب الكتاب، لأنه حكاه كما سمع، ولا يمكن فى الوزن أيضا غيره، وقول أبى العباس. إنما الرواية: فاليوم فاشرب فكأنه قال لسيبويه: كذبت على العرب ولم تسمع

(١) الإنصاف م ٦٣.
(٢) الإنصاف م ٨١.

ما حكيته، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه[1]»

وفي موضع آخر يقول: «واعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو رد للرواية، وتحكم على السماع بالشهوة مجردة من النصفة، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه[2]».

وقد روى أبو العباس ـ في الكامل[3] ـ البيت:

فاليوم أسقى غير مستحقب

ورد عليه علي بن حمزة في التنبيهات[4]: ولم يقل امرؤ القيس إلا فاليوم أشرب.

* * *

وروى المبرد في المقتضب[5] في باب الصفة التي تجعل وما قبلها بمنزلة شيء واحد فيحذف التنوين من الموصوف قول الشاعر:

عمرُو[6] الذى هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف

ورواه في الكامل[7] أيضا هكذا

ورده علي بن حمزة في كتابه التنبيهات وقال:

«الرواية عمرو العلا، وتغيير مثل هذا المشهور قبيح جدا، وعمرو العلا هاشم، وماينبغي لعاقل من المسلمين أن يجعل هذا البيت وفيمن قيل؟ وكيف روايته؟

وعاد المبرد مرة أخرى ـ وبعد ذلك بقليل[8] يروى البيت:

عمرو العلا هشم الثريد لقومه..

---

(١) الخصائص جـ ٢ ص ٣٤١.
(٢) الخصائص جـ ١ ص ٧٦.
(٣) الخصائص جـ ٣ ص ٧١.
(٤) التنبيهات على أغاليط الرواة لأبي القاسم علي بن حمزة.
(٥) جـ ٢ ص ٣١٢.
(٦) حذف التنوين لالتقاء الساكنين.
(٧) جـ ٣ ص ٨٦.
(٨) المقتضب جـ ٢ ص ٣١٦ وقد استشهد المبرد بالروايتين على حذف التنوين.

٢ ـ الحمل على الوهم أو الغلط

قد يحمل الدليل الشعرى على الوهم أو الغلط

حمل بيت عامر بن الطفيل:

فلم أر مثلها خباسه واجد ونهنهت نفسى بعدما كدت أفعلَهْ

بنصب أفعله، لأن التقدير فيه: أن أفعله، فدل على أن (أن) تعمل مع الحذف.

حمل هذا البيت على أن الشاعر نصب أفعله على طريق الغلط، كأنه توهم أنه قال كدت أن أفعله، لأنهم يستعملونها مع كاد فى ضرورة الشعر[١].

حمل على الغلط والوهم فى شيء لايطرد، وإنما يستعمل فى ضرورة الشعر!!

***

قالوا فى بيت طرفة:

«ألا أيهذا الزاجرى أحضرَ الوغى»

«لئن صحت الرواية بالنصب، فهو محمول على أنه توهم أنه أتى بأن فنصب على طريق الغلط، كما قال صرمة الأنصارى:

بدا لى أنى لست مدرك مامضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فجر سابق توهما على أنه قال بمدرك ما مضى، فعطف عليه بالجر، وإن كان منصوبا[٢].

وأقول هنا: خبر ليس يكثر دخول الباء عليه، فإذا كان الشاعر توهم أنه قال بمدرك فعطف سابق بالجر عليه، فماذا توهم طرفة فى أحضر، و (أن أشهد) جاءت بعده لاقبله، كما فى بيت الأنصارى؟

---

(١) ، (٢) الإنصاف م ٧٧.

٣ ـ تُتأول الأدلة على وجه آخر أو وجوه أخرى

وهذا هو الشائع الغالب عند تناول الدليل الشعرى أو غيره، حتى فى الأبيات التى ينكرونها لأنها لا تعرف ولا يعرف قائلها، أو التى يختارون فيها رواية أخرى، أو يحملونها على الوهم والغلط، نجد أنهم يتأولونها على اعتبار أنه «إذا دخل الدليل الاحتمال، سقط به الاستدلال[١]» وهو مبدأ معروف.

قالوا: «إذا جاز أن يحمل البيت على وجه شائع فى العربية سقط الاحتجاج به[٢]».

واعتمد أبو حيان على هذا المبدأ، ورد به على ابن مالك كثيرا من مسائل استدل عليها بأدلة بعيدة التأويل، منها استدلاله على قصر الأخ بقوله:

أخاك الذى إن تدعه لملمة يجبك بما تبغى ويكفك من يبغى

فإنه يحتمل أن يكون منصوبا بإضمار فعل أى الزم، وإذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال[٣].

* * *

قيل: أسماء الإشارة تأتى أسماء موصولة، وقُدِّم قول ابن مفرع:

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق

يريد: والذى تحملين طليق.

وردّ بأن (تحملين) تكون فى موضع الحال، كأنه قال: وهذا محمولا طليق، أو أن يكون قد حذف الاسم الموصول للضرورة، ويكون التقدير: وهذا الذى تحملين طليق[٤].

والوجهان لايتساويان، وإنما يعقل الوجه الأول أما الوجه الثانى فهو كما نرى بعيد.

* * *

(١) الاقتراح ص ٢٩.
(٢) الإنصاف ص ٣٣.
(٣) الاقتراح للسيوطى ص ٢٩.
(٤) الإنصاف م ١٠٣.

استدل الكوفيون على رأيهم فى أنه لايجب إبراز الضمير فى اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له بقول الشاعر:

وإن امرؤ أسرى إليك ودونه من الأرض موماء وبيداء سملق

لمحقوقة أنت أن تستجيبى دعاءه وأن تعلمى أن المعان موفق

فترك إبراز الضمير، ولو أبرزه لقال: محقوقة أنت

وقال الآخر:

يرى أرياقهم متقلديها كما صدىء الحديد على الكماة

فترك إبراز الضمير، ولو أبرزه لقال: متقلديها هم.

فماذا قال البصريون فى هذا؟

الدليل الأول حملوه على الاتساع والحذف، والتقدير: لمحقوقة بك أن تستجيبى دعاءه يريدون أن محقوقة مبتدأ، وأن تستجيبى خبره وكأن الشاعر قال:

لجدير بك استجابة دعائه، فليس فيه ضمير مستتر.

الدليل الثانى، التقدير فيه: ترى أصحاب أرياقهم، إلا أنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه[1].

* * *

بعد أن ذكر البصريون رواية أخرى للبيت:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

قالوا: ولئن سلمنا صحة مارويتموه فنقول: نصب نفسا بفعل مقدر، فكأنه قال: أعنى نفسا، لاعلى التمييز[2].

* * *

(١) الإنصاف م ٨.
(٢) الإنصاف م ١٢٠.

ونرى أنه إلى جانب إنكار الدليل الشعرى أو اختيار رواية أخرى فيه، يُلجأ إلى جانب ذلك إلى تأويله وحمله على وجه آخر.

وقد يعجز الخصم هذا التأويل أو الحمل على وجه آخر فيُكتفى بإنكار الدليل.

فقد تأول البصريون جميع الأبيات التى ساقها خصومهم للاستدلال على مد المقصور لضرورة الشعر ثم لما جاءوا إلى: قد علمت أم أبى السعلاء..

قالوا «لاحجة فيها: أى الأبيات، لأنها لاتعرف ولا يعرف قائلها، ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذى صاروا إليه[1]».

ورأيناهم قبل ذلك يسلمون بصحتها، ثم يتأولونها على الوجه الذى يختارونه.

* * *

٤ ـ وقد يُعطى حكم واحد لجميع الأدلة التى تساق

فقد حمل جميع ما استدل به الكوفيون على جواز إضافة الشىء إلى نفسه من مثل قول الراعى[2]:

وقرب جانب الغربى يأدو مَدَب السيل واجتنب الشعارا

على حذف المضاف وإقامة صفته مقامه.

* * *

كذلك حملت جميع أدلة الكوفيين على أن (إن) تكون بمعنى ما واللام بمعنى إلا من مثل:

شلت يمينك إن قتلت لمسلما كتبت عليك عقوبة المتعمد

أى: ما قتلت إلا مسلما.

حملت جميع الأدلة على أن (إن) مخففة من الثقيلة واللام لام التأكيد[3].

* * *

(١) الإنصاف م ١٠٩.
(٢) م ٦١.
(٣) م ٩٠.

٥ ـ أو تحمل الأدلة الشعرية كلها على الشذوذ

ويقال مثلا: «لو قدرنا أن هذه الأبيات التى ذكروها ـ خصومهم ـ كلها صحيحة عن العرب، وأن الرواية ما ادعوه، لما كان فيها حجة؛ وذلك لشذوذها وقلتها فى بابها؛ إذ لو طردنا القياس فى كل ما جاء شاذا مخالفا للأصول والقياس وجعلناه أصلا لكان ذلك يؤدى إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا، وذلك يفسد الصناعة بأسرها»[1].

أو يقال مثل: «ولو قدرنا ما ذكرتموه، فإنما جاء فى الشعر قليلا على طريق الشذوذ، فلا يكون حجة».

أو مثل: «أظهر أن بعد كى لضرورة الشعر فى: لكيما أن تطير بقربتى، وما يأتى للضرورة لا يأتى فى اختيار الكلام»[2].

* * *

رأينا من العرض السابق أن الدليل الشعرى يتناول ـ من حيث الرد عليه من قبل الخصم ـ بالإنكار لأنه لايعرف، أو بذكر رواية أخرى له تسقط الاستدلال به، وهذه الرواية قد تكون موجودة أصلا أو تختلق أى يفترض وجودها، أو يحمل على الوهم أو الغلط.

وقد يجمع فى الدليل الواحد بين تناوله بالإنكار وتأويله ـ على فرض التلسيم بصحته، أو بين ذكر رواية أخرى للدليل والتأويل ـ على فرض التسليم بصحة رواية الخصم.

ويمكن أن يكتفى بالإنكار وحده حيث يُعجز التأويل.

ورأينا الأدلة على تعددها فى مسألة واحدة تتأول على وجه واحد، كما سجلنا كيف يلجأ إلى حمل الدليل أو الأدلة الشعرية على الضرورة أو الشذوذ.

* * *

(١) الإنصاف م ٦٣.
(٢) الإنصاف م ٨٠.

٦ ـ وقد يُعارض الدليل الشعرى بدليل شعرى آخر

فإذا قدم الكوفيون ليستدلوا على أن إعمال الفعل الأول ـ فى باب التنازع ـ أولى قول الشاعر (امرىء القيس) :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال[1]

وقول الآخر (رجل من بنى أسد) :

وقد نغنى بها ونرى عصورا بها يقتدننا الخردَ الخِدالا[2]

قال البصريون: هذا معارض بقوله (الفرزدق) :

ولكن نصفا لوسببت وسبنى بنو عبد شمس من مناف وهاشم[3]

* * *

ويشبه هذا أن يقدم الخصم فى رده دليلا يوافق رأى خصمه، ولكنه يحمله على وجه آخر:

قال الكوفيون: أو تكون بمعنى الواو وبمعنى بل. ورفض ذلك البصريون وحملوا دليلهم:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

على أن أو باقية على أصلها، والتقدير: أو هو ونصفه، فحذف المعطوف عليه[4]، قالوا: وعلى هذا التقدير قول الشاعر (لم يذكره خصومهم) .

ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث

---

(١) أعمل الأول، ولو أعمل الثانى لقال: قليلا.

(٢) أعمل الأول ولذلك نصب الخرد الخدالا، ولو أعمل الثانى لقال: تقتادنا الخرد الخدال.

(٣) أعمل الثانى وهو سبنى، ولو أعمل الأول لقال: سبت وسبونى بنى عبد شمس.

(٤) نلاحظ أن المحذوف ليس فقط المعطوف عليه، ولكن حرف العطف أيضا (الواو) حذف.

وهو يوافق رأى الكوفيين، ولكن البصريين حملوه هو الآخر على حذف المعطوف عليه، فالتقدير فيه عندهم: شهرين أو شهرين ونصف ثالث[1].

* * *

٧ ـ ويرد على النقل ـ الدليل الشعرى ـ بالقياس

ونراه كثيرا فى المسائل التى يعتمد فيها الكوفيون على النقل ويردها البصريون بالقياس وحده. مثال:

فى إضافة النيف إلى العشرة أجاز الكوفيون نحو خمسة عشر، ومنع ذلك البصريون واستدل بقول الشاعر:

كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرةٍ من حجتهْ

أما البصريون فاعتمدوا على القياس قائلين:

«لايجوز ذلك، لأنه قد جعل الاسمان اسما واحدا، فكما لايجوز أن يضاف الاسم الواحد بعضه إلى بعض، فكذلك هاهنا»[2].

* * *

استدل الكوفيون على أن (مِنْ) يجوز استعمالها فى الزمان بالنقل، قال زهير بن أبى سلمى.

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر

رد البصريون بقولهم:

«أجمعنا على أن من فى المكان نظير (مذ) فى الزمان، لأن (مِنْ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية فى المكان، كما أن (مذ) وضعت لتدل علىَ ابتداء الغاية فى الزمان، ألا ترى أنك تقول: ما رأيته مذ يوم الجمعة، فيكون المعنى أن ابتداء الوقف الذى انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، كما تقول: ماسرت من بغداد، فيكون المعنى

(١) الإنصاف م ٦٧.
(٢) الإنصاف م ٤٢.

ما ابتدأت السير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقول: ما سرت مذ بغداد، فكذلك لايجوز أن تقول: ما رأيته من يوم الجمعة»[1].

كلام العرب

(ب) النثر (الدليل النثرى)

القسم الثانى مما يستدل به من كلام العرب ـ غير الشعر ـ هو النثر: ويكون مثلا أو ما يشبه المثل نحو:

أعقُّ من ضبٍ ـ ضعيفٌ عاد بقرملة ـ فى بيته يؤتى الحكم ـ الصيفَ ضيعت اللبن ـ إن لاحظيةٌ فلا أليةٌ.

أو كلاما عاديا نحو:

لابد من يتبعَها ـ عَبدتٌ فصمتٌ ـ واجمجمتىّ الشاميَّتينْاه ـ خير عافاك الله ـ خذ اللص يأخذَكْ ـ قضيةٌ ولا أبا حسن لها ـ إن مضى عير فعير فى الرباط ـ شرٌّ أهرَّ ذا ناب ـ الصبرُ عند الصدمة الأولى.

* * *

ومن هذا الدليل النثرى ما يمثل قاعدة مطردة الاستعمال، ومنه ما نقف عند حد السماع فيه، كما أن بعضه يمثل لغة من اللغات، ويبين البعض منه حقيقة بعض الكلمات.

من الأول:

ـ السمنُ منوان بدرهم ـ شر أهرَّ ذا ناب، ضعيف عاد بقرملة

يستدل بها على جواز الابتداء بالنكرة إذا كانت موصوفة ولو بوصف مقدر، أو خلفا من موصوف.

فالأول: الوصف فيه مقدر ـ أى منوان منه.

والثانى: الوصف فيه مقدر أيضا أى شر عظيم أو شر أى شر، وقيل مسوِّغ الابتداء بالنكرة هنا أنه فى حكم المحصور بإلا، أى: ما أهر ذا ناب إلا شر.

والثالث: على تقدير: رجل ضعيف، وخلف الوصف الموصوف، وقيل: بل المبتدأ هو المحذوف وهو موصوف.

* * *

ـ هذا غلام والله زيدٍ ـ إن الشاة لتجتر فتسمع صوتَ والله ربُّها

يستدل بهما على جواز الفصل بين المتضايفين بالقسم.

ويقول البصريون إن اليمين هنا يسمى لغوا.

* * *

ـ أَهْلَكَ الناس الدينارُ والدرهمُ.

يستدل به على مجيء الألف واللام لتعريف الجنس.

* * *

ـ فى أكفانه لُف الميتُ

يقدم للاستدلال على جواز عود الضمير على متأخر لفظا.

* * *

ـ أكثر شربى السويق ملتوتا.

يقدم على إضافة المصدر إلى فاعله.

* * *

ـ لو ذاتُ سوار لطمتنى ـ لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة

يستدل بهما على مجيء الاسم مرفوعا بعد (لو) على تقدير فعل.

* * *

ـ زعموا مطية الكذب

يستدل به على أن الجمل التى يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات فجملة زعموا هنا فى موقع المبتدأ.

ـ ما مررت بأحدٍ إلا زيدا ـ ما أتانى أحد إلا زيدا ـ ما رأيت أحداً إلا زيدا

يستدل على جواز النصب ـ إلى جانب الإتباع ـ فى الاستثناء المتصل.

* * *

وقد يكون بعضه مما يجوز القياس عليه عند فريق من النحاة دون الآخر مثل:

ـ واجمجمتىّ الشاميتيناه

يستدل به على جواز إلقاء علامة الندبة على الصفة عند الكوفيين خاصة، وعند البصريين من الشاذ الذى لايعبأ به ولا يقاس عليه.

* * *

شتى تؤوب الحلبة

يستدل به على جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، وهذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فيجيزون التقديم مع المضمر فقط نحو: راكبا جئت.

* * *

ومن الثانى:

وهو ما نقف فيه عند حد السماع:

ـ لا بد من يتبعها ـ خذ اللصّ يأخذك ـ مره يحفرها ـ تسمعَ بالمعيدى خير من أن تراه.

يستدل بها على حذف (أن) الناصبة للفعل المضارع

* * *

ـ ما جاءت حاجتك

استعمال (جاء) نفس استعمال صار فنصبت حاجة.

ـ خير عافاك الله

حذف حرفِ الجر.

* * *

ـ إنْ يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه

يستدل به على مجيء المضارع غير الناسخ بعد إن المخففة من الثقيلة

* * *

ـ عسى الغوير أبؤسا

يستدل به على مجيء خبر عسى مفردا، وقيل فيه حذف الخبر، أى: يكون أبؤسا.

* * *

ـ وأنت إن لم تلقَمهْ

أصله تلقمْها بحذف الألف وإلقاء حركة الهاء على الميم.

* * *

ومن الثالث:

وهو ما يمثل لغة من اللغات

ـ إن أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية، إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَك

إعمال إنْ ـ حملا على ليس ـ فى لغة أهل العالية.

ونُقِلَ على هذه اللغة قولهم:

إنّ قائما (إن أنا قائما) على الإعمال، إنّ قائمٌ على الإهمال.

* * *

ـ ليس الطيبُ إلا المسكُ

إهمال ليس ـ حملا على ما ـ لانتقاض النفى بإلا وهى لغة لبنى تميم.

* * *

من الرابع:

وهو ما يستدل به على حقيقة كلمة:

والله ما هى بنعم المولودة، يا نعم المولى ونعم النصير

استدل بهما على أن (نعم) اسم بدليل دخول حرف الجر عليها فى الأول ودخول النداء فى الثانى. وهذا رأى الكوفيين خاصة وسنرى فيما بعد رد البصريين عليه.

* * *

ـ عَبِدتُ فَصَمتُ

استعمال الفعل عَبِد بَعْبَد (فهو عَبِد وعابد) إذا أنِف.

* * *

ـ الصبرُ عند الصدمة الإولى.

يستدل به على استعمال (عند) للزمان.

* * *

كيفية تناوله ـ كلام العرب نثرا ـ في الاستدلال

من النادر أن يستقل كلام العرب نثرا بالاستدلال، والغالب أن يجتمع مع غيره من الأدلة ويكون مؤخرا عن القرآن والحديث والشعر.

ـ انفراده ـ موقعه من غيره

مثال استقلاله بالاستدلال عن غيره من أدلة النقل:

قال البصريون: يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر، والدليل قولهم في المثل:

شتّى تؤوب الحلبةُ

فشتى: حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر[1].

مثال اجتماعه مع غيره من أدلة النقل وموقعه المتأخر منها:

في جواز عود الضمير على متأخر في اللفظ وحده دون التقدير، استدل بقوله تعالى:

﴿ فأوجس في نفسه خيفة موسى ﴾.

فالضمير في نفسه عائد على موسى، وإن كان مؤخرا في اللفظ إلا أنه لما كان في تقدير التأخير جاز التقديم.

وقال زهير:

من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحَة منه والندى خلقا

فالهاء في علاته تعود إلى هرم، لأنه في تقدير التقديم، لأن التقدير: من يلق يوما هرما على علاته.

ومن كلامهم:

---

(١) الإنصاف م ٣١.

(فى أكفانه لف الميت)

ومن أمثالهم:

(فى بيته يؤتى الحكم)

فالضمير فى بيته يعود إلى الحكم وقد تقدم عليه[1].

* * *

وجاء فى الكتاب:

«واعلم أن لا ـ يقصد النافية للجنس ـ فى الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فى الخبر، فمن ذلك قوله (وهو حسان بن ثابت):

ألا طعانَ ولا فرسانَ غاديةً إلا تجشُّؤُ كم عند التنانير

وقال فى مثل:

«أفلا قماصَ بالعَير»[2].

* * *

من استعمالات (عسى) أن يأتى بعدها الفعل المضارع المجرد، أو المقرون بالسين، أو الاسم المفرد والثالث ـ الاسم المفرد ـ أقل، كقوله:

أكثرتَ فى اللوم ملحّاً دائما لا تكثرن إنى عسيت صائما

وقولهم فى المثل: عسى الغويرُ أبؤسا..»[3].

* * *

ويقع الدليل النثرى أيضا مقدما على الشعر

«.. (لو) خاصة بالفعل، وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده، أو منصوب كذلك، أو خبر لكان محذوفة، أو اسم هو فى الظاهر مبتدأ وما بعده خبر.

---

(١) الإنصاف م ٣١.

(٢) الكتاب جـ١ ص ٣٥٩.

(٣) مغنى اللبيب: حرف العين (عسى).

فالأول: كقولهم:

لو ذاتُ سوار لطمتنى

وقول عمر رضى الله عنه:

«لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة».

وقوله[1].

لو غيرُكم علق الزبيرُ بحبلِه أدى الجوارَ إلى بنى العوَّامِ[2]

* * *

تقديم دليل النثر

(أ) المثل:

يقدم بمثل قولهم:

ـ (حكى عن العرب قولهم فى المثل: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوابّ)[3].

ـ (يقولون فى المثل: هو أحقُ من رِجْلَة)[4].

ـ (كما يكون ذلك فى الأمثال: أطرّى فإنك ناعلة ـ الصيف ضيعتِ اللبن)[5].

ـ (مثل ذلك قول العرب فى مثل من أمثالهم: إن لا حظيةٌ فلا أليةٌ)[6].

---

(١) جرير، الديوان ص ٥٥٣.

(٢) مغنى اللبيب حرف اللام (لو).

(٣) الإنصاف ص ٤٠٦ وسيتضح موضع الاستدلال منه عند تناولنا للرد عليه، وقد ورد فى الكتاب جـ ١ ص ١٤١ ولم ينص على أنه مثل.

(٤) الإنصاف ص ٢٥٤.

(٥) المقتضب للمبرد جـ ٢ ص ١٤٥.

(٦) الكتاب لسيبويه جـ ١ ص ١٣١ وسيرد التعليق عليه.

ـ (وقولهم فى المثل: عسى الغويرُ أبؤسا)[1].

* * *

وقد لاينص على أنه مثل، وإنما يقال: (كقولهم)، (نحو)، (مثل) وبالرجوع إلى كتب الأمثال نجده مدونا فيها.

قال سيبويه فى باب ما جرى من الأمر والنهى على إضمار الفعل المستعمل إظهاره:

«... ومن ذلك قولك: زيدا وعمرا، كأنك قلت: اضرب زيدا وعمرا، كما قلت: زيدا وعمرا رأيت، ومنه قول العرب:

أمرَ مبكياتك لا أمر مضحكاتك،

الظباءَ على البقر

يقول: عليك أمر مبكياتك، وخلِّ الظباء على البقر»[2].

وقد ذكرهما الميدانى فى أمثاله[3].

* * *

ونرى فى بعض الأحيان أنه لايكتفى بذكر المثل ـ فى الدليل ـ بل تذكر معه حكايته أو ما يوضح المقصود منه:

«ومن أمثالهم: فى بيته يؤتى الحكم، وتزعم العرب أن أرنبا وجدت تمرة فاختلسها ثعلب منها، فاختصما إلى ضب، فقال الأرنب: يا أبا الحسيل، قال الضب: سميعا دعوتما، قالت: أتيناك لتحكم بيننا، قال: عادلا حكمّتما، قالت: فاخرج إلينا، قال: فى بيته يؤتى الحكم»[4].

---

(١) مغنى اللبيب (حرف العين: عسى).
(٢) جـ ١ ص ١٢٩.
(٣) جـ ١ ص ٣٠، جـ١ ٤٤٤.
(٤) الإنصاف ص ١٥٩.

«حكى أن بعض العرب قتل رجلا يقال له: مرقمة، وقد كلفه وآخر أن يبتلعا جردان الحمار فامتنعا، فقتل مرقمة، فقال الآخر: طَاح مرقمة، فقال له القاتل: وأنت إن لم تلقمه، يريد: تلقَمها»[1].

* * *

ومما يساق معه ما يوضح معناه أو المقصود منه:

« .. ومثل ذلك قول العرب فى مثل من أمثالهم: إن لاحظيةً فلا أليةَ.

أى إن لاتكن له فى الناس حظيةٌ فإنى غير أليةٍ، كأنها قالت فى المعنى: إن كنت ممن لا يحظى عنده فإنى غير أليةٍ»[2].

* * *

«... قال ابن الشجرى: الأكل بمعنى العدوان والظلم، كقوله[3]:

أكلت بنيك أكلَ الضب حتى وجدت مرارة الكلأ الوبيل

أى: ظلمتهم، وشبه الأكل المعنوى بالحقيقى، والأحسن فى الضب فى البيت ألا يكون موضع نصب على حذف الفاعل، أى: مثل أكلك الضب، بل فى موضع رفع على حذف المفعول أى: مثل أكل الضب أولاده؛ لأن ذلك أدخل فى التشبيه، وعلى هذا فيحتمل الأكل الثانى أن يكون معنويا؛ لأن الضب ظالم لأولاده بأكله إياهم، وفى المثل:

أعقُّ من ضب»[4].

* * *

ومنه أيضا:

«... وإنما وصفت بذلك ـ البقلة فى قولهم: بقلة الحمقاء ـ لأنها تنبت فى مجارى السيول فتقلعها، ولذلك يقولون فى المثل: هو أحمق من رِجْلَه»[5].

---

(١) الإنصاف ص ٣٣١.
(٢) الكتاب جـ ١ ص ١٣١.
(٣) أرطأة بن سهية.
(٤) مغنى اللبيب (الواو المفردة).
(٥) الإنصاف ص ٢٥٤.

(ب) النثر العادى

ـ يقدم مسنداً إلى قائله مثل:

(جاء فى كلام أمير المؤمنين على بن أبى طالب: عَبِدتُ فصمتُ)[1]

(... وقول عمر رضى الله عنه: لو غيرُك قالها..)[2].

(... قول عمرو بن معد يكرب: لله در بنى سليم ما أحسن فى الهيجاء لقاءها، وأكرم فى اللزبات عطاءها، وأثبت فى المكرمات بقاءها)[3].

(وقول على كرم الله وجهه وقد مر بعمار فمسح التراب عن وجهه وقال: أعزز على أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا)[4].

* * *

أو مسندا إلى مَنْ نقله من النحاة أو الرواة، مثل:

ـ (حكى هشام بن معاوية عن الكسائى أنه حكى عن العرب: لابد من يتبعها)[5].

ـ (قال الفراء: سمعناهم يقولون: آلله لتفعلن..)[6].

ـ (حكى الكسائى عن العرب: هذا غلامُ والله زيدٍ)[7].

ـ (حكى يونس بن حبيب البصرى أن من العرب من يقول: مررت برجل صالح إلا صالح فطالح)[8].

(١، ٢) سبق التحدث عنهما.

(٣) يستدل به وبما بعده على جواز الفصل ـ فى النثر ـ بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور.

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ٢ ص ١٢٧.

(٥) الإنصاف ص ٣٣٨.

(٦) الإنصاف ص ٢٣٩.

(٧) الإنصاف ص ٢٥٠.

(٨) الإنصاف ص ٢٣٩.

ـ (حدثنا يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب: هذا عبد الله منطلقٌ)[1].

ـ (حكى أبو عبيدة قال: سمعت بعض العرب يقول: إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها)[2].

ـ (حكى الفراء والكسائى جميعا قولهم: (إن فيك زيد لراغب)[3].

ـ (حكى الفراء عن أبى فقعس الأسدى وأبى الهيثم العقيلى: ما فعلت خمسةَ عشرِك)[4].

* * *

أو مسندا إلى القبيلة

(سُمع من أهل العالية: إن أحدٌ خيرا من أحد إلا بالعافية)[5].

* * *

أو عاريا من الإسناد تماماً فيقال:

(كقول بعضهم)، (تقول العرب)، (صح عن العرب قولهم)، (مثل ذلك فى كلامهم)، (من ذلك قولهم)، (العرب تقول: ...)، (قولهم)، (حكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال)، (حدثنا من يوثق بعربيته أنهم يقولون).

* * *

وقد تذكر معه حكايته أو مناسبته أيضا:

«حكى أبو بكر بن الأنبارى عن أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة

---

(١) الكتاب ١/ ٢٥٨.
(٢) الإنصاف ص ٢٥٠.
(٣) مجالس ثعلب ص ٨١.
(٤) شرح الأشمونى جـ ٤ ص ٧٠.
(٥) مغنى اللبيب (الهمزة: إن).

عن الفراء أن أعرابيا بُشّر بمولودة، فقيل له: نعم المولودة مولودتك، فقال: والله ماهى بنعم المولودة، نصرتها بكاء، وبرُّها سرقة»[1].

«... وقد يحذف ـ حرف الجر ـ مع بقاء الجر كقول رؤبة ـ وقد قيل له: كيف أصبحت؟ ـ خير عافاك الله»[2].

* * *

«حدثنا أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب وقيل له: لِم أفسدتْم مكانكم هذا، فقال: الصبيانَ بأبى، كأنه حَذِرَ أن يلامَ فقال: لم الصبيانَ.

وحدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له: أما بمكان كذا وكذا وَجْذ وهو موضعٌ يمسك الماء، فقال: بلى وجاذا، أى: فأعرف بها وجاذا»[3].

* * *

«وقال بعض العرب فى كلامه ـ وقد قيل له: منذكم قعد فلان ـ فقال: كمنذ أخذت فى حديثك، فزاد الكاف فى منذ.

وقيل لبعضهم: كيف تصنعون الأَقِطَ؟ فقال: كهين، أى: يسير سهل»[4].

* * *

«والذى يدل على ذلك ـ جواز إلقاء علامة الندبة على الصفة ـ ما روى عن بعض العرب أنه ضاع منه جمجمتان، أى: قدحان، فقال: واجمجمتىّ الشاميتّينَاهْ»[5].

* * *

(١) الإنصاف ص ٦٧.
(٢) مغنى اللبيب ص ٧١٢.
(٣) الكتاب جـ ١ ص ١٢٩.
(٤) الإنصاف ص ١٢٩.
(٥) الإنصاف ص ٢٢٤.

وغالبا ما يذكر معه ـ الدليل النثرى ـ الشاهد فيه تاليا له أو سابقا عليه أو مفهوما من السياق:

«قول العرب فيما يتعدى إلى اثنين ـ ويحذف منه معمولاه ـ: مَنْ يسمع يَخل، أى: تكن منه خيلة»[1].

* * *

«عند سيبويه والجمهور أنها ـ سوى ـ ظرف مكان ملازم للنصب، لايخرج عن ذلك إلا فى الضرورة، وعند الكوفيين وجماعة أنها ترد بالوجهين، وردّ عن نفى ظرفيتها بوقوعها صلة، قالوا: جاء الذى سواك، وأجيب بأنه على تقدير سوى خبرا لهو محذوفا أو حالا لثبت مضمرا كما قالوا: لا أفعله ما أنّ حِراء مكانه»[2].

* * *

«... ومثل ذلك من كلامهم: بنو فلان يطؤهم الطريق، وإنما يطؤهم أهل الطريق، وقالوا: صدنا قنوين وإنما يريد: صدنا بقنوين أو صدنا وحش قنوين، وإنما قنوان اسم أرض.

ومنه قولهم: هذه الظهر أو العصر أو المغرب، إنما يريد صلاة هذا الوقت، اجتمع القيظ، يريد: اجتمع الناس فى القيظ»[3].

* * *

كيفية تناول الدليل النثرى فى الرد

استدل الكوفيون على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر بما حكاه الكسائى عن العرب: هذا غلام والله زيدٍ وماحكاه أبو عبيدة

---

(١) المغنى ص ٦٧٦.

(٢) المغنى (السين: سواء).

(٣) الكتاب جـ ١ ص ١٠٩.

عن بعض العرب: إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها، ففصل بين المضاف والمضاف اليه بقوله: والله.

رد البصريون على ذلك بالموافقة على مانقل والتعليل له:

«أما ماحكى الكسائى وأبو عبيدة فنقول: إنما جاء ذلك فى اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد، فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام، ولهذا يسمونها فى مثل هذا النحو لغوا لزيادتها فى الكلام فى وقوعها غير موقعها»[1].

* * *

استدل الكوفيون على اسمية نعم وبئس بدخول حرف الجر وحرف النداء عليهما:

(ماهى بنعم المولودة)، (يانعم المولى ونعم النصير).

رَد البصريون:

«دخول حرف الجر عليهما ليس فيه حجة، لأن الحكاية فيه مقدرة، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على مالا شبهة فى فعليته:

والله ماليلى بنام صاحبه.

.. التقدير: ماهى بمولودة مقول فيها نعم المولودة.

وعن دخول حرف النداء قالوا:

«المقصود بالنداء محذوف للعلم به، والتقدير فيه: يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت»[2].

* * *

(١) الإنصاف م ٦٠.
(٢) الإنصاف م ١٤.

اختلف فى (أى) الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، فذهب البصريون إلى أنها مبنية على الضم، وذهب الكوفيون إلى أنها معربة وقالوا:

«والذى يدل على صحة ما ذهبنا إليه ما حكاه أبو عمر الجرمى أنه قال: خرجت من الخندق ـ يعنى خندق البصرة ـ حتى صرت إلى مكة، لم أسمع أحدا يقول: اضرب أيُّهم أفضل أى: كلهم ينصبون، وكذلك لم يرد عن أحد من العرب: اضرب أيُّهم أفضل بالضم فدل على صحة ما ذهبنا إليه».

فماذا قال البصريون فى ردهم؟

قالوا: هذا يدل على أنه ما سمع أيُّهم بالضم، وقد سمعها غيره، والذى يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيبانى عن غسان ـ وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب أنه أنشد:

إذا مـا أتيـت بنـى مـالـك فسلّـم علـى أيُّهـم أفضلُ

برفع[1] أيهم، فدل على أنها لغة منقولة صحيحة لاوجه لإنكارها»[2].

فقد وافقوا على ما حكاه الجرمى ولكنهم ذهبوا إلى أنه لم يسمع النصب وإنما سمعه غيره، ثم عارضوا هذا النقل بنقل آخر.

* * *

وقد يحمل الدليل النثرى على الشذوذ

اختلفوا فى سوى، فذهب الكوفيون إلى أنها تكون اسما وتكون ظرفا، وذهب البصريون إلى أنها لاتكون إلا ظرفا.

قدم الكوفيون فى دليلهم أنه روى عن بعض العرب أنه قال: أتانى سواؤك فرفع، فرد البصريون قائلين فى هذه الرواية:

(١) المفروض أن يقال بضم لأن الرفع علامة إعراب وهم لايقولون به هنا.
(٢) الإنصاف م ٢.

رواية تفرد بها الفراء عن أبى ثروان، وهى رواية شاذة غربية، فلا يكون فيها حجة»[1].

أسندوا الرواية إلى من رواها وطعنوا فيها بالشذوذ.

* * *

أما عما روى عن بعض العرب من قوله: واجمجمتى الشاميتيناه، وهو ما يستدل به الكوفيون على جواز إلقاء علامة الندبة على الصفة فقد ردوا بقولهم:

«يحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس، وعلى كل حال فهو من الشاذ الذى لايعبأ به ولا يقاس عليه، كقولهم: وامن[2] حفر بئر زمزماه[3].

ونراهم هنا أيضا حملوا الدليل النثرى على الشذوذ، كما ذكروا فيه ما سبق أن رأيناه فى الدليل الشعرى من أن الراوى رواه على ما يقتضيه القياس عنده.

* * *

فالدليل النثرى كما رأينا يتناول فى الرد: إما بالموافقة ـ وإبقاء الخلاف كما هو ـ أو بالتأويل أو بالمعارضة بنقل آخر أو بالحمل على الشذوذ أو على أن الراوى رواه على قياسه هو.

* * *

(١) الإنصاف م ٣٩.

(٢) استدل به الكوفيون أيضا على جواز ندبة الاسم الموصول وإلقاء علامة الندبة فى آخر الصلة الإنصاف م ٥١.

(٣) الإنصاف م ٥٢.